العراق وإبادة الأقليات
الايزيديون مثالا

"حلقات أشبه ببحثية ومقالات "

إبراهيم سمو

- الكتاب : **العراق وإبادة الأقليات**

الايزيديون مثالا

- المؤلف : **إبراهيم سمو**
- التصنيف : **حلقات أشبه ببحثية ومقالات**
- يصدر عن

شعلة الإبداع للطباعة والنشر

- المشرف العام

الشاعر الإعلامي / أشرف عزمي

- الإخراج الفني : **أسماء أشرف عزمي**
- ت :

٠٠٢ ٠١٢٨ ٠٥٣ ٤٥٠٢ / ٠٠٢ ٠١٠٠ ٩٢٦ ٢٠٠٠

- البريد الإليكترونيّ:

shoaletalebdaa@gmail.com

- رقم الإيداع : ٢٢٢١٢ /٢٠٢٠
- الترقيم الدولي : 978-977-6681-84- 2

حقوق الطبع محفوظة

و يعتبر المؤلف مسئولاً مسئوليةً كاملةً عن كلِّ ما وَرَدَ في الكتاب.

الفهرست

الإهداء	٥
تقديم الإيزيديون ومذبحة القرن	٧
مدخل أوّلُ : فصولٌ منفصلات عن...إعدام حقوق وإبادة وجود	**١٩**
١. الايزيديون : تاريخ أو واقع مدمى و..آفاق	٢١
٢. سنجار لالش أو كردستان (مامش) فعراق داعش	٢٧
٣ . فوضى (رايس) و..عراق (بايدن)	٣٣
٤ . قراءة حقوقية في رقابة المحكمة الاتحادية على" كوتا" أحد المكونات العراقية	٣٩
٥ . كوتا الاقليات العراقية.. بين "قانون سكسونية "وحِكمة " قرقوش" (الايزيدية نموذجا)	٤٤
٦ . الخلافة الداعشية والاقليات العراقية .	٦٠
٧ . واقع الاقليات العراقية بين الدستور والتدويل .	٦٤
٨ . الاقليات العراقية والأروقة الدولية .	٧٣
٩ . الأقليات العراقية وصمت المكونات الكبرى	٧٨
١٠ . قراءة في المُشرّع العراقي و"البطاقة الوطنية". .	٨٤
مدخل ثان : تظلمات و ..صنوف من قهر ومظالم و.. وصاية:	**٩٣**
١. مرافعاتُ سَبيّةٍ عراقيّةٍ صاخبةٌ في "مجلس الأمن "	٩٥
٢ . سبية الرافدين؛ نادية و..فرعونيات مصر	٩٩
٣ . عن نادية،"النوايا"ونوبل..قال الراوي	١٠٥
٤ . قائد "قوة حماية شنكال" رهن اعتقال هولير	١١٠

٥ . شنكال رقعة.. مَنْ يحرك بيدقها الكردي	١١٤
٦ . مؤتمر أربيل " واللعب على ورقة الأقليات"	١٢٠
٧ . همسات عن شنكال لأذن هولير	١٢٧
٨ . قهر سيمون ؛الطفلة الخطيفة بين القانون والواقع والتداعيات	١٣٠
٩.رجل الاعمال الايزيدي داؤد شمو أسيرُ جهاتٍ حكومية ام مجهولة	١٤٢
مدخل مبعثر : في ... متفرقات مبعثرة من قهر وأنين :	**١٤٥**
١ . عدالة الرافدين الرسمية تنحدر إلى ...	١٤٧
إعدام ضحية بمعنى ناجٍ ايزيدي وكأنه من داعش	
"خالد سرحان الايزيدي قضية رأي عام "	١٤٨
٢. في..."پروپغندا" داعش والإرهاب "فضائية الجزيرة "	١٥٥
أم إعلام داعش ..شنكال مِثالا "	١٥٦
٣. في داعشية المخيمات ومسلوبية الناجين المهجرين	١٦٣
عواصف شاريا وتقصير كردستان	١٦٤
٤ . في ...وصاية ذوي القربى على ذوي الإبادة	١٦٧
جعجعات كفاح محمود أو عقوقيات	١٦٨
٥ . في هيام سبية بد اعشي أو ...	١٧٥
قصة حب داعشي لسبية	١٧٦
٦ . قهر ما بعد داعش كدولة	١٨١
ثرثرة على ضفاف "الناجيات الايزيديات واطفالهن"	١٨٢
٧ . صورة عن ذات ايزيدية منافحة، لكن مختلة ،بعد داعش، في مرآة ذاتها	١٨٥
على ضفاف((ابناء الدواعش))وفتوى المجلس الروحاني الايزيدي	١٨٦

الإهداء

. إلى " كُوْچو" ؛ القرية الشنكالية الذبيحة و.. طلعتها البهية تُنتهَـك ،تُسـبى ،تُبـاد في حضـن العـراق؛ مكونـاتٍ ،كتـل ، مذاهبَ ، أعراقٍ ، عشائرَ ، سُلطٍ ، وعلى مرآه ، أو قل بعلمه.

. إلى مقارعات ، مكابرة ، مستميتة ، غير متكافئة على تخوم:

"گـِرعِزير"

"سيبا شيخ خِدْري"

"تل قصب"

"تل بنات"

"گِر زَرْك "

وقودها دم وأشلاء ونثار قلوب قرويين تبعثرت وهم ينازلون زحفَ وغلَّ يأجوج و مأجوج الأرض .

إبراهيم

تقديم

الإيزيديون ومذبحة القرن

بقلم / حاتم عبدالهادى السلايمة

"دعوا السلام ينمو في الأرض لتطير الحمائم العربية في سلام " ؛ بهذه العبارة يمكن تلخيص القضايا التي تصدرت المشهد العربي ؛ والشرق أوسطى؛ والعالمي، تجاه العراق "ما بعد مرحلة سقوط نظام صدام حسين، وما كان من أمر مريب تجاه قضايا الأقليات في العراق، وعلى رأسها قضايا " الإيزيديين" الذين سحقوا بالآلاف تحت مجنزرات داعش، وصمت العراقيين، والمجتمع الدولي، والعالم ،وكانت حرب إبادة جماعية، مورست فيها أبشع صور التعذيب والإبادة ، من ذبح الأطفال والرجال والنساء، إلى قتل وسبى وانتهاك أعراض الفتيات، والنساء، وبقر البطون للحوامل، واكراه داعش للجميع بتبديل دينهم، ومعتقداتهم، وطقوس تعبداتهم؛ بما يمكن أن نصفها بـ " مذبحة القرن الكبرى "، فالكل مشارك : داعش بقوته وانتهاكاته، والعراقيون بصمتهم وتخاذلهم، والضمير العالمى بوقوفه ، وتمثيله دور المتفرج على هذه " المسرحية الهزلية الكبرى " في العبث بأجساد النساء والفتيات، عبر مسرح " العار الكبير " فوق خشبة العراق التاريخية؛ وبين فراتها، ودجلاها الرافضين لصور تهتك أجساد البنات والنساء

،بل الرجال والاطفال كذلك، ولمناظر الدماء الثخينة المنسالة على وجه النهرين الشامخين الكبيرين.

لقد دفع الإيزيديون دون أدنى جريرة أو إثم فاتورة صراعات التمذهب، التعنصر، والتشدد والإرهاب، والصمت ، والفراغ العربى ،وغدت صور الدواعش الوحشية تتصدر " مذابح التاريخ الحديثة " ، فما أبشع وأقذع تلك الممارسات الوحشية؛ وما أصعب الصراع بين المذاهب والأعراق، وتأجيج العنصرية، والانتصار لأفكار ومرجعيات عبر قوى داخلية تحارب بالوكالة من جهة؛ وقوى خارجية تلعب دور تضيق الحصار على هذه " المسرحية المخطط لها سلفاً ، لتأجيج " الفوضى الخلاقة" ولتقسيم العراق والعالم العربي إلى دويلات مندفعين بأطماع إمبريالية غاشمة ،ومستغلين ثورات الربيع العربي، أو" خريف العرب الحزين "؛ لتقسيم العرب والمسلمين إلى طوائف وشراذم، وتقسيم كعكتهم، وتورتهم الثمينة، وثرواتهم بين القوى الرأسمالية الكبرى، ولقد ابتلع الجميع الطعم، وباتوا في " الفخ العالمي " الذى يتربص بين الفينة والأخرى للإستيلاء على تلك المقدرات والثروات ، من خلال إذكاء تلك الملفات المذهبية، خاصة ملف الأقليات في العراق الحزين ، وغدا " الدواعش أبطال تلك المسرحية الهزلية التي راح ضحاياها مئات الآلاف من دماء الأبرياء الطاهرة على أرض عراق الرافدين التاريخية الشاهقة،

الباذخة، والجميلة أيضاً.

لقد تمثلت الحملة الداعشية المدعومة من الغرب ذي الطموح الاستعماري في السعي إلى تفتيت المفتت، وتقسيم المقسَّم ؛ " لإجهاض العرب"، فكانت الحرب العراقية الأمريكية، ثم السورية، ثم الليبية، واليمنية؛ واللبنانية – الآن – وغيرها ؛ بمثابة العبث بطاولة العرب، ليصبحوا بيادق هزيلة على طاولة شطرنج العالم الجديد، حيث تسيدت سياسة القطب الأمريكي الواحد، لرسم السياسات في العالم ؛ وتقسيم الشرق الأوسط إلى دويلات متناحرة تارة، ومتمذهبة ومتعنصرة تارة، وتأجيج الصراع السنى الشيعي، وبالتالي اجهاض القوى العربية الإسلامية ، وهو ما يفتح باب التدخلات ، والغزو، وهو ما حدث في العراق، وما كان في سوريا، وما يحدث الآن في اليمن وليبيا، ولبنان – على مضض – وما كان من أمر " ثورات الخريف العربي " والتي استفاقت دول كبرى مثل مصر، وأجهضت تلك المخططات والتي كانت " جماعة الإخوان " تمثل الدور الهزلي لهذا المخطط العالمي الجديد، للشرق ألأوسط الجديد، وما سمي بعد ذلك بصفقة القرن، ولقد تصدت مصر للمخطط بقوة، وأجهضته في حينه، بقيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي، بينما ظل الوضع في العراق يتناهبه سماسرة ؛ لا يهمهم سوى اقتسام كعكة العراق الحزين ؛ على جثث هذه الفئات المهمشة، وعلى رأسها الإيزيديون، وفئات

أخرى من الأقليات الحزينة التي لاقت الويلات، ودفعت " فاتورة حرب " لا ناقة لها فيها ولا جمل . وتحول الإيزيديون بذلك مثل غيرهم من الأقليات العراقية، الى طرف مستضعف في المعادلة السياسية العراقية، وتقاطر الجميع إلى المتاجرة بهم كورقة ملعوب بها عند اللزوم وفق معايير "نظام المكونات العراقي "،هذا النظام الذي تم ابتداعه بروح فوقية ،بل أُدرج بصورة منافية لحقوق الانسان في الدستور العراقي ،حتى يتاح للمكونات الكبرى تحقيق انتفاعاتها وممارسة فوقيتها بلا هوادة على العراق وبشرها وخيراتها وأرضها ككل.

وفى كتابه : " العراق وإبادة الأقليات .. الإيزيديون مثالاً " للمؤلف / ابراهيم سمو يمكن أن تتضح لنا الكثير من الحقائق، فالمؤلف هو أحد الحقوقيين الذين نذروا أنفسهم للدفاع عن ملف الأقليات بخاصة ملف الإيزيديين ، بصفته أحد أبناء هذا "المكون الديني" إن صحت عبارة "المكون الديني "بحسب ما يتم تداوله في لغة الشارع السياسي العراقي.

وتجدر الإشارة في هذا المضمار ان القانون الدولي أعطى الحرية للمواطنين على مستوى العالم باعتناق كل فرد للديانة التي يختارها ؛ دون اكراه أو تقييد، فالحريات الدينية فصل متفق عليه في كافة المواثيق والمعاهدات الدولية، وميثاق الأمم المتحدة، وجمعيات حقوق الإنسان، كما أن الأديان السماوية تكفل ذلك

الحق ، وتدعو إليه، لقوله تعالى في القرآن الكريم :" لكم دينكم ولى دين " ، وهذا حق مكتسب لحرية العقيدة الدينية : " لا إكراه في الدين قد تبين الرُّشْد من الغَىّ " صدق الله العظيم.

ولعله من نافلة القول، ومن عجائب الأمور أن تُضطهَد او تُستلَب جماعةٌ أو أُمَّةٌ بسلطة من القانون بسبب معتقدها ،او تُكْرَه بمقتضى فتاوى دينية مغلوطة على ترك دينها لتتحول، وبفعل قوة خارجة عن الحق؛ متشددة، مثل داعش التي انتشرت تعيث في الأرض دون مرجع ديني فسادا، فليس هناك دين سماوي : لا في القرآن، أو التوراة، أو الإنجيل، أو غيرها من الكتب الأخرى؛ تبيح لأحد مهما كانت سلطته وجبروته، أن يُغَيِّر معتقدات الآمنين بالقوة؛ لتغيير الملة، أو المعتقد، أو العقيدة، أو المذهب ،من أجل " خلافة مزعومة " ، أو تحريف لنص، أو فتوى لغير عارف بمنطوق الشرائع، والأحكام الفقهية والشرعية، فلم تنتشر الأديان بقوة السيف، بل بالحكمة والموعظة الحسنة مصداقاً لقوله تعالى : " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن " . فالدعوة لدخول دين جديد ،تكون بالإقناع ، لا بالسف والقتل والترهيب، وهذا ما فعلته "جماعات داعش في العراق " – كما يقول المؤلف/ ابراهيم سمو، فقد قتلوا الإيزيدين، وسبوا النساء، وبقروا بطون الحوامل، وذبحوا الأطفال، وخيروا الإيزيديين على ترك معتنقهم ،وإلا فالقتل

والحبس والسبي؛ وغير ذلك من الفظائع؛ وهذا يتنافى مع مبادئ الشرائع السماوية السمحة، فقداسة الدماء ، وحرمة القتل، هما من الكبائر التي ترفضها جميع الشرائع السماوية قاطبة؛ فمن يقتلون باسم الدين وبمناسبة اختلاف المعتقد هم فئة ضالة، تريد نشر الفتن في الأرض، وتنشد عدم استقرار الأمن في العالم، وهؤلاء تطبق فيهم الحدود، فكيف لفئة ضالة تتستر تحت مسمى الدين كي تقتل وتستبيح الحرمات ، ثم تطلب من الآخر أن يعتنق ديناً جديداً عليه بالإكراه، فإذا كانت دعوتهم صادقة كان عليهم الرجوع إلى نصوص الآيات؛ التي تنص على حرمة الدماء، فهي في الإسلام أفظع من هدم الكعبة ، فكيف يبيحون ما نهى المولى عنه، ويصدرون للغرب أنهم أصحاب عقيدة تدعو إلى الجهاد، ولم تنص الشرائع على ذلك ، كما أن دولة القانون لا تبيح القتل بل هناك العقوبات التي نصت عليها الدساتير والقوانين ، ولعل هذا ما اراده المؤلف في هذا الكتاب – الذى نعرض له – حسب كلامه، وحسب المنطق العقلي ، والبرهان الإنساني، فالإنسان مكرم من قبل الخالق، وله حرمة ، وشريعة القتل العمد لتغيير الملة لم تنص عليها آية، أو نص في توراة ،أو انجيل؛ فمن أين أتوا هؤلاء بتلك الفتاوى الإرهابية، وقتلوا وسلبوا ونهبوا ودمروا السكان وروعوهم، وهذا انتهاك لحرمة ثانية تتمثل في " ترويع الآمنين " ، و يُعَدّ "ترويع الآمنين"

من المجرمات ،لدى جميع الأديان والمعتقدات والمذاهب، فالشرائع أتت بالرحمة والسماحة ،و حرية المعتقد والدين، بل ودعت للتعايش في ظل مظلة " الإسلام " وفى مظلة " المسيحية "، ومظلة " اليهودية " ، حتى لدى البوذيين والهندوس وغيرهم؛ لم نجد من يبيح ترويع الآمنين، والقتل، والسلب والنهب، واغتصاب النساء كما رأينا ما فعلته " جماعات داعش " في سنجار (شنكال) غرب الموصل، وفى نينوى ،وغيرها من المدن والقرى و"التجمعات السكنية" الإيزيدية ، وإذا ما عرفنا بأن الإيزيديين – هناك – يزيد عددهم على نصف مليون نسمة لأدركنا – كما يوضح الكاتب – أننا أمام أكبر مذبحة بشرية في التاريخ، بل هي " مذبحة القرن " وعلى مشهد ومسمع أحرار وشرفاء العالم . والسؤال الذي يطرح هنا نفسه : أين المواثيق الدولية، وحقوق الإنسان التي يتشدق بها الغرب ليل نهار ، وأين الديمقراطيات العالمية، وهيئات الأمم والمنظمات الكبرى، أمام تلك المذابح والإبادة التي قام بها داعش وغيرهم في ملف الأقليات العراقية؟!

كما ويتعرض المؤلف عدا عن الإبادة الداعشية هنا – والعهدة عليه – بصفته حقوقياً إلى الكثير من المظالم والانتهاكات الحقوقية . التشريعية والإنسانية ،التي يقدم عليها :" المُشَرِّع العراقي "المتعنت إزاء ملف الأقليات هناك ويفضح من ثم التراكمات الناجمة عن القهر التشريعي فضلا عن القهر الديني

والسياسي ويبين كيف غدا " تدويل القضية "خصوصا بعد الغزو الداعشي ، شأنا واقعا ويعرض للكثير من مواد الدستور والقانون العراقيين التي تجلي بوضوح كيف تجسّد التضَيَّق بل التجاوز على الأقليات وحقوقهم التي ضاعت بين بغداد المركز واربيل عاصمة إقليم كردستان وكيف صُنفت الجغرافيا التي تضم الايزيديين وسواهم من الأقليات العراقية ب"المناطق المتنازع عليها "بين كردستان والعراق . وراق للمؤلف هنا ان يومئ إلى تمادي المكونات العراقية الكبرى من كرد وسنة وشيعة التي تؤلِّف الإرادة التشريعية في العراق وانتقاصها من حقوق الأقليات بل والسطو على وجودها هناك والمؤلف لا يشير إلى الإيزيدين فقط كفئة مظلومة، بل يتطرق ولو بالتعريض إلى واقع الأقليات بشكل عام فيلمح كذلك الى الكلدان، والآشوريين ، والسريان ،والشبك ، والصابئة ، والتركمان على المذهبين السني والشيعي ،في اطار هيمنة القوى العراقية الثلاث الكبرى وسعيها الى تقاسم العراق كعكة – ما بعد صدام - ، والتدخل من اجل التضييق عليهم بعد الحرب العراقية – الأمريكية. "

الكتاب يجمع بين دفتيه مقالات ودراسات بحثية مقتضبة متفرقة هامة وشائقة كتبها المؤلف في فترات ممتدة، ومتعاقبة، ويشكل توثيقا تاريخيا، وحقوقيا، وقانونيا، وتوصيفا دقيقا للوضع الراهن لهذه الأقليات، وما لاقته، ولا زالت تلاقيه من

تعنت من جانب السلطة العراقية الحاكمة، ويطلق . هو الكتاب . صرخة بل نداء مدويا للإنسانية، وللمجتمع العالمي ليقوم بدوره، وواجباته تجاه تلك القضايا الإنسانية العالقة ، والتي تخص الكثير من البشر هناك

في العراق، على اختلاف دياناتهم، ومذاهبهم، ومعتقداتهم كذلك.

تدور تفاصيل الكتاب حول الآثار الحقوقية . الوجودية . الإنسانية الكارثية المتمخضة عن عجرفة وتجبّر المكونات العراقية الطاغية . الأقوى من سنة وشيعة وكرد، على الأقليات بخاصة الإيزيديون. فهذه القوى الثلاثة التي طفحت فجأة على المشهد العراقي وراحت تنطلق من ايدلوجياتها الضيقة وتتحكم مثقلة بتلك الانطلاقات في مصير الأمة العراقية ؛لعراق ما بعد صدام حسين، وتؤتمر كي تعزز وجودها بأوامر خارجية بل تعمل على الأرض كبيادق بيد مشغليها حتى حولت العراق العظيم مهد الحضارات بأدائهم غير المسئول إلى مسرح نهم تتصارع عليه قوى ودول عالمية كبرى وإقليمية كثيرا ما تتناقض مصالحها وخطابها وأولوياتها وأيدلوجياتها مما برر بل أوجب ان تتصارع البيادق لحفظ مصالح وأجندات اسيادها او ركضا وراء أنانياتها وحساباتها الخاصة ،الضيقة .

ولعل اكثر تلك النتائج كارثية بالأقليات كانت حين انشغل العراقيون بحروب طائفية . فكرية . مذهبية . عقائدية . قومية بينية طاحنة فظلم بل بطش كل بالآخر وانتهكت الحقوق و ديست المكونات العراقية الأقل عددا وقوة وتناسى المتصارعون العراقيون الكبار أو غضوا الطرف عن العراق ووحدته ، وسيادته، حتى تحول العراق بذلك الى دولة فاشلة ضعيفة ومُهِّد الطريق امام القوى السلفية كي تنتشر واصبح العراق نظرا لضعفها كدولة ذات سيادة منتهكة مرتعا خصبا للغزو الفكري المتشدد وساحة للفرق الإسلاموية التي خُلق داعش من رحمها وانطلق من ثم نحو الأقليات لاسيما الايزيديون بقصد الإبادة والاستلاب والإلغاء ولعل هذا ما مكّنَ بحسب قناعتي المتواضعة أن تتجاسر الأمم الأخرى على عودة الاستعمار بدعاوى ورقة الأقليات، والتي يمكن أن تمثل الرقم الأهم لدى اللاعب السياسي الدولي المُنْتظر بأساطيله على الأبواب، ويتحين الفرصة تلو الفرصة للتدخل وفرض الحماية والسيطرة، وبالتالي عودة الاستعمار من جديد.

الكتاب بهذه الصورة إذن يطرح العديد من القضايا الإنسانية، والسياسية والحقوقية التي تهم أحرار العالم، ويكشف عن ظلم أصاب، ولازال يصيب تلك الأقليات، ويشيد بدور مصر التاريخي، مصر النيل والحضارة التي ترفد الرافدين بعبق الأصالة، مشيراً وشاكراً للدور المصري لرئيسنا العظيم / عبدالفتاح السيسي

تجاه الفتاة الإيزيدية المحررة من السبي الداعشي؛ نادية مراد بما يعكس أواصر المحبة المصرية، وانفتاحها على جميع القضايا والملفات التي تخدم المواطن العربي بصرف النظر عن معتقده ودينه ومذهبه، كما يكشف الدور الجميل للأزهر الشريف في الوقوف ضد داعش، لينتصر الحق على الظلم، وليحيا العالم في سلام وأمان .

حاتم السلايمة

مدخل أوّلُ
فصولٌ منفصلات عن...
إعدام حقوق وإبادة وجود

١. الايزيديون : تاريخ أو واقع مدمى و..آفاق

٢. سنجار لالش أو كردستان (مامش) فعراق داعش

٣. فوضى (رايس) و..عراق (بايدن)

٤ . قراءة حقوقية في رقابة المحكمة الاتحادية على" كوتا" أحد المكونات العراقية

٥. كوتا الاقليات العراقية.. بين "قانون سكسونية "وحِكمة " قرقوش" (الايزيدية نموذجا)

٦. الخلافة الداعشية والاقليات العراقية .

٧. واقع الاقليات العراقية بين الدستور والتدويل .

٨. الاقليات العراقية والأروقة الدولية .

٩. الأقليات العراقية وصمت المكونات الكبرى

١٠. قراءة في المُشرِّع العراقي و"البطاقة الوطنية".

الايزيديون : تاريخ وواقع مدمى ..ثم آفاق

عاش ايزيديون العراق منذ قرون سلفت، في شنكال يحتمون بجبلها من الشرور والاخطار، ويتمترسون في سفوحه وبين هضابه وشعبانه ،ضد التهديدات والويلات والمآسي ،التي كانت تدهم بين فينة وأخرى حيواتهم ،فتستهدف وجودهم ،تبيد خصوصيتهم وتتجاوز على معتقداتهم ،عبر مجازر وإبادات وفظائع ،تقشعِّر الضمائر وتخذل الإنسانية ،فتكسر ما يرتبط بها من أخلاق وأعراف وقيم وطبائع ،اعتادت المجتمعات البشرية . أنى وإيان كانت . على السير عليها، ولعل الإبادة الأخيرة التي شهدتها شنكال ،وكانت مثقلة بالسبي والخطف وحملات الأسلمة المقترنة بالإكراه والترويع، وحبلى بالقتل الجماعي ،وبتر الرؤوس ،والتمثيل بالجثث بوحشية أو قُل همجية منقطعة النظير ،برهنت بجلاء للقاصي والداني ،وبكل اللغات في العالم ،على الإبادات السابقة المتكررة والنقمة التاريخية غير المبررة على الإيزيدين.

ديموغرافية شنكال وصفتها الإدارية :

تشير الدراسات الموثقة وكذلك الذاكرة الايزيدية إن شنكال كانت حتى عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ . ١٨٣٨) ولاية قائمة بذاتها ذات كيان إداري وسياسي تستتبع إداريا وسياسا أقضية ونواحيا وقرى وبلداتٍ كثيرةً إلى محيط بعيد عنها

وحولها بيد أن المساحات الإدارية التي كانت تخضع لها انحسرت بفعل حملات الإبادة التي تكررت عليها من جهة وفرض الأسلمة قسرا كمعتقد على من لم يُبدْ من الايزيديين آنها فتقلصت الصفة الادارية لشنكال من ولاية إلى قضاء بعد انفصال الوحدات الإدارية التي كانت ترتبط بسلطات وإليها فعوملت إداريا ولأسباب دينية وقومية وسياسية معا عام ١٩٢٨ بصورة رسمية في السجلات العراقية على إنها قضاء ،وارتبط بالموصل ولم يُكتَفَ بذلك بل انتهجت الدولة العراقية تنفيذا لمآرب حكامها سياسة التعريب وتغيير المعالم الأصيلة التي كانت تدلل على ايزيدية المعالم سواء بالإزالة أو باستبدال اسماء الأمكنة ناهيك عن ترحيل السكان قسرا عن قراها وبلداتها التي كانت تنتشر على جبل شنكال وهضباته إلى الأرض السهلية المنبسطة حيث تم جمعها بغية تطويع أهلها في تجمعات سكنية أشبه بمعتقلات وألزمت تلك التجمعات المستصنعة بأسماء عربية من مثل حطين، الأندلس ،العروبة ،القادسية، اليرموك ،التأميم، القحطانية ،العدنانية ،الجزيرة، الوليد ،البعث، القيروان ،وسوى ذلك من التسميات والأفعال والممارسات التي لم تأت سوى لأغراض التذويب والإلحاق والصهر والإلغاء.

شكنال بين التهميش الواقعي وقلب حقائقها قانونيا:

منذ أن انحسرت شخصية شنكال من ولاية إلى قضاء تقلصت

سلطاتها وصلاحياته واختصاصاتها الإدارية والتنفيذية والقانونية فألحقت بولاية الموصل (نينوى) وتم الإغفال عنها واقعيا وحقوقيا ومعاشيا ولم تُجرَ تغيرات على بناها فعاشت في عزلة عن رعاية العاصمة (المركز) لشئونها وواقعها ومرافقها الخدمية والصحية والتعليمية وحقوق سكانها كمواطنين في دولة اسمها العراق بل كثيرا ما برز التجاوز على الحقائق بغية قلبها بل تعريبها بصورة قانونية ومن ذلك مثلا ابتداع ناحية باسم (القحطانية) ويقصد بها (كرعزير) التي تضم العديد من القرى والبلدات التي كانت مرتبطة إداريا بقضاء سنجار وإلحاقها بعد الاقتطاع خلافا للواقع بقضاء(بعاج) ذي الغالبية العربية والمسلمة بموجب (مرسوم تشريعي) صدر برقم (٦٨٢) تاريخ ١٩٧٧/١٢/٣ عن رئيس دولة العراق آنذاك احمد حسن البكر.

الواقع القانوني لشنكال والتنازع على التبعية:

من المعروف إن شنكال ذات خصوصية ديموغرافية تغلّب الطابع الايزيدي وبواقع اكثر من ٨٠٪ من السكان وهي تتوزع إداريا في ثلاث نواح تضم عشرات القرى والبلدات وتستجمع الشرائط الدستورية والقانونية والإدارية والسكانية فضلا عن المساحة كيما يُتخَذ منها محافظة .والنواحي التي يتشكل منها قضاء شنكال هي:

1. ناحية سنوني (الشمال)

2. ناحية القيروان (البليج)

3. ناحية القحطانية (كرعزير) وقد أُلحقت عمدا بغية فصلها عن شنكال بقضاء بعاج ثم أُعيد كذلك إلحاقها عن عمد بعد أحداث سيبا شيخ خدري وكرعزير ب شنكال بقرار من مجلس محافظة الموصل إلى شنكال بغرض ضمها إلى إقليم كردستان وفق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي .وتجدر الإشارة انه لم تكن ناحية تل عزير وحدها بل قضاء شنكال كلا وبعضا كان وما يزال محل تنازع ذا شد وجذب توازع الأدوار على الأداء في استملاكها حكومة إقليم كردستان وعراق المركز وأخير داعش كدولة خلافة إسلامية.

شنكال والحماية الدولية:

بعد ان اقتطعت داعش الموصل عن الدولة العراقية تحركت بغلٍّها نحو قضاء شنكال تبيد أهله وتستهدف بصورة فظيعة حياة وأمن واستقرار وحقوق وحريات السكان الآمنين متجاوزة على سيادة الأراضي العراقية دون أن تتمكن قوات الجيش والأمن الكردستانية التي أعلنت حين احتلال الموصل عن مسؤوليتها عن قضاء شنكال أن تحمي أهل هذا القضاء كما ولم يكن للقوات العسكرية التابعة للدولة الاتحادية في العراق من الدفاع وصد القوى الظلامية التي اغتصبت الأراضي العراقية (الموصل

شنكال سهل نينوى وسواها) وانتهكت السيادة الوطنية رامية إلى قلب كيان الدولة العراقية الاقتصادي والاجتماعي وأوضاع المجتمع الاساسية في العراق وإقامة دولة الخلافة الاسلامية بالقهر والعنف على تلك المساحة المقتطعة بعد أن قتلت وفتكت وانتهكت القوانين والقيم والأخلاق والأعراف الحميدة فسبت النسوة وفرضت الإسلام بالإكراه والتعنيف على الأسرى والمخطوفين ومن لم يتمكن من الفرار. لذلك كله ولكون الدولة العراقية وكذلك حكومة كردستان لم تقوَ عمليا على ممارسة أعمال السيادة الوطنية وتاليا توفير الحماية والأمن والاستقرار على تلك المساحة حتاما يأمن الشعب العراقي على مساحة ما أُقتطع على حياته فيزاول حرياته وحقوقه ..ثم.. وكيلا تتكرر إبادة المكون الايزيدي مرارا أخرى كما هذه وسابقاتها التي سجلها التاريخ ..

فإن مطالب المكون الايزيدي في العراق تتجه إلى:

. إن الحماية الدولية لشنكال وسائر أماكن تواجد الايزيديين في العراق وفق مقتضيات(الفصل السابع) من (ميثاق الامم المتحدة) بعد العمل على تحريرها باتت مسؤولية أخلاقية وانسانية قبل أن تكون قانونية وحقوقية ذلك لإن الاستقرار والسكينة لا يتأتيان إلا بفعل تلك الحماية التي يعتقد المهجرون (المشردون) عن شنكال ان الطمأنة لا يمكن تلمسها

نفسيا وكذلك استشعار الأمان إلا بوجود وتركز قوات دولية حامية ومدافعة على الأرض واقعيا عنهم.

. ثم إن الرعاية الدولية لقضية المكون الايزيدي تفترض المداخلة والتوسط لدى الجهات العراقية كيما يصار إلى تبديل صفة شنكال من (قضاء) مؤلف من نواح ثلاث هي : (سنوني ، القيروان ، قحطانية ؛أو (كرعزير)) وما يرتبط بتلك النواحي من قرى وتجمعات سكنية إداريا إلى (محافظة غير منتظمة في إقليم) وتعديل شخصيتها المعنوية من ثم نحو توسيع الصلاحيات والاختصاصات والسلطات محليا بعيد عن تركيزها بيد العاصمة أو إقليم كردستان وتعزيز السعي من ثم إلى بناء قوة حماية ذاتية من أبناء شنكال وفق الآليات الدستورية والقانونية في العراق.

. أو مؤازرة مطلب اتخاذ شنكال محافظة منتظمة في إقليم جديد يُستحدَث لأقليات سهل نينوى من مسيحين وشيعة وإيزيديين دوليا وذلك عبر دفع المكونات العراقية الكبرى إلى تعديل الدستور والقوانين ذات الصلة بغية استحداث هذا الإقليم الذي بات يستدعي رسمه أمن وحقوق الأقليات العراقية وتستوجبه مبادئ العدالة والديمقراطية ويقتضيه الواقع وتستلزمه المصلحة العراقية العليا .

سنجار لالش* أو كردستان (مامش) **وعراق داعش

سنجار ونوح :

تقول الرواية المستقرة في الذاكرة :ان سفينة نوح النبي، مرت بالجبل ؛فارتطمت قويا بنتوء من علوه، فقال نوح ابّانها : (هذا سن جبل جار علينا)، فسمي مذ ذاك المكان ب (سنٌ جارَ) ،ثم اتصلت الكلمة بالفعل المخبر عنها ،فغدت مع التداول (سنجار)اً ،ولعل نوحا ،ولاعتبارات تتعلق بالنبوة ،حدس آنها أن يجور المكان بين الفينة والأخرى، على قاطنيه، فترك - هو نوح - الفعل(جارَ) خبراً يهندز خصائص المكان من جوره، والقرينة الدالة: ان(السن) أي المكان، الذي جارَ ذات طوفان على نوح طفق بعده وبالتوثيق يجور على المحتمين به؛ حيث شهد اللائذون وعلى مر التاريخ مَظالم وانتهاكات و إبادات عديدة ، لا تحصى .

هامش انساني :

منذ العثمانيين وصولا إلى العهد الملكي ثم مروراً بصدام فبريمر فالمالكي*** عاشت سنجار واقعا خدميا بائسا وتطورا عمرانيا مترديا وأنماطا تعليمية غير مجارية للزمن وحضورا اجتماعيا ووطنيا وثقافيا واثنيا وحقوقيا غائبا أي غير معترف به أو على الأقل منقوصا . وعزا مراقبون النظرة الدونية سواء الرسمية أم المجتمعية أم الدينية إلى السنجاريين إلى عاملين : هما الدينُ

المُكفَر والقوميةُ المُنازِعة وذلك لأن الغالبية المطلقة من المقيمين في جغرافية الجبل وسهله من الايزيديين وهؤلاء يعودون في أصولهم إلى الاثنية الآرية الكردية ذات التمايز عن العربي في الخصوصية القومية التي تفسَر لدى طيف واسع ممن ينتمي إلى الذهنية العربية بصورة مرضية ومغلوطة كخصم مهدد هذا ناهيك عن العداء للايزيدي لجهة الدين كمُكفَر .

سنجار وبريمر :

حين اقتعد بريمر كرسي الحكم عن صدام وأصدر قانون إدارة الدولة ألمحَ في (٥٨) من ذلك القانون المنسوب إليه إلى المناطق المتنازَع عليها ومن ضمنها سنجار ثم رُحلِتْ الالتزامات التي اتفق عليها بريمر وصحبه إلى الدستور العراقي النافذ حاليا هذا طبعا بعد ان انسحب بريمر من المشهد العراقي تاركا الساحة للمكونات القادرة يتحاصصون عبر علاقة تعاقدية مؤطَرة في الدستور العراقي الذي كشف النقاب عن عراق أشبه بشركة محاصصة؛ رأسمالها :الطائفية والقبلية والمذهبية والعرقية التي هتكت أصحابها .

سنجار وتدوير الخلافات :

لكون سنجار من المناطق المتنازع عليها فقد دُوِّر أمر البت في شئونها إلى الدستور العراقي مع اشتراط أن تتبوأ السلطة

التنفيذية المنتخبة دستوريا دورها وتتحرك إلى إنجاز كامل لمسائل التطبيع والإحصاء والاستفتاء على العائدية في مدة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الأول سنة الفين لكن الخلافات بين المكونات الأساسية أقصد الكبرى حمى وطيسها عمقا وبلغت وعلى مستويات رأسية وعمودية ودائرية أُشدها فتخلفت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد بريمر عن الوفاء بالتزاماتها الدستورية وارتفعت مكونات على الدستور فتجاوزت صلاحياتها واحتكرت السلطات كيما تحط بصورة سافرة من قيمة وأهمية مكونات أخرى فانفرط العقد الذي شهده بريمر وصدق عليه .

سنجار والأحزاب الكردية :

معلوم إن سنجارا تعود في تبعيتها الإدارية وإلى أن يتم البت في قرارها إلى حكومة المركز في بغداد هذا من الناحية النظرية أما عمليا فقد كانت الأحزاب الكردية في هولير والسليمانية قد أحكمت قبضتها بعد بريمر على سنجار من خلال بيع أفكارها وترويج حزبياتها وتشويق الجمهور السنجاري إلى اغراءاتها حيث تولى المُحزَّبون في الحزبين الكرديين الرئيسيين مفاصل الإدارة فأشاعوا في المجتمع السنجاري الحزبية وانتهازياتها من فساد ومحسوبيات وسموم قاتلة أخرى كما و هرعت القيادات الكردية وكيما تعزز نفوذ أحزابها في سنجار تعتمد على قدرتها

وفعالية وجودها في قرارات بغداد التي يعين بأمرها رجال السلطة السنجارية إلى درجة ضاع معها حابل السنجاريين بنابلهم واتسعت الهوة سياسيا واجتماعيا ودينيا وقوميا بينهم وبين الوسط العربي الذي يداخلهم أو يسورهم في شنكال وما حولها من قرى ودساكر وبلدات وأقضية ومدن وحواضر عراقية ثم استحالت تلك الهوة لدى العربي إلى نقمة مردها الردة القومية ومن قبلها الدينية تنتظر شرارتها الأولى .

سنجار والتنازع على بنوتها :

قصة النزاع على سنجار أشبه بقصة مشهورة تنازع عبرها أكثر من أم على بنوة طفل كما هو الحال مع سنجار و العائدية التي كان أمرُ حسمها منذ البداية ليس سهلا بل معقدا دُوِّر من حساب بريمر إلى حساب المكونات القاهرة في العراق مع اشتراطات دستورية ضاع الالتزام بها في تنامي سعير الطائفية والمذهبية والإثنية من تأجيل غير مبرر إلى آخر أدهى حتى بلغ الخلاف بين المكونات الكبرى مبلغا كارثيا استجلب المأساة وداعش .

سقوط الموصل والمادة ١٤٠ :

لقد تفاقمت الخلافات إذاً بين السنة والشيعة من جهة وبينهما فرادى أو مَثنى وبين الكرد من جهة أخرى ولأسباب وذرائع ،ما

أكثرها، مكنت داعش من الاستيلاء على الموصل وإعلان دولة الخلافة الإسلامية على مساحتها ،الأمر الذي دعا حكومة إقليم كردستان بفعل استشعار الخطر أن تقرر إنها في حِلٍّ من الالتزامات الدستورية الناجمة المادة ١٤٠ والتي كان من المفترض الانتهاء منها منذ كانون أول من عام الفين وسبعة فتم اخضاع المناطق المتنازع عليها وسنجار من ضمنها إلى إقليم كردستان بصورة فعلية وأرسلت قوات من البشمركة بغية حمايتها والدفاع عنها.

دعشنة سنجار..وفرار البشمركة :

حين أحكمت داعش التي غيرت اسمها الى دولة الخلافة الإسلامية القدرة على الموصل ويممت وجهها بنقمة لا توصف شطر سنجار كيما تبيدها أو تجبرها على اعتناق الإسلام وفق المذهب الداعشي الجائر لم تصمد قوات البشمركة من هلعها بل تخلت عن دورها الإلزامي أخلاقيا وقانونيا و فرت من ساحة واجب الدفاع والحماية فتراجعت عن سنجار دون أن تطلق ولو رصاصة دفاعية واحدة في وجه الغاصبين بعد أن كانت أوحت بل أكدت للسكان الامنين إنها ساهرة على استتباب الأمن ودفع كيد الغادرين حيث وهبت سنجار إلى القتل والتنكيل والحرق وسبي النساء والتجويع والحصار بهدوء قد يستدَل منه على الرضى أو التواطؤ حسبما أُشيع في صفقة .

سنجار وفاتورة خلاف المكونات الكبرى :

في حدوثة تنازع أكثر من والدة على بنوة طفل التي عرج فيما تقدم البحث عليها كان القاضي اقترح أن يتم تقسيم الطفل بقد جسده بين الأمهات المتنازعات الحال التي تنطبق على سنجار التي تزاحم بل استمات على الأحقية بها كل من بغداد كعاصمة للمركز وإقليم كردستان بفعل الديموغرافية والجغرافية القوميتين ثم مؤخرا داعش التي أحرقت الأخضر واليابس حتى يظهرَ للقاصي والداني أن سنجارا

لم تنل بتدعيشها من هذه المعمعة سوى الغرم بالغرم .

والغُرم الأكبر : إن خرجت سنجار عن مواثيق (لالش) أي عن إيزيديتها ،فالعراق كله قد يتحول آنها إلى مسار داعش وكردستان إلى (مامش).

❖. لالش مكان في شمال العراق فيه مقدسات الايزيديين

❖❖. مامش تعني باللهجة العراقية لاشيء والعبارة محوّرة عن"ما من شيء "

❖❖❖. المالكي كان وقت نشر هذه المادة رئيسا للوزراء

فوضى (رايس) و..عراق (بايدن)

بريمر و.. دستور تمييزي :

الدستور . في العادة . وثيقة تحوي ،مجموعة من القواعد الأساسية ،التي تبين شكل الدولة ،ونظام الحكم فيها ،ومدى سلطة هذه الدولة إزاء الأفراد ،هذا في الأنظمة الديمقراطية ،التي تعتمد المواطنة والكفاءة أساسا ،في تعاطيها مع قضاياها ؛ أي في الداخل أم في الخارج ،لكن في دولة مثل العراق ،لا تُطرَّز الذهنية فيها ،إلّا بالدين والمذهبية والإثنية والعشائرية، حفّز الحاكم الأمريكي (بول بريمر) المُستقدَم بعد سقوط صدام ما ان وجد الأرضية . الأطيافَ العراقية الكبرى ؛من شيعية وسنية وكردية ،أن يمجد كلٌّ خصوصيته ،عبر علاقة تعاقدية تؤسِس . حيث أذِنَ بريمر لها. تلك الخصوصية و متعلقاتها ،دون أن يبالي أحد ؛حتى (بريمر) نفسه آنئذٍ ،ان الدستور في العراق، أبرم بروح التمييز ،والاستعلاء ،والتفرقة ،والمحاباة للكثرة العددية ،مجانبا الأقليات الأصيلة ،في النسيج العراقي ؛إذ سادَ النصوصَ الدستورية ،نفسُ الغالب ،وتجاسرُ القوي ،وتضمنتها روحُ الإقصاء بجلاء ،فحابت الشيعة والكرد والسنة ،وأشار إلى السريان ،والشبك والايزيديين ،والصابئة والتركمان ،كمواطنين من درجات أخرى ،متفاوتة ،وأقل مرتبة ،دون أن

يغفل هذا الدستور؛ كعقد اجتماعي ،أن ينتصر للعشائرية وفضائلها . حسب النصوص . في المجتمع العراقي .

التعاقد السياسي ودولة المكون:

غاب عن المتداعين، إلى طاولة (بريمر) ،ومن جاء من بعدهم، المواطنةَ والديمقراطية و(ثنائية الأنا والآخر)، حيث شدد كلٌّ على وجود (أناه) ،ومَطالب تلك (الأنا) ،فاتخذوا ،وهم يتفقون ؛أو قل يتمظهرون بالاتفاق، من العراق دولة للمكون ،وليست للمواطن ،ولإن ال(أنا) كانت طافية على الأجواء ،فقد طبعت اضافة إلى الدستور، كما أسلفنا، كذلك الواقع والقوانين ذات الصلة ،والحياة بطابعها الانقسامي، الهزيل.

والظاهر، إن التناقضات كانت حاضرة منذ البداية ،لكنها كانت تعالج ،مرة بالترقيع ،وأخرى بالمماطلة والترحيل، وثالثة بالتعاند الذي أظهرته المكونات الكبرى أخيرا، ثم تماهت باتفاق غير مستقر، ولا نهائي ،والقرينة الدالة، ان " قانون إدارة الدولة العراقية " ،في مادته (٥٨)نص على (قضايا خلافية) ،وفق مسمى (المناطق المتنازع عليها)، ثم دُوِّرت الخلافات بالمسمى عينه ،إلى الدستور العراقي النافذ ،بخاصة في المادة (١٤٠)،ذات الصيت الذائع، في الأروقة العراقية .

نزعوية الدستور العراقي وخلافات الواقع :

يدرك القارئ السياسي ،فضلا عن الحقوقي، ان ملامح الدستور العراقي الأساسية ،ليست سوى نتاج توافق فكر (شيعي . كردي) ،كان هذا الفكر مع حامله مستلبا ،مقصيا لجهة الحقوق والوجود، فبوشر بل بوغت بإفاقته، لكن مشرَّبا بالقمع اياه ،كيما يبت في الشئون العامة ،فتعاطى مع قضاياه ،وقضايا العراق الوطنية ،بذهنية وأدوات ومنهجية جلاديه ،حتى بلغت المعاندة بأصحابها، إلى آفاق مسدودة ، تؤزز الخلاف على أرض الواقع ،إلى حد نحي معه الالتزام بالدستور ،كوثيقة مرجعية ،وتم التجاوز على (التعاقد على الحياة المشتركة)،بذرائع لا تمت في الغالب إلى قضاياها المفتعلة، ولا تعبر عن كنه الحقيقة ،فانكسرت التعهدات ،ولاحت رقعة التزاحم بل التصارع ،تمور بين السنة والشيعة والكرد، فأظهرتْ كلا يفتش عن ليلاه ويغفل عن وجود وحقوق الآخر، الشريك ،فعمّت الفوضى لكن بصورة خلّاقة ؛بمعنى مصطنعة ،وسُدَّ التحاور ،فاضمحلت المكونات الصغيرة ،وغابت عن المشهد العراقي برمته .

الفوضى الاصطناعية وتفعيل التقسيم :

لم يظهر عن سر (بريمر)، ولا عن علنه، حين أوفد إلى إدارة العراق، أن تُؤسَس الدولة العراقية، على أساس المواطنة ،والديموقراطية والحقوق والحريات، بل طفح الرجل ،وفي جعبته

تعزيزات ،(مسبقة الصنع)،تقوي المذهبية والطائفية والعرقية ،وتجسدها كقنابل موقوتة ،عبرت عن تلك التعزيزات ،السيدة (كوندليزا رايس) ،عقب توزيرها على رأس السياسة الخارجية، الأمريكية بإسلوبها الخاص ،ودعت في مطلع ٢٠٠٥ ،إلى تجديد نظرية (الفوضى الخلاقة)،التي قال بها ثعلب السياسة الامريكية ؛(هنري كيسنجر) عام ١٩٧٤ ،واحتاج اليها نائب الرئيس الامريكي ؛(جو بايدن)، وهو يعلن بما لا لبس فيه سنة ٢٠٠٦ ،عن مشروعه في تقسيم العراق ؛إلى دويلات ثلاث ،يغنمها السنة والشيعة والكرد .

والبحث إذ يشير إلى التقسيم، لا يعترض على الحقوق المشروعة، للشعوب العراقية ؛من أكثريات وأقليات ، في تقرير مصيرها، لكن المخالفة تأتي ،على أسلوب تنفيذ القسمة ،وشكله وأسبابه المباشرة ،بل ذرائعه ذات الروح الميكافيلية ،التي نزلت ترهق العراق، وتضربه بمكوناته، ثم تضرب المكونات بعضها بالآخر ،عبر اصطناع فوضى؛ حدودها الاضطراب والتنافي ،وإلغاء هوية وحقوق وكينونة الآخر، بالعنف والعنف المضاد ،حتى طفا التصارع صاخبا ،يمرجح السنة والشيعة والكرد ؛كلا ضد الآخر ،في مساحات قد تضيق أو تتسع ،فتهرس في المعمعة عينها ،مكونات أقل شأواً من الكبرى.. فتاه الجميع، وبرزت مسميات جديدة ،تخلط الدين والسياسة والقومية، والوطنيات الفارهة

،وتعنف ؛بل تقتل مرة باسم الله، وأخرى باسم العراق واشتقاقاته، كيما يسير الجميع،إلى(فوضى كيسنجر)ف (رايس)،وعراق (بايدن)

فوضى رايس وعراق بايدن :

هوى العراق في بحر، من فوضى نازفة إذاً ،من التي رمت (رايس)إليها وفق جرعات خلّاقة ،تفوق التي وضعها ذات نظرية (كيسنجر)،فغرقت المكونات كلها ،في (نزاع طرشان)، لاح فيه ،كل يصعد من جعجته ،دون أن يتفهم جعجعة الآخر ؛هذا الذي طفق ،لا يوفر بدوره المهاترة ،ويسارع كيما تتاح له، أن يعمم معتقداتِه وأهواءَه وميولَه الحزبية ،أو المذهبية أو الاثنية، أو الدينية بعنف غير مسبوق ،على شريكه في الوطن ،الذي استُفزَّ، فضادَّ يخالف بصورة أقسى من مُستفِزِّه ،الأمر الذي أفسح ،أن تنهار الدولة ،وتنشطر السلطات بعد إساءة استعمالها ،واصطفاف عناصرها خلف مكوناتها ، عوض السعي إلى المصلحة العراقية ،العليا ؛حيث تراجع الأداء والولاء ،وطفت ميليشيات عن المكونات المُبعَدة ،أو غير المُمثَّلة أصلا ،وأخرى عن العصاة والمتمردين ،العراقيين وغير العراقيين ،الذين جمعتهم مقاذير العراق ؛حتى انكسرت السيادة الوطنية العراقية ،وآن لمخطط (بايدن)، أن يتنفس الصعداء على يد داعش ،التي احتلت الموصل ،فعرّجت بأذاها على سهل نينوى ،وشنكال ،وتلعفر وسواها ،من الأقضية والنواحي والبلدات، والقرى والدساكر،

التي كانت تضم أقليات ،دينية وإثنية عراقية، أصيلة ؛فقتلت ودعّشت أي أسلمتها على الطريقة الداعشية ،واستسبت المحصنات والقاصرات ،وشردت السكان الآمنين ،مُعلِنة ،هي داعش، خلافةَ الدولة الإسلامية ،ممتدة من الرقة ،مرورا بدير الزور ،إلى الموصل وما حولها، نحو إمبراطورية غايتُها ،أن تتسع دون أن تعترف بحدود ،مُلوِحة ل(بايدن):

أن تدخّلَ بلاده لمباشرة التقسيم، قد استوى،ثم مُعرِّفة السيدة (رايس) :ان فوضاها ،اجتثت الأقليات الوديعة ،الأصيلة في العراق ؛عن بكرة ابيها .

قراءة حقوقية في رقابة المحكمة الاتحادية على" كوتا" أحد المكونات العراقية (الايزيدية مثالا)

العراق الراهن . مركوناً إلى الرؤى الحزبية، أو العصبية، أو المذهبية ،أو القومية، أو الدينية، أو الشخصية، الرامية في مجملها، الى تأمين منافعها، واستبقاء امتيازاتها . ينحسر وفق مسميات، تتعدد، تسمى مجازاً وطنية ،تروض الوطن والمواطن ،مرة بالترغيب، وأخرى بالترهيب؛ حتى يُذعن للصفقات القسرية، التي تطغى على سوقها وصوغها . اطلقُها باحترام . ذهنية المتاجرة عوض القيم الحرة ،التي تفترضها الديمقراطية الحقيقية ،لا الشكلية السائدة حالياً، و التي تنحي كفاءة الانسان ومآثره لصالح الانتماء أو انحدار الأصل أو ما في المتناول من جبروت ولكون جوهر الانسان يُؤخَّر، في التعاطي مع الواقع، فلا غرابة اذاً أن يبرز النفور؛ بمعنى التنافر أي عدم تآلف مكونات عناصر اللوحة، التي يتشكل منها العراق كاملا ومما يمكن أن يعبر عن عدم التجانس خروج المشرع وهو الممثل المفترض ،عن كامل الطيف العراقي عن الحياد والموضوعية ،وعن التمثيل السوي للعراق ككل متحد متكامل ،عبر صفقات أعتذر عن الجملة أصبحت هي الأصل والمعيار، في إتيان السلطة الشارعة دورها، وأدائها مهامها ،وتهيئتها مسنوناتها في الغالب الأعم خارج

القبة البرلمانية ،وبمشارط تبتر الحقوق ،وتوزعها أو تمنعها أو تمنحها، بروح اعتباطية، غير عادلة، ولا منسجمة ،مع مقتضيات الواقع ،في حراك حقيقة قد تضار، من مسنونات ،ذات نفس استعلائية ،صفقوية، تتجسر إزاء من لا يمتلك أهلية التنافس والاقناع ،غير المشروعين ،أو المعقولين من تشكيلها ومن الأمثلة الكثيرة ،التي يمكن أن تُفَصّل : ان المشرع أقدم، في قانون الانتخاب ،العراقي، المعدل، على الإخلال بمبادئ العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص، فاستحق المخاصمة؛ لمخالفته، الصريحة نصوص المواد ١٣،١٤ ، ٤٩ . أولا ،من الدستور، ولإنه عمم قصوراً تشريعياً ،عن مواكبة الواقع، وابتدع حقوقاً ،منقوصة ،متمايزة، غير متعادلة ،ولا مؤتلفة مع الواقع ،أو التعداد السكاني للمكون العراقي ،(الايزيدي أكثر من خمسمائة ألف نسمة)، المضرور جراء حصره ،بمقعد برلماني واحد . والظاهر إن المشرع الدستوري، العراقي، تحسّب لتخبط ،من يتولى مهمة سن القوانين ،ففتح باب التظلم واسعاً ،إلى المحكمة الإتحادية ،التي لها أن تتسقط عثرات خلفية الشارع، النزعوية ،ذات المنشأ، الإنقسامي، الضيق ،التي قد تستغرق القوانين؛ فتفقدها صلاحيتها ،وتبتر من ثم عنها القدرة ،على الديمومة والاستمرار . والمحكمة الاتحادية وهي تنظر في دعوى المكون الايزيدي، المبسوطة أمامها قضت بعدم دستورية المادة القانونية ،وسجلت سابقةً اعتاد التاريخ

العراقي أن يكشف ،عن مثيلاتها منذ حمورابي ،الذي صدّر صناعة القانون، في عصور سابقة ،من الرافدين إلى العالم برمته، فمروراً بالقاضي شُريح ،الذي أرشد عمرَ وألزم عليّاً، منتصراً للمتظلّمين المستضعفين، ثم وصولاً إلى المحكمة الإتحادية هذه ،التي ذهبت إلى توصية، تقضي بوجوب إعادة النظر، في استحقاق المكون الايزيدي، بيد انها أي المحكمة . آمل أن يتسع صدرها . افتقدت إلى الدقة، في إسناد ومناقشة وحيثيات القرار ... وإلى الحزم، في فقرتها الحكمية، شبه الوحيدة ،الأولى ،محدثة نهجاً، جديداً، لنفاذ القوانين، وهو السريان، ذو الأثر المستقبلي ،بخلاف المألوف . قانوناً ، اجتهاداً ، فقهاً . الذي لا يُقرّ سوى بالأثرين : الفوري أو الرجعي للقوانين ... فهل استعانت المحكمة ب " مستقبلاً " أي الإسناد إلى المستقبل كي تتحرر وتنقذ نفسها من أزمة، أو تتفادى صداماً، لم أو لن تقوى عليه ،أم انها الحرفية خانت أصحابها ؛شيوخ الصنعة ،فتم الإسناد إلى أعمال مؤجلة ،وتصرفات للحكومة . أقصد الإحصاء ،الذي سوف يجرى مستقبلاً . ،غير منجزة ومضافة إلى زمن، غير واضح، ولا معلوم ،ولا محدد تحديداً، يؤطره بالدقة، والوضوح، واليقين، والموضوعية .

إن المعن ليَحار حقاً، إزاء هذا التنصّل، الصارخ من المسؤولية ،وإزاء عملية ترحيل الحقوق كاملة الى انتخابات ٢٠١٤، وكأن

المحكمة . إنما . تدّور عجزاً ،وتحيله مرة إلى الحكومة العراقية القادمة، بكونها مختصة بمباشرة اجراءات الإحصاء

وأخرى إلى البرلمان، باعتباره صاحب الولاية، في إقرار تعديل المادة القانونية، غير الدستورية ، وتهون . الجملة معطوفة على خبر كأن . بالتالي ،عن ضمان أن يُجرى أو الّا يعطل الاحصاء . إذا ما بوشر به . بتسويفات السياسة، ومماطلات أصحابها، في السنوات الأربع القادمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ..هل كان من واجب المحكمة ،أو من وظيفتها ومهامها، أن تبحث في الظروف، التي رافقت " إحصائيات وزارة التجارة للمحافظات لعام ٢٠٠٥" ،وفي شكل الإحصاء، والجهة التي أنجزته، مادام انه قانوني، وجهته رسمية ،مُخوّلة أصولا وحسب التراتبية، في إطار العمل الحكومي وخطته داخل العراق...ثم ألَا يتفكر شيوخ الرقابة القضائية إن اهدارهم للإحصاء . بوصفه أساسا في التقدير المشار إليه، يُقوِّض قانون الانتخاب العراقي، ويطعن من ها هناك، في شرعية الإرادة التشريعية بكليتها، مادامت مؤسسة على عدم الدستورية .

الرقيب القضائي الاتحادي في العراق، جزأ حق الجهة المدعية، وجهدها الذي سيذكره التاريخ فأقرّ بنصفه حين القضاء بعدم الدستورية، واستبقى النصف الباقي لمعمعة مستقبلية ،مُلبّدة ، ولكأن الحال يستعيد زمن " قرقوش " ، حاكم مصر إبّان الدولة

الايوبية، الذي قضى ذات مرة على المتسبب ،في إجهاض حامل أن يصطحبها، ويردها بالصورة، التي كانت عليها أي حاملا، في الشهر السابع الى زوجها ..فهل تعيد عدالة " قرقوش"، التي لم تنس، أن تلزم المتسبب في الإجهاض ، بنفقات الكسوة والمأكل والمشرب والمسكن نفسها لعل الواقع يتبرع يوما بالجواب ،لكن الفضول، الذي لا يزال ..ما التوصيف الصحيح لقرار أقصد قانون لكون المحكمة محكمة قانون، مضاف إلى "مستقبلا"...ما حجيته ..هل يصلح أن يكون سندا تنفيذيا، بيَد الجهة المدعية ،بخاصة وقد صدر مُبرما... متى، وما وجه الإبرام إذا كان النفاذ مؤجلا، غير مشمول بأحد الأثرين : الفوري أو الرجعي ،المرفوع قانونا أي ثالث لهما ...؟ الاسئلة لا تنتهي، لكن في المقابل ينبغي. ورغم كل تحفظ . ألاّ نبخس المحكمة نزاهتها، فقد كان في وسعها . لولا الضمير الحي . أن ترد الدعوى وتبتني الرد أي الرفض على عدم كفاية الأدلة، أو على عدم قيامها . ال"ها" تعود على الدعوى . على سند، في القانون و الواقع ، وسوى تلك من الأسباب وما أكثرها

كوتا الأقليات العراقية..بين"قانون سكسونية" وحِكمة"قرقوش"(الايزيدية نموذجا)

مدخل :

عراق اليوم ؛عراق الخلاف والتمييز والتجاوز على الحقوق ،لا يمكن مطلقا أن يكون عراق ؛بمعنى وريث سومر وبابل وآشور ،ولا ينبغي ان ينتمي الى تلك الحضارات الرافدية ،التي شع سناها ذات يوم ،على الجهات الأربع من هذه الأرض، فعراق اليوم مقسم ،مستلب الحرية، مكبول الإرادة، مُحتكَر السلطات ،لا يملك حولا ولا قوة إلّا بأمر مُلّاكه الجدد ،الذين طفحوا يتناوبون ،بعقلية مغولية أقصد بها مقلوبة ،مع الاحترام. طبعا . للمغول على المُقدّرات والأقدار ،وينهشون كاهل البلاد ،معتمدين على غلبة مكوناتهم العددية ،مستأصلين الكفاءات والعقول النيرة، وحائزي الطاقات البناءة ،كيما يتسنى لهم إعمال المحسوبيات والجاهة ،وتفعيل السطوة والزعامة الجاهليتين ،واستبعاد كل ما يمكن أن يستند إلى الحق والعدل والمنطق الإنساني السليم . ذلك هو عراق اليوم إذاً ،كما يشير إليه الواقع ،لا يغاير عراق صدام والحجاج وهولاكو ،بل ينحدر بمكوناتِ فسيفسائه نحو الأسوأ ،يتنكر لحضارات زاهية مرت على أرضه، و ينخفق بانقسامات ذات ،منشأ ديني أو مذهبي أو عشائري أو قوموي

،عوض أن يعتمد على الحرية والديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص .

التشريع الانتخابي الجديد و"كوتا" ايزيدية منقوصة :

العراق الذي لاح، بعد زوال عهد مديد ،من الظلم والقهر والجبروت ،أسند إلى نفسه . نظريا- مهام عديدة ،وتعهد . ولو بالتصريح . بالتغيير وطي صفحات قاسية ،قاصمة من القسر والاستلاب ،والتغييب القصدي ،فكان من جملة ما تمظهر به ،هو إصدار قانون الانتخاب المرقم ب (١٦) ،والصادر بتاريخ ٥/ ١٠/ ٢٠٠٥ وتعديلاته ،حتى يعزز . وان شكليا . التوافق ، ويمظهر اشراك الجميع في انتاج عراق . كما صوروه . ذي فكر مناهض للتسلط ،داحض لاحتكار أصحاب الغالبية العددية، أو التكتلِ باسمها لناحية الحجب أو الإقصاء أو الإلغاء ،بيد ان القانون المشار إليه ،لم يكن بمستوى الطموح العام ،ولم يتسن للمشرع المنشطر فيه ،أن يكون منسجما مع ذاته ،ولا ممثلا حقيقيا للتنوع في النسيج العراقي المتعدد ،بل اتسم بدل الاستقلال بالخضوع لإرادات نزعوية ؛بل حزبوية أو طائفية أو مذهبية أو شللية ضيقة ،حتى خالف الدستور ،وفقَّطَ وجود المكون الايزيدي المُخمَّن في دائرة نينوى بأكثر من ٥٠٠٠٠٠ نسمة على أقل تقدير، بمقعد برلماني واحد ،يتيم، في مخالفةٍ صارخة لنص المادة (٤٧- اولا) من الدستور العراقي ،الأمر الذي استدعى الطعن بعدم

الدستورية ،فتقدم إذ ذاك السيد" ميرزا حسن علي "،كجهة "طاعنة " ؛مدعية إلي المحكمة الإتحادية ،يتظلم أصالة عن نفسه ،ونيابة عن "القائمة المستقلة" ،باعتباره رئيسا لهذه القائمة ،عبر دعوى ودفوع تقضي بعدم دستورية القانون الصادر ،لجهة عدم تناسب المُقنَن مع واقع المكون الايزيدي، ومُستحَقه في العراق .

المحكمة الإتحادية ...حزم غائب ورقابة خافتة :

ـ دخول واستطراد فرعي :

يحكى والعهدة على الراوي إن عُمرَ ،الخليفةَ الراشدي حض أحد ولاته بقوله: " حصنها ـ ال"ها " تعود على الولاية ـ بالعدل ونقِ طرقها من الظلم " وإن عليا ذعن لقضاء عليه ليهودي ،بخلاف ما يدار الآن ويدبّر في العراق ،من ظلم واستبداد واحتكار للسلط الرسمية ؛من قضائية وتنفيذية وتشريعية ،لمنفعة الفئة الحاكمة ،ف " السلطة القضائية "،والتي يفترض فيها أن تكون مستقلة ،غير محابية ،أظهر الواقع مسكونية عديد من مكوناتها بالحزبية والطائفية ،أو بانجذاب بعض عناصرها إلى المغريات الدنيوية والامتيازات الحياتية ،إذ توانت قراراتها القدسية عن أن تكون حازمة حاسمة ،وافتقدت إلى الدقة والموضوعية ،كما وتغاضى قضاتها عن حقائق الواقع ، فمورست الأدوار بتراخ سافر ،وأُسيئت إلى حقوق دستورية ،كان من المتوجب أن تُحصَّن بالعدل ،أو تعزز بالإنصاف ،الذي يوجبه الدستور ،ويلزمه القانون

،وتؤطره الأخلاق ،ويفعله الدين ،ويثريه التاريخ الذي حفل منذ الأزل في العراق ،بإنتاج وتصدير حضارات من قيم ،وخرائط من حقوق وقوانين ،لم تكن معلومة ،أو مدركة من قبل للإنسانية .

ـ الموضوع بمنأى عن كل استطراد :

حين يصدر القرار؛ ايُّ قرار قضائي ينبغي أن يتمتع بحجبة إزاء الكافة ،وأن يكون عبر حيثياته ومنطوقه وديباجته وصياغته في الشكل والموضوع ،عنوانا للحقيقة ،وشريانا ل نبض العدالة والمساواة وتماسك المجتمع ؛أقصد به الشعب جميعا وبعضا ،وإلّا فانه لن يظهر أبهى من صورة نزعة ،أو أعمق من ردود أفعال خاصة وسطحية ،تدلل بجلاء على غايات أصحابها، وتكشف عن إشكالات القصور والتقصير وعليه ..فايُّ قرار هذا الذي فصل في أمر الكوتا الايزيدية.. وهل شابته عيوب ؟!!

قرار المحكمة الإتحادية ... وجوه من قصور وسمات من تقصير :

قبل الإشارة إلى أي قصور أو تقصير ،فالمقصود بالقرار هو القرار رقم (١١) تاريخ ٢٠١٠/٦/١٤ ،الصادر عن المحكمة الإتحادية ،بشأن "الكوتا الايزيدية" في العراق ،و الذي طفق "عدمُ الحزم" يتخلله ،وأضحت المعايب تعكره ،كيما ينغمس بالمَداحض الشكلية والموضوعية ،التي تستوجب جبر كسور العدل فيه، وأيما جبر !!:

ـ ففي الشكل والإيحاء: يستوقف المُمعِن لجهة الشكل ،ان هذا القرار صدر بالإتفاق ، وان القضاة وإن واحدٌ منهم ،أو أكثر لم

يسجلوا اعتراضا ،أو يبدوا مخالفة ،أو يوردوا هامشا من عدم رضى ،أو اختلافا على المنطوق ،أو المنطق والديباجة، أو الصياغة أو التعابير والجمل، لناحية دلالة الحزم أو التراخي، أو الإخلال بالحقوق ،ثم يلتبس على هذا الممعن عينه ،ان القضاة . وأنا أنزههم . انما . كانوا في صفقة سواء ؛أ بينهم أو بينهم وبين جهات أخرى خارج المحكمة، أو بانوا للعيان تحت تأثير ممغنط ،بل هكذا قد يوحى للممعن ،فيعتريه الشك في قدرات واستقلال شيوخ الصنعة القضائية ،الذين. لا زلتُ. أربأ بهم عن الوقوع، في كل ما يمكن أن يسيء إلى نزاهتهم واستقلاليتهم .

- وفي الموضوع :

من أبرز ملامح القرار المشار اليه ،فيما سبق ،انه صدر مخلا بالحقوق ،متجاوزا على الدستور ،يعج بالمآخذ القانونية ،ويجرح المهنية القضائية ،ودورها في إعمال الرقابة ،على أعمال البرلمان وسواه من سُلط الدولة في العراق، ولم يكن تعليق الحقوق على حدث " الإحصاء " ؛أي "التعداد السكاني" ،الذي لا يُدرَكُ ؛" أ قيام الساعة موعده" في العراق رسميا ،إلّا من قبيل الإجحاف والعسف ،فالإضافة إلى مستقبل غير مكشوف ،أو التعليق على حدث غير محدد الوقوع ،أو واضحِ المعالم ،لا يمكن اعتباره إلّا بابا إلى التقصير ،أو طريقا نحو تهميش حقوق ،كان من الواجب دستوريا وقانونيا وأخلاقيا، ايلاؤها الرعاية ،ومدها بالحماية

عوض إغفالها ،أو السهو عنها وتركها تتنقل من يد عابثة إلى أخرى، إلى درجة أفرغ القرار معها ،من كل قيمة قانونية بل حقوقية ،بخاصة وانه افتقد إلى تماسك قوة التنفيذ القسرية، التي ترافق كل قرار قضائي باتٍ ،في العادة في الدول التي تحترم القوانين ،وترعى حقوق الإنسان ،وجدير بالقول ان خلو القرار من هذا التماسك ،وابتناءه على حدث غير مُؤكَد الحصول ،هما اللذان شرعا باب التهميش والتملص منه ،على مصراعيه أمام البرلمان ،كيما يدخل . هو البرلمان . مع نفسه ؛أقصد المكونات التي تشكله فئويا ،أو سواه أي السلطة التنفيذية بمعنى الحكومة الحاكمة فعليا في صفقات ، تتنكر لمضمون هذا القرار الاتحادي العالي قضائيا في العراق ،ويغوص . هو البرلمان . من ثم في صنوف من تواطؤ تشريعي، هتك كل الكواليس ،وما يدور في أروقة المشرع الخفية ،من مفاصلات وسواها من مزايدات أو مناقصات و "بازار" ..فما الذي حدث بل كيف حدث الذي حدث ..!؟..!.

البرلمان العراقي ...وصفقات تشريعية :

قبل الخوض في توضيح العسف ،الذي عصف بحقوق الايزيديين ،كمكون عراقي أصيل تشريعيا، لا بد أن نعرج على الذهنية الوطنية ،التي انفصمتْ في العراق ،وعلى تصدع جهاتها ،ثم الإشارة بناء عليه ،إلى تشتت الهوية العراقية ؛بل تشظيها بين

السنية والشيعية لجهة الطائفة ،و الكردية والعربية لجهة القومية ،والمؤمنة وغير المؤمنة أي الكافرة لجهة الدين ،حتى يتجلى بشكل لا غبار عليه ،ان العراق لا يسبح سوى نحو الانهيار والتراجع ،ويغوص مرة كدولة ،وأخرى كمجتمع ،وثالثة كإنسان في رمال متحركة من الانقسام، والثنائيات المتضادة ،والتكافير بل التفاكير المحفزة للتوترات الاستنزافية من جهة، والخالقة فئات بل هوياتٍ انتهازيةً من جهة أخرى، ولإن الأمر على هذا النحو ،فقد توطدت النظرات الحولاء ،واستقرت الذاتية والنرجسية ،وتعالت الدعوات الظلامية ،واستبدت المقولات المشروخة ،غير ذات الجدوى ،التي تنأى بأصحابها عن المصلحة العامة ،وتكرس الفوضى واللا تجانس ،إلى درجة طغت معها الطفيليات، تعبث بالدولة والمجتمع والحياة والدين والأخلاق ،والحقوق والهوية العراقية نفسها ،وتغزو باسمها جميعا كل المسالك والمنافذ، على شكل تكتلات وأحزاب نفعية ضيقة ،وتيارات شللية متصارعة ،وصرخات عشائرية أو قومية متخالفة، تسعى جلها إن لم نقل كلها ،بغية تثبيت أقداهما إلى بيع ؛أي بذل النفيس والرخيص ،فتتفق حينا وتتخالف ولا أقول تختلف ،لكونها تتعانف ؛أي تستخدم العنف بعضها ضد بعض أحيانا كثيرة أخرى ،مع العرض انها . أغلبها . كانت تتمظهر في بداية طفوحها بالتوافق والالتزام ،على هيئة "عَقِد

اجتماعي" ؛مضمونه الديمقراطية والحقوق والحريات والأمن والعدالة والمواطنة، ثم لاح في التعامل ان عَقدها الاجتماعي ذاك ،لم يكن سوى انعكاس ل"عُقد نفسية . اجتماعية" كامنة ومترسخة ،في أعماق كل منها إزاء الآخر ،وغايات دفينة ،غير بريئة تسيّرها وتؤكد للقاصي والداني ،ان العراق منفصم لجهة الهوية والانتماء، وممارسة أعمال السيادة والتمثيل في الدولة والمجتمع ،وتعزز تاليا مقولة ،ان العراق أكثر من عراق واحد ،وان السلطة فيها ليست سوى بوليسية مُحتكَرة ومُحتكِرة بآن ،تمتلك من القدرة الاخطبوطية ما يؤهلها . وهي ذات أذرع . أن توحي انها متعددة وكأنها سلطات، بيد ان ما فضح و ما يزال ديماغوجيتها هذه : ان كل عنصر داخل كل ذراع ،لا يمثل سوى انتفاعاته سواء الشخصية، أو الكتلوية والحزبية، أو العشائرية أو القوموية ، ولا يباري كلُّ كلٍّ إلّا على تحصيل المزيد من المكاسب الطفيلية على حساب الآخر ،إلى أن طغت هذه العقلية ،وغدت منهجا متعارفا ،وانتشرت كأخلاقيات تسري فتطبع الأعراف والقوانين والسنن الحياتية بطابعها المرضي، وسادت روح الصفقة وتوازع المنافع ،كما وتغولت ذهنية " الأكثر هو الأصلح" ،حتى امتدت إلى التشريع ؛فنحيت بموجبها الأقليات ذات العدد حقوقا ووجودا وأدوار جانبا، بمعرفة المشرع وإرادته ...لكن كيف !!!.

المشرع العراقي وصفقات التعديل :

من يقتف المشرع في العراق، يلحظْ تجبّره من ناحية ،وتشتته بين مشتهى الأقوياء من مكوناته؛ بمعنى انفصامه من ناحية أخرى ،فليس ثمة عمل تشريعي ؛أقصد قانوني يصدر في العراق ،إلّا ويُؤطَّر حمايةً لمصالح الكتل السائدة ،بدعم من غلبة عددها ؛فمن ذلك مثلا التعديلات الأخيرة ،التي تم إقرارها على قانون الانتخاب الحالي ،حيث لم يكن المشرع مستقلا ،ولا موحَدا ،ولا منسجما مع واجبه كمشرع ،ولم تبدُ عليه سمات الاتزان النفسي ،التي تفترض الانعتاق من كل ميل أو انفعال أو عاطفة ،أو مصلحة أو تبعية وللاستدلال ؛فان ما دار من مناقشات غير ذات حياد أو موضوعية في البرلمان ،وهي تنوي تعديل قانون الانتخاب ،هذا الموأ اليه فيما تقدم ، لا يمكن مطلقا أن تنسب إلى المعايير التشريعية ،ولا يجوز ان يُدعى - بأي حال . من اصدرها بالمشرع، وإذا كان البرلمان في العراق يسمى مجلس النواب ،فان النواب فيه لم ينوبوا في هذه التعديلات ،وفي تشريعات أخرى عن الشعب العراقي وتطلعاته ،بل مثّلوا طفيلية مكوناتهم ،وكان دورهم أشبه ب"مندوبي مصالح" ،أو "حراس حصص" حتى تراءى المشرع على شاكلة "مصفي تركة" ،أو "موزع أنصبة " ،متجاهلا التزاماته في حماية مصالح ،ورعاية حقوق ينبغي تحصينها ،وانقسم مع ثالوث الشيعة والسنة

والكرد في العراق، ففقد تماسكه ومن ثم نزاهته وتجرده ،فانحاز وحابى وأطلق العنان للشيعي ان يصعّد تزمته، وللسني ان ينافس على اساس مذهبي ،وللكردي أن يقايض العربي على أدوار كانت ممنوعة عليه من قبلُ، متجاهلا . هو المشرع . واجبه في تقنين "المواطنة" ،وإعمار "دولة الحقوق" ،وللتدليل من الواقع على انفصام المشرع العراقي ،لابد من الاشارة إلى الأعراض المرضية السائدة ،والتي يمكن اختزالها في استبطان " الأنا الكتلوية " ،او "الذات القوموية " ،أو " الروح المذهبية " ،أو" النزعة العشائرية " كأساس ،لدى ابتناء الحقوق و الواجبات في الدولة والمجتمع ،فمعلوم ان الشيعة تحتكر الأدوار كلها ،والسنة تنازع بل تسعى مثل "إمرئ القيس"، إلى استعادة ما انتزع منها من مُلك ،وكلتاهما . أقصد السنة والشيعة . تحث الكرد على مؤازرتها داخل الحلبة ،كيما تعزز موقعها ،وتسدد ضربات قاصمة ،قاضية إلى الشريك الأخ /الخصم ،ولإن الكرد تمرسوا فعرفوا من أين تؤكَل الكتف ،وكيف تدار منافع كتلتهم وتستمر من ثم تلك الكتلة كينونةً ،فقد استصدروا تثبيتا لذلك وثيقة تشريعية ،هي بمثابة " تعاقد على تعزيز وجود " ،مُهيكَلة في صورة قانون الانتخاب العراقي الحالي وتعديلاته، كتفصيل أصيل للدستور النافذ ،وخيار بلا بدائل ل " العقد الاجتماعي" ،الذي كان مُرتَقَبا أن يُؤطَر ،وفق مقاييس موضوعية ، منصفة، فتُوفَر من

ههناك الحمايتان التشريعية والواقعية معا، للعراقيين جميعا بلا تمايز أو امتياز ،لوما إنْ طغت الصيغ الصفقوية على الروح التشريعية ،بخاصة في التشريع الانتخابي وتعديلاته هذه الأخيرة ،التي نحن إزاءها ،والتي ضمنت . ناهيك عن الحقوق الممتازة للشيعة والسنة . للكتلة الكردية "الثلثَ المُعطِّل" في التصويت ،على القوانين والتشريعات ، فأمنت منع عقوق وعسف الكيانات العراقية الكبيرة ،إزاء المطامح الكردية في بغداد ،وأبّطتها . ال"ها" تعود على الكتلة الكردية . حصة رئيس الجمهورية . مثلا . في العراق / التركة ،بصورة دورية أو هكذا يُزعَم ،وتحصلت القدرة على كل ما يمكن ان يكفله هذا "الثلث التصويتي " من حقوق ،أو يعطِّل من تجاوز حذاء الكرد ،ساعين هم الكرد إلى مكاسب . شخصيا لا أعارضها. لكن يأتي الاختلاف معها على طابعها التحزبي و الصفقوي ،وعلى إغفالها . لدى طرحها. حقوقَ خصوصيةِ إحدى أقلياتها الدينية ؛أعني الايزيدية في "كوتا"ها من العراق الطعين ،حتى تم التجاوز على استحقاقات دستورية ،يدلل الواقع عليها بجلاء ، وما "بدعة المقاعد التعويضية" ،التي أقرتها التعديلات مؤخرا في قانون الانتخاب العراقي ،وهي تشرعن أهواء الكبار ،من كرد وسنة وشيعة ،إلّا تجاوزٌ على حقوق الأقليات العراقية ،وانتهاك للمواطنة، وكسر لعظم الدولة المدنية ،و استنهاض ل"قانون سكسونية"، الذي ساد

"المقاطعة الالمانية" ذات حين ،وكان بموجبه "تنزل العقوبة على المخالف إذا كان من عامة الناس وعلى ظله إذا كان من النبلاء".

التعديلات التشريعية الأخيرة على قانون الانتخاب ،تمجد النبلاء العراقيين أكثر من "نبلاء سكسونية"، وتؤسس" جمهورية أفلاطونية" ،مؤلفة من "عامة" و"أشراف "، أي أقلية وأكثرية ، وقوانيها تثير الضحك مثل أحكام قرقوش، وتبكي بآن واحد، وذلك لوضوح نزعات التجاوز ،وتمجيد استعلاء الكتل الكبيرة عددا ،بسوية احتكارية فاضحة فيها ،ومن ذلك مثلا انها أخلّت بنص المادة (٩٤)من الدستور العراقي، التي تشدد ان : "قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة للسلطات كافة" ،فأهدرت بروح عاجية متفوقة ، قرار هذه المحكمة ،الذي قضى بعدم دستورية قانون الانتخاب العراقي ،و "بوجوب منح المكون الايزيدي عددا من المقاعد النيابية، يتناسب مع عدد نفوسه في انتخابات مجلس النواب العراقي لدورته القادمة لعام ٢٠١٤"،حتى تبدى بما لا لبس فيه ،انه لم يكن للعدالة ،ولا لقرار المحكمة الاتحادية ،ولا للمكون الايزيدي صاحب الحق في هذا القرار، ذي الدرجة القطعية ،ولا لحقوق المواطنة أيُّ ظهيرٍ في مجلس النواب العراقي، فكلٌّ ،من باب المجلس إلى محرابه ،كان مأخوذا بانتفاعاته ،حيث هُمشت التأكيدات الدستورية،

المنصوص عليها في المادة (٩٤) على إلزامية التنفيذ الجبري لقرارات المحكمة الإتحادية العليا ،وسرى عند التعديل ،تحت قبة البرلمان ،جدال شقاقي غير مُلتفت إلى هذه المادة ،وإلى الحقوق التي تحصنها ،فذهب التمثيل العربي من الإرادة التشريعية ،غير المؤتلف أصلا ،واتخذ الايزيديين كردا وحسبْ، فلم يعرهم اهتمام مواطنين ،ذوي حقوق يعززها قرار قضائي قطعي ،كما و تنصل الوجود الكردي في البرلمان العراقي من مسؤولياته التاريخية والأخلاقية ،فتجاهل "كوتا" ايزيديه، وركز على المقاعد التعويضية ،لإدرارها ما هو أدسم من "الايزديين الأصلاء" ،واستحقاقاتهم الدستورية والواقعية، فهدد بالمقاطعة إن لم يُعوَض ب"التعويضية "،وساوم حتى كسبها ،تاركا المقاطعة ،اقصد مقاطعة تلك الجلسة ،بل مواجهة التأزيم الفعلي . ولا اقول الأزمة . باعتبارها كانت مفعَّلة ،وحكرا على النواب الايزيديين الخمسة ،عند التصويت على تعديلات قانون الانتخاب ،عبر فبركة سياسية محكمة بين الأقطاب الكبرى ،دلت عليها أقصد على الفبركة ،دلائل صارخة تدحض التقصير التشريعي ،وتشير إلى أوجه القصور حيال المواطنة والحقوق والقرارات القضائية ،ذات الدرجة القطعية ،وتوضح استلاب المشرع العراقي ،وتسيسه إلى حد الانفصام والهذي ،بانتفاعات جزئية عوض التئامه وتوخي المنفعة العامة ،التي

كان من الواجب عدم النأي عنها، مادام لا يتحرك . هو المشرع . أو ينطق إلّا باسم الشعب ؛كل الشعب في العراق . والسؤال هنا... ما الحل إذا ما سطا

المشرع، باسم الشعب على حقوق الشعب وتعنتَ ؟.

في الواقع ان الدستور العراقي يحيلنا على مستوى النص النظري إلى:

المحكمة الاتحادية العليا ...طعن ثان بعد طعن أول:

جافى التعديل القانوني الجديد الواقع اذاً، فتجاهل الحقائق على الأرض ،وأهدر قرارا قضائيا ذا قدرة جبرية ،بل قدسية في التنفيذ ،ثم استبطن نزعات انفصامية، فشوه سمات الوحدة والتجانس والانسجام والنزاهة والموضوعية ،التي تفترض في المشرع أي مشرع ؛فضلا عن العراقي، أن يتحلى بها ،عدا عن إغفال الالتزام بالدستور والقوانين المعمول بها ،لذا فالتعديل خليق بإعادة النظر فيه ،ومستوجَب التعديل بل الإبطال مرة ثانية ،بغية تسوية الحقوق بعيدا عن التجاوز وروح المحاصصة ،وإعادة المشرع العراقي ،إلى جادة الحق والسوية النفسية المطلوبة ،وارشاده إلى السبل التي تتحقق المواطنة عبرها ،بلا امتياز أو تمايز أو تفوق والسؤال... من ذا الذي يمتلك هذه الآليات وتلك المقدرة ؟.

بالرجوع إلى الدستور العراقي ،يظهر ان" المحكمة الاتحادية

العليا" في العراق ،تمتلك هذا الدور بل هذا الواجب نظريا ،بموجب المادة (٩٣ . اولا) .

ـ فهل تمارس المحكمة الاتحادية العليا، هذا " التفويض الحُرْمانيّ "، وتباشر رقابتها الدستورية عمليا، فتلزم من ثم البرلمان بقرار مستعجل، يقضي بتسوية الحقوق، التي تم مغافلتها والتجاوز عليها ،ويمكِّن المكون الايزيدي في دورة ٢٠١٤ الانتخابية من استحقاقاته التمثيلية، باعتبار ان المحكمة عينها كانت فصلت في أصل الحق في قرار سابق ،بصورة أصلية وبين الخصوم أنفسهم .

ـ أم يُنظَر في الدعوى الجديدة ،التي رفعها السيد "ميرزا حسن علي" بصورة مستقلة ،منفصلة عن الدعوى الأولى ، ويُبَت فيها بقرار أصيل ،جديد وفقا لمبدأ "عينية الدعوى " ...

ـ واذا تأخر الفصل في الدعوى إلى قرار جديد ،هل القضاء الاتحادي العالي مستقل حقا ،وقادر أن يمارس الفعالية ،التي مارسها ذات عهدٍ ،القاضي شريح ،فيلزم الحكومة بالتعداد السكاني في العراق...

ـ ثم هل يتنبه وهو ذو صلاحيات رقابية ، تصويبية بمعنى علاجية إلى انفصام المشرع ومسكونياته ،غير الموضوعية ...وهل له القدرة الفعلية ،وهو هنا "قضاء قانون "،على إلزام مجلس النواب العراقي ،على تعديل وتصحيح هذا العمل التشريعي

الغابن، بقرار أكثر عدالة وحزما..وبات. ...

ــ وهــل في مقــدور هــذه المحكمــة الاتحاديــة أن تتــابع المهمــة التشريعية، التي ارساها ذات ساعة حمورابي، في هذا العراق عينه ، وتكون. بناء عليه. ذات تحصين عازل من كل تأثير أو خروقات جانبية أو تدخل مشوِّه أو انقسام إن ظاهر أم مبطَن ...

ـ ثم وهنا بيت القصيد اذا لم تقو المحكمة على المواجهة، فما هو مستقبل الأقليات، كالايزيدين والمسيحيين والصابئة وسواهم لجهة الهوية والانتماء في العراق..

ـ وبعبارة أخرى ما هو مستقبل المواطنة ،وما ترتبه هذه المواطنة من حقوق وواجبات ،في عراق باتَ يُحتضَر على أيدي كبار الكثرة من الشيعة والكرد والسنة ...هذه أسئلة برسم الحوار المفتوح والمخارج المفتوحة لخُرَّاجات جراح عراق مفتوحة وعميقة.

الخلافة الداعشية والاقليات العراقية

مدخل:

الخلافة ..بمعنى ؛الكارثة الداعشية ،التي حلت على العراق وما تـزال مسـتمرة ،أربكـت تلاحـم النسـيج الاجتمـاعي ،العراقـي وائتلافه ،وأقلقت منظومته القيمية ،فنالت من الأقليات ،بل استأصلتها ،ولم تقو السلطات العراقية أو الكردستانية ،على مجابهتها ،أو صدها ،أو حتى التخفيف من حدة وقعها ،وآثارها الباترة ،التي طالت الجذور بغية قدها ،فتم التجاوز على الخصوصيات ؛عبر ارتكاب مجازر انسانية فظيعة ،وإتيان إبادات جماعية شائنة ،والإقدام ،بدوافع المحق، على تهديم الكنائس والمراقد والأضرحة، والمزارات والصومعات الدينية ،إيذانا بفرض الأسلمة بالإكراه ،وعلى الطريقة الداعشية ،على الأسرى و المختطفين ،وسعيا نحو ترويع الآمنين من السكان ،بأساليب فظيعة ،ودفعهم صوب التشريد والنزوح والتهجير ،هذا علاوة على السطو ،على وثائق وسندات ملكية الافراد والمؤسسات الخاصة والعامة، والمستمسكات الشخصية ،والاستيلاء على سجلات الدولة ،والمضي إلى إتلاف ،كل ما وقع تحت اليد ،أو التلاعب بمضامينها ،أو إفراغ تلك المضامين ،في محتويات قانونية أخرى ،تخالف حقيقتها الأولى ،وتنال من صحتها

وواقعها ،الذي كانت عليه، في محاولة متعمدة ،ترمي إلى إلغاء هوية ،أو هويات أصحاب المكان ،وتغيير معالم الديموغرافية، وقلب حقائق التوزع السكاني ،ومحو آثار وبصمات وتاريخ، تلك الأقليات ،وأماراتها التي نُقشَتْ على جغرافيتها ،بصورة احترافية لا تضاهى في التحريف والإزالة.

مقاصد من إبادة و.. تقصير عن سيادة:

ابتلى، وللإنصاف، الشعب العراقي بعامته ،من البركان الداعشي ،لكن بدرجات متفاوتة ؛غير متقاربة في تفاوتها، حيث كانت الأقليات الدينية والقومية واللغوية ،بحكم قلتها العددية من جهة، وأيلولتها ،أصلا ،بحكم القِدم إلى التناقص ،بل الانقراض، أكثرَ ايذاءً بمعنى؛ اجتثاثا من سواها ،لا سيما تلك التي تمركزت في محافظة نينوى، وسهلها ،وتابعياتها الإدارية من: كلدوآشور وسريان وشبك وايزيديين وصابئة وتركمان على المذهبين السني والشيعي، لذا وقبل الشروع بأي توصيف للواقع

والوقائع ،فإن التدقيق المنصف ،يظهر بجلاء:

أ ـ ان تفاقم أزمة الأقليات في العراق ،و ما رافقها من تطهير عرقي وإلغاء ثقافي بمعنى ؛ ديني وقومي ،أو دهمها من مذابح وحشية واسعة، ثم أسر الآمنين والمسالمين ،واسترقاق النساء والأطفال،

وسوى ذلك من الظروف الإنسانية القاهرة والقسرية ،التي أفصحت بما لا يحتمل اللبس و الغموض ،عن القصدين الجرميين العام والخاص اللذين لم يبتغِ الجناة ؛الدواعش عبرهما وبهما ومنهما، سوى إلى إبادة ،جنس تلك الأقليات البشري ،عن بكرة أبيه.

ب . ويبرهن ، من ههناك ،عن عجز السلطات العراقية؛ سواء الخاضعة منها، لجهة العائدية، لبغداد المركز ،أو لإقليم كردستان ،عن ممارسة أعمال السيادة على الأراضي العراقية ،وتخلفها وتقصيرها، تاليا ،عن واجب دفع الظلم والعدوان ،عن أرضها وشعبها، وتأمين ،من ثم، حياة آمنة ،مستقرة ،ذات كرامة وحقوق إنسانية ،غير متمايزة، لعراقييها من أبناء الأقليات وتعاملها أي؛ تعامل تلك السلطات ،تعاملا غير مسؤول ،أظهرها بمظهر الحياد السلبي، إزاء الأفعال الجرمية ،الإرهابية ،ذات الإبادة الآثمة في إرهابيتها، وفاعليتها الإلغائية ،التي صدرت عن تنظيم داعش ،في إعدام حياة وكرامة وشرف ،وحقوق ومعتقدات وإنسانية المواطن العراقي، بذريعة الاختلاف والمخالفة ..ثم ليس استطرادا وعليه.. إذا لم يكن واضحا، أو مفهوما إن كان سكوت السلطات العراقية ،تفسيرُه الاستحسانُ والقبولُ، حيال ما جرى ويجري ،من خروقات وانتهاكات إنسانية ،جسيمة على أرضها أم للمسألة وجوه أخرى ، فان المعلوم الأبرز، كمعطى واقعي ،ان

أزمة الأقليات العراقية قد تفاقمت ،وان السلطات العراقية غير قادرة وحدها ،ولا مؤهلة بمفردها على مجابهة ذيّاك التفاقم ،والتماس حلول تتناسب وحجمه ،ويعزز ذلك:

ج . ان القوة الداعشية الغاصبة ،أفرغت الجغرافية ،وطهرت ديموغرافيتها ،التي كانت الأقليات ،تشكل أكثرية سكانية فيها، على مرأى ومسمع وعجز او تواطؤ، حسب بعض الرواياتِ ،المنظومة الأمنية ،السياسية بجناحيها العربي والكردي ،في الدولة العراقية ،ومارست ،أي تلك القوة الغاصبة، قبل ومع و بعد انتصاراتها الميدانية ،حروبا نفسية مدروسة ،مُحكَمة لجهة بربرية أساليبها وتنفيذها ،وفاعلية ترهيبها ،في بث الفزع والرعب ،وخلق حالات الذعر والقلق ،بين المشردين والنازحين والفارين ،كيما يحجموا عن فكرة العودة ،إن كانت ستنتابهم ساعة ..الأمر الذي يقودنا إلى : ان ثقة الأقليات بالسلطات العراقية، وقدراتها ومصداقيتها، في المحافظة على الحياة، واستجلاب الأمن والسكينة ،وحراسة الحقوق والحريات ،في عراق المستقبل ،لم تتزعزع فحسب ،بل انعدمت ..لذا فالواقع أضحى يقتضي ،البحثَ عن حلول غير آجلة، حتى لا يخسر هذا العراق عراقييه أولاء ..لكن كيف ؟!

واقع الاقليات العراقية بين الدستور والتدويل

ما مستقبل نينوى وأقلياتها بعد التحرير... كيف سيتم التعامل مع ملف الإيزيديين والأقليات الأخرى ما الضامن لعدم تكرار سيناريو تموز وآب ٢٠١٤ وعودة "داعش" إلى المنطقة؟. أسئلة تدور في خلد كل مهتم بالشأن، بل تؤرق من اكتوى من اللهيب الداعشي ،وفي الجواب ولدى فحص المقاصد في الدستور العراقي، تبرز "الروح المنحازة" ،وتعلو "العقلية الكتلوية الشللية ،وتحضر" الهويات المُمجَّدة" جلية ،ف تتصدر كلها إن بصورة مباشرة أو متخفية، ديباجة و شكل ومضمون هذا الدستور، مما يدل ان المشرع الدستوري في العراق، لم ولن يرقى بكل ما أنتج أو قد ينتج لاحقا، من تشريعات "انقسامية، إلى احتواء ورعاية مواطنيه من الأقليات ،وإحاطتهم من ثم ب ضمانات قد تصون حياتهم ،تنظم حقوقهم ،ترعى مصالحهم ،وتدفع عنهم الفوضى أو التجاوز والإبادة ،اللهم إلّا إذا غيّر من يتولى مهمة، سن القواعد الدستورية والتشريعية في العراق، من فهمه ورؤاه وطرائق تفكيره، والسؤال الذي يطرح نفسه ،بل يفتح الباب على سؤال آخر هل يغير المشرع الدستوري نفسه إن كان الجواب بلى

متى إذاً ؟ . ثم بلا استطراد و.. أيّا كان الكلام ،فالمشرع الذي ينغلق على أهوائه، وهواجسه الطائفية والمذهبية و القومية

،ليس فقط غير مؤهل للوظيفة التشريعية، بل غير مُؤتَمن على الدور التشريعي، ولن يكون تاليا أهلا ، كيما يُرتَكن إلى مزاعمه وسننه ومذاهبه، ومن هنا ولكون المنجز التشريعي ،الذي يطلق عليه "دستور ما بعد السقوط "، لم يسعَ إلى تعريف العراق ،على أسس من "المواطنة" ،و"الكفاءة"، و"الديموقراطية الليبرالية" ،وسوى ذلك من مبادئ قد تعزز حقوق وقيم الانسان، بل ولكونه خرج عن قواعد العدالة المفترضة، وقسم "شعوبه الرافدية "،حسب الانتماء المعتقدي أو الإثنوي إلى مكونات كبرى ،مميَّزة في وجودها ؛ك الابن المدَلَّل ،حادة في أنانياتها وتعبيرها عن مضامينها، و"مكونات مستضعفة "،منهوكة، منتهكة يُمنَّن عليها بقاؤها ،حقوقها من فتات ما قد تتصدق به تلك الكتل المقتدرة ،وافتقد من ههناك هذا الدستور إلى "الروح التشاركية"، حتى " دَسْتَرَ " "المَيلَ" إلى الأقوياء، ونأى عن تأطير "عقد اجتماعي" ،وطني، صحيح ؛بخاصة وانه شرعن تحت المسمى الدستوري، "محاصصة العراق كتلويا " ،ف برّر "نفوذ" و "أسهم" و"خروقات "الكبار على الأصعدة الحقوقية والعملية، في بلاد صدّر "حمورابي" عنها الحقوق إلى كافة أرجاء المعمورة، و.. على ما تقدم فان مشرعا جافى "المصالح الوطنية العليا ،ف خرق النظام العام" دستوريا ،وعجز عن تأمين الوفاق والانسجام ،اللذين يرمي اليهما أيّ "عقد اجتماعي "عادة ،على الأصعدة

السياسية والاجتماعية والحقوقية ،وسكت عن الشرخ الذي تعاظم إلى هوّة على مرآه ومسمعه ؛لا سيما حين تعامى عن الإبادة وسريان القتل العام، واستفحال الواقع الإبادي الذي ألحقته "داعش" ب عراقه وأقليات هذا العراق العريقة، فوقف موقف المتفرج ،لن تتفاءل الأقليات في التعويل عليه، إلّا إذا قرر بصورة جادة وصادقة ،كما قدمنا أعلاه ،أن يغيّر نفسه ،لكن مرة أخرى يطفو السؤال : هل يغير حقا المشرع الدستوري في العراق نفسه ..كيف هل ما يزال في الوقت متسع وماهي الآليات والضوابط ؟.

الأقليات العراقية ونصوص دستورية :

رغم ان المشرع العراقي لم يمثل يوما، على المستويات الدستورية والتشريعية والسياسية ، سوى إرادة "الأفرقاء الأقوياء" ؛ من كرد وسنة وشيعة، فان نصوصا دستورية ما، يبدو من واقع الحال انها شُرِّعت لخدمة "المكونات الطاغية لكن قد ينتفع مصادفة منها الأقليات، وتنتج ،من ثم، ما يمكن أن يشكل ،تاليا، ضمانات قد تؤيد دستوريا وواقعيا مستقبل تلك الأقليات ،إذا ما اندفع المشرع محملا بالإرادة السياسية إلى ذلك، واقترن عزمه بالعدل والشفافية والحزم والصدق، أو اذا ما أذعن إلى إرادة دولية قاهرة في هذا المنحى فالمادة ١١٦ تحدد شكل الدولة العراقية وتفصل : " يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم

ومحافظات لامركزية وإدارات محلية " و المادة " ١١٧ـ ثانيا " تتعهد ب : " يقر هذا الدستور الأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لأحكامه "وتوضح المادة "١١٨" الآلية الدستورية لاستحداث الأقاليم ؛حيث تقول" :

يسن مجلس النواب في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ اول جلسة له، قانوناً يحدد الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين " وتتابع المادة " ١١٩" السرد الدستوري : "يحق لكل محافظة أو أكثر، تكوين إقليم بناءًا على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم بإحدى طريقتين : . أولاً طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.

ـ ثانياً : طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم " . ويتسع عن غير قصد صدر الدستور العراقي الاتحادي ،فترعى المادة " ١٢٠ " منه عملية سن دستور خاص للإقليم الجديد، وأسلوب توزيع السلطات والصلاحيات بين الاقليم والمركز " : يقوم الإقليم بوضع دستور له، يحدد هيكل سلطات الإقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات، على أن لا يتعارض مع هذا الدستور" . وتعدد المادة "١٢١ "حقوق الإقليم المراد استحداثه ،ابتداء من مباشرة سلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية المحلية، إلى تلقيه

ايـرادات عادلـة، تتناسـب مـع مـوارده وحاجاتـه وعـدد سـكانه مـن المركـز، إلى التمثيـل الخـارجي للإقلـيم، إلى ابتنـاء قـوى الامـن الداخلي الخاصة بالإقليم من أبنائها ، نص المادة :

" أولاً . لسلطات الأقاليم، الحق في ممارسة السطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفقاً لأحكام هذه الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية .

ثانياً . : يحق لسلطة الإقليم، تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم، بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية ..

ثالثاً : تخصص للأقاليم والمحافظات حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً، تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها .

ـ رابعـاً : تؤسـس مكاتـب للأقـاليم والمحافظـات في السـفارات والبعثـات الدبلوماسـية لمتابعـة الشـؤون الثقافيـة والاجتماعيـة والإنمائية .

. خامساً : تختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم وبوجـه خـاص إنشـاء وتنظـيم قـوى الأمـن الـداخلي للإقلـيم كالشرطة والأمن وحرس الإقليم " ، ليس هذا وحسب ، بل ان المادة "١٢٢ " تنفـتح مـن النـواحي النظريـة أي النصية، فتشـرع

للمحافظات غير المنتظمة في اقليم حق ادارة نفسها بصورة لامركزية:

" . أولاً : تتكون المحافظات من عدد من الأقضية والنواحي والقرى

. ثانياً - تمنح المحافظات التي لم تنتظم في إقليم الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من إدراة شؤونها على وفق مبدا اللامركزية الإدارية، وينظم ذلك بقانون

. ثالثاً : يعد المحافظ الذي ينتخبه مجلس المحافظة، الرئيس التنفيذي الأعلى في المحافظة، لممارسة صلاحياته المخول بها من قبل المجلس.

. رابعا : ينظم بقانون، انتخاب مجلس المحافظة، وصلاحياتها.

. خامساً : لا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة أو إشراف أية وزارة أو أية جهة غير مرتبطة بوزارة، وله مالية مستقلة. "

ايُّ "نصوص فاضلة "هذه.!. قد يُذهَل المعن للوهلة الأولى، ثم يعاوده الهدوء فيتساءل :

أجادة هذه النصوص في مقاصدها ،أم انها مجرد نزعة " أفلاطونية " "سفسطائية "،أراد المشرع الدستوري المتكتل في العراق، أن يسبغها على نصوصه ونصوص تشريعاته الأدنى ؟.

الواقع ان الحقيقة تفضح نفسها ،فالعراق المغمور حتى النخاع، بالطائفية والمذهبية والعشائرية و الاثنوية والذي لم يكن في وسعه أن يخلّف إلى اللحظة غير الخيبة والانقسام والابادة، لا

يمكن بايّ حال أن يحقق "تعهداته المراوغة "،المنصوص عليها في المادة " ١٢٥" : " يضمن هذا الدستور الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان والكلدان والآشوريين وسائر المكونات الأخرى وينظم ذلك بقانون". كما ليس له أن يفي بالتزاماته الأخرى، التي استعرضها على نحو "احتيالي متقن "،و" بهلواني محترف "في الدستور النافذ حاليا ،إلّا عبر وعود خلّبية، غير واقعية، وشاهد العجز أو التخلف أو الإحجام عن السعي، يظهر عندما يحاول أحدنا استبيان موقف "المكونات الحاكمة "من سنة أو شيعة أو كرد ،من مسألة الاقليات وقضية انتظامها في إقليم مستقل ،أو "محافظة غير منتظمة في إقليم"، فإن مُستطلع الرأي لن يواجه سوى بالرفض والمواجهة أو قل بالتعنيف ،مما يدلل ان النصوص الدستورية المشار إليها وسواها، ليست أكثر من فزاعة او "واجهة تجميلية" بلا مفعول، وهنا يصبح التساؤل مشروعا : ما الحل اذًا حيال نص "دستوري يتظاهر أقلها لجهة الشكل ب"السخاء" والانفتاح، و"مشرع دستوري "متقتر" أو جاحد أو أسير إرادة سياسية متزمتة؛ بمعنى أوضح: "كيف سيتم التعامل مع ملف الإيزيديين والأقليات الأخرى"، لن يتبدى لدى البحث عن جواب شاف ،في أفق الاقليات عدا " تدويل القضية"

وما أدراك ما " التدويل " ؛أي ما جدوى طَرْق باب القوى الدولية

العظمى والتماس مساعدتها، في قود "الكتل العراقية الطاغية " إلى تنفيد التزاماتها الدستورية، ثم ما مدى جدية القوى الدولية والأممية وهل في جعبتها ما يعزز موقف الأقليات في العراق ،أم ان الرهان على القوى الدولية كان و ما يزال كمن يراهن على القبض على السراب ،ثم وبعبارة أكثر دقة : لمَ لم تسعَ الولايات المتحدة ،وهي قوة أكثر من عظمى، حين اقتعد "بريمر" كرسي حكم العراق ،إلى حل الخلافات التي كانت مستشرية، فأبقاها عالقة بلا مداواة أو حتى تشخيص صحيح ،ولمَ تمَّ تقاسم "تركة عراق صدام " "قسمة غرماء ضيزى" ، بل لمَ لم يُنزَع فتيل أزمة الإلغاء و التنابذ المتفاقمين اللذين كانا يعصفان بالأقليات، ثم ما المغزى من" دسترة الخلافات "ودسها في المادة "١٤٠" من الدستور العراقي ،ألم يكن بمقدور الولايات المتحدة و"بريمر"ها آنها أن "تجرجر" الكيانات العراقية الكبرى والصغرى، إلى الدخول في توافقات أكثر عدالة ،ألم يكن في مقدورها، أن تكشر بجد ،بغية "استجلاب ضمانات" تعزز حقوق الأقليات وخصوصياتها، في العراق الذي أرادته طائفيا ليس إلّا، أو تحث على المعايير الحقوقية والإنسانية والديمقراطية ،عوض التي أرستها ،ألم يكن بمستطاعها أن ترتق عراق ما بعد الديكتاتور ،بشيء من عراقاتها الديمقراطية السائدة، الأسئلة تتوالى، تطرح وقد تعرج على "نظرية المؤامرة "غير حميدة

الصدى، وإن كان هذا السعي لا يحبذ الارتكاز عليها، بيد ان السؤال الذي يشرعن نفسه هل رمت الولايات المتحدة " بريمرئذٍ"،أن تبقى الفتنة متقدة في العراق وتكون الأقليات تاليا وقودا وقرابين لها ، ثم ولكونه يُنسَب إلى الدول الكبرى؛ ومنها الولايات المتحدة ،رسم استراتيجيات وخطط مستقبلية بعيدة الأمد ،لضمان بقاء نفوذها وإدارة واستثمار مصالحها ،هل دار آنها في خلد راسم السياسات الأمريكية الخارجية اطلاق داعش على العراق والأقليات العراقية، هل تعمدت الولايات المتحدة تقسيم العراق و شقيقاتها من دول ،منذ اسقاطها "صنمية صدام" ،فأطلقت داعش على هيئة "حصان طروادة "،على العراق ابتداء، وعليه يفعَّل التساؤل : إلى متى ستستمر" العاصفة الداعشية ؟"،ويعود بهذا التساؤل السؤالُ القديم الجديد إلى الواجهة : "ما هو مستقبل نينوى وأقلياتها بعد التحرير... كيف سيتم التعامل مع ملف الإيزيديين والأقليات الأخرى ؟. كما ويتصدر في الجانب الآخر، حيال هذا السؤال الأخير، سؤال آخر، لا يراعي الواقع الإنساني الأليم، و يشغل بلا شك القوى الدولية الفاعلة : ماالذي يمكن أن تقدم هذه الأقليات واقعيا عليه، لجهة ضمان مصالحها وتعزيز قوتها وتفعيل بسط نفوذها ؟. وهكذا دوليك.. الأسئلة تنتج لدى الجهة والجهة المقابلة أسئلة وأسئلة مقابلة.!

الأقليات العراقية والأروقة الدولية

بين جنيف وبروكسل وستراسبوغ ونيويورك حيث المؤسسات فالمنظمات الاوربية الرسمية والدولية والحقوقية . الإنسانية والأممية والمتخصصة كان غدو ورواح "قضية الاقليات العراقية" التي انتهكت داعش حضورها وحقوقها وإنسانيتها ومعتقداتها واغتصبت أرضها بعد فتك وإبادات وخطف وتشريد قسري غير مسبوق في تاريخ الشرق الحديث.

ففيما يتعلق بالإيزيديين :

أفادت صحيفة "شبيغل أُون لاين" الالكترونية بلغتها الألمانية الأم ان المفوضية السامية لحقوق الانسان التي مقرها جنيف ذهبت في تقرير أولي لها اعتمادا على تعاطي محققيها مع الوقائع وإثر الاستماع إلى شهادة ١٠٠ ناج أسماهم التقرير بشهود عيان كانوا رهن اعتقال داعش وتم تحريرهم : ان ما تسمى ب الدولة الإسلامية في العراق والشام والتي تُختزَل ب داعش قد تكون ارتكبت أخطر الجرائم الدولية الثلاث وهي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية " كما وثق التقرير الأممي على زعم "شبيغل أُون لاين" لمجموعة واسعة من الانتهاكات الداعشية ضد مجموعات إثنية ودينية عديدة في العراق ووصّف التقرير ان بعض الانتهاكات قد تبلغ في

جسامتها مبلغ الإبادة الجماعية وسمى ذلك التقريرُ الحقوقي السامي الايزيديين من بين الأقليات العراقية بعد التحري والتقصي كفئة بشرية تعرضت للإبادة الجماعية أكثر من سواها وتجدر الإشارة إنه يؤخذ على التقرير السامي الأولي سوقه لوقوع الأفعال الجرمية / الإجرامية التي رمت إلى الإبادة بالصيغة الاحتمالية وكذلك سهوه عن التطرق ولو تلميحا إلى المسؤولية التقصيرية للجهات التي كانت ملتزمة بالدفاع عن الأرض و الأمن والسكينة ومواطنيها بمقتضى نصوص دستورية وقانونية هذا ناهيك عن الالتزامات الإنسانية والأخلاقية المفترضة وليس استطر إذاً لكن إذا ما غضضنا الأبصار عن هذه المآخذ فإن التقرير شدد على أن تثابر "المفوضية السامية لحقوق الإنسان" على حث مجلس الأمن الدولي في جلسته التي ستعقد في نيويورك بتاريخ السابع والعشرين من آذار الجاري كي يتناول " بأشد العبارات المعلومات التي تشير إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب " فينظر. أي مجلس الامن. في إحالة الحالة في العراق إلى المحكمة الجنائية الدولية.

أمّا الكلدان والآشوريون السريان:

فقد اتسعت كذلك الأروقة الدولية لقضيتهم كواحد من المكونات العراقية الآيلة مثل الايزيديين إلى الانقراض حيث ذهب

الاتحاد الأوربي في سابقة جديدة فريدة من نوعها بتاريخ ١٢ آذار من هذا العام ٢٠١٥ في ستراسبورغ "بضرورة ايجاد ملاذ آمن للكلدان والآشوريين والسريان والأقليات الأخرى في سهل نينوى" واستدل هو الاتحاد الأوروبي بتقارير صادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على التجاوزات الخطيرة وأفعال الإبادة الشائنة التي أقدمت عليها "داعش والمجاميع الإرهابية الملحق بها في سورية والعراق عبر التعدي السافر على الأقليات العرقية والدينية والذي تمحور أي التعدي في القتل الجماعي والتحول القسري إلى الإسلام وخطف النساء والأطفال بغاية البيع والاسترقاق والتعريض للانتهاك الجنسي والجسدي وتسخير الصغار والقصر في عمليات انتحارية وأعرب القرار الأوربي العالي عن قلق الاتحاد الأوربي والأعضاء إزاء المحاصرين في المناطق التي تسيطر داعش عليها فأدان بأقسى العبارات كل ما نسبه التقرير إلى داعش من إبادات وخروقات وانتهاكات إنسانية جسيمة وأشار إلى أن داعش استهدفت المسيحيين و الايزيديين والتركمان والشيعة والشبك والصابئة والأكراد والسنّة الذين لا يتفقون مع تفسير داعش للإسلام فشجب التطهيرين الثقافي والعرقي اللذين مارستهما داعش ولم يكتف الاتحاد الأوروبي بالاستنكار والإدانة بل دعا في قراره هذا إلى : " وجوب محاسبة مرتكبي هذه الأفعال وعدم إفلاتهم من العقاب

والإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. "

كما ويبدو ان الهيئة الأوربية العليا قد استشعرت وقع الكارثة الداعشية وأدركت هولها على الأقليات فأفصحت انها ملتزمة والدول الأعضاء للتعاون مع الشركاء الدوليين والمحليين من أجل حماية التراث الثقافي والديني الآشوري وسواه من التراث الثقافي والديني ما أمكن في المناطق التي تحتلها الدولة الإسلامية لذا فقد أوضح القرار الاوربي عن اعتزام الاتحاد على حث مجلس الامن الدولي على اتخاذ الإجراءات الرادعة في هذا السبيل وأكد على حقوق جميع الأقليات الدينية والعرقية التي تعيش في العراق وسورية وأبدى دعمه لأبناء الأقليات في الاستمرار بالعيش في أوطانهم التاريخية والتقليدية بكرامة ومساواة وأمان دون إغفال وجوب ممارستهم خصوصياتهم وشعائرهم الدينية بحرية " وبغية الحد من المعاناة ووقف نزيف الهجرة الجماعية للمسيحيين وغيرهم من السكان الأصليين رأى الاتحاد الاوروبي لزوم "استصدار" موقف واضح بلا لبس عن قادة الكتل السياسية والدينية في تلك البلدان يعزز أي الموقف من استمرار وجود هذه الأقليات وحقوقها الكاملة والمتساوية كمواطنين في بلدانهم وفي سبيل ذلك قررت الهيئة الاوروبية الشروع بالعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين على سيناريو ما بعد داعش واستلزم كشرط في إنجاح المساعي الحاجة الملحة

إلى الحوار الثقافي والديني والمصالحة . وعلى ضوء هذا الحراك الدولي فثمة من يتساءل:

هل دُوّلتْ قضية الأقليات حقا بعد ان عجزت المكونات الكبرى عن معالجتها والتعاطي بصورة ملائمة معها.. هل ثمة من يقول لا بعدُ.. ماذا نسمي قرار الاتحاد الأوربي إذن وكيف نكيّف جلسة مجلس الأمن في السابع والعشرين من آذارنا هذا*، بناء على توصية المفوضية السامية لحقوق الانسان.. كيف نوصّف .. ؟ .

القضية دولت إذاً! لا خلاف لكن كيف ستأتي حلول الحالة الإنسانية.. هل عاجلة، ناجعة أم بالتقسيط وحسب المصالح الدولية والإقليمية والمحلية؟.

*. يقصد بها آذار ٢٠١٥

الأقليات العراقية وصمت المكونات الكبرى

يبدو ان الآفاق لن تنفسح عراقيا ؛ سواء عاجلا أم آجلا، لمخارج ولو اسعافية، للقيح الذي تفاقم اليه واقع الأقليات ،جرّاء الإبادة والاقتلاع والصهر و التشريد ..الخ.. فالمكونات الكبرى ،وفضلا عن تناحراتها البينية بعضها ضد بعض ،لا تبدو إلّا منهمكة حتى النخاع، في صراعات بنيوية، داخل خلية العناصر، التي تشكل وجود كلٍّ منها على حدة، والبينة ههنا لا تحتاج إلى كثير من عناء، حتى يستدل أحدنا بها ،على ان الاقطاب العراقية الكبرى؛ من كرد وسنة وشيعة ،غير مؤهلين بفرض وجود نية صادقة، وجادة لدى كل منها، في البحث عن حلول، فالكرد منغمسون في خلافات ذاتية / داخلية كبرى ،تدور رحاها حول الدستور، والرئاسة، وقيادة البشمركة، وطريقة إدارة وتوزيع المال العام، في الإقليم وهم مبتلون، خلا هذه التصدعات الحزبية، التقنية ،المتعلقة بالحكم ،وشكل الإدارة بآفات فكرية / روحية، يمهد لها المد الاسلامي الداعشي، الذي بات يستميل سرطانيا ،مساحات لا يستهان بها، من عقول وذهنيات أكراد الإقليم إلى الجهاد، والتطرف الديني، والتعلق بماورائيات، لوثت من فجاجتها الروح الكردية، ب " الأنا السلفية "؛هذه الروح التي ظهرت تربك، بالتفاعل مع عوامل الاضطراب، التي تم سردها

فيما تقدم، الأحزاب الكردستانية المسكة بزمام الأمور ؛لاسيما الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة مسعود البرزاني ،الذي يقبض منذ عقدين وأكثر ،على قياد و قدر الإقليم باشتراك غير منصف، فوضعته أمام مأزق حقيقي ،لا يُحسد عليه؛ بخاصة وان هذا الحزب؛ بل جملة الأحزاب المُعوَّل عليها، فقدت القدرة وآلية المبادرة ،على مخاطبة ومتابعة استجذاب الذهنية الكردية وإدارتها؛ بمعنى استثمارها : إن سياسيا أو قوميا ،والتعاطي من ثم بصورة موضوعية وواقعية معها، فالاعتماد مثلا والمثل يسري على أحزاب الإقليم كلٍّ حسب خصوصيته قاطبة على الكارزمة الشخصية للرئيس برزاني، والتعويل على تاريخ العائلة المجيد قوميا، أو استحضار نضالات الحزب التي كانت مشرّفة، أو المثابرة على بيع العواطف القومية ،وشراء الذمم ،وتثوير الروح العشائرية المُغلَّفة، بقشور مُرقَّقة ،من دين وأحيانا علمانية معا في المجتمع، كل ذلك لم يعد كافيا، لإقناع "المريدين القوميين "،وتحفيزهم على تبني النزعة الكردياتية ،وإيثار هذه النزعة للثني من ثم عن النزوع إلى الدين في كردستان، فالخطاب السياسي الكردستاني تراجع حسب مراقبين عن لفت واستجذاب جماهيرها، وأضحى قديما ،لا يناسب المجريات ،أو يعالج الواقع الخدمي والمعيشي والروحي المترديٍّ ،واستحال إلى خطاب حزبوي، انقسامي، تنازعي ،لا يقود إلّا إلى "شقاق الأخوة "،الذي

أضاعت معه ،الأطراف الكردية بوصلتها الراشدة ،فتعزز بذلك "عدم الأهلية كردستانيا ؛ "تارة في إدارة "أزماتها البينية"، وأخرى في الخوض، في دعوى "أقلياتها الآيلة إلى الزوال "،حيث راحت الشراكة الحزبية تدنو كما تشير الحقائق والاحتمالات من انفراط عُقدها، وغدا دويُّ سجالات " الأفرقاء الكرد "،على مستقبل الحكم في الإقليم، لا ينذر سوى بشقاقات قد لا يدانيها تفاؤل، فإحدى جلسات برلمان كردستان ،التي انعقدت هذا العام ٢٠١٥،كشفت عن هوة مستعصية ،أكرهت ممثلي "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، الحاكم الفعلي بعد تضييق مباغت، على الانسحاب من تلك الجلسة، بغية تعطيل نِصاب التصويت، وتاليا حجب توافق سواها من الكتل البرلمانية ،على إقرار قانون الرئاسة في الإقليم ؛ذاك القانون الذي يرفع، إنْ تم تشريعه يد الرئيس برزاني، وحزبه، وعائلته عن مؤسسة الرئاسة، وربما تدريجيا عن مفاصل السلطات الاخرى، ويمهد لانتخابات رئاسية ،دون أن يكون البرزاني مرشحا لها ..وخلاصة الحكي أو زبدته : إنْ ليس للأقليات المعنية بالقرار الكردستاني ،أن تحلم إذاً بمخارج وشيكة ،فالبيت الكردستاني الداخلي مُرشَحٌ ل"اضطرابات خلاقة "، و"فرسان مائدة كردستان المستديرة "، لهم مشغولياتهم الأخرى المصيرية ،التي تتقدم في الأولوية على "قضية الأقليات ،"فالرئيس برزاني الذي يحكم كردستانه ، بموجب "مشروع

دستور "،لا يفرق كثيرا عن" الكتاب الاخضر" الذي كان " القذاقي "ابتدعه، أعلن قبل أيام: أن التوافقات الحزبية في كردستان ، لا ترضي طموحه وحزبه ،وانه يعتزم "عرض مسألة "انتخاب رئيس الإقليم"، على الشعب مباشرة ،"القول الذي يعني بالمفهوم المعاكس :إنْ لا بتَّ في قضية الاقليات، إلا بعد تجديد ولاية السروك برزاني الرابعة، والفضول قد يدفع في هذا المنحى صاحبه، كي يتساءل : ماذا لو أفتى الشعب في كردستان ب : " الشعب لا يريد السروك "؟!..كيف سيتم آنها تعاطي المؤسسات ،والمكونات ،والاحزاب الكردستانية ،مع الواقع الذي وصلت الأقليات إليه؟

ثم لنفترض ان الأحزاب الكردستانية وهذا ما نأمله توصلت في العراق، إلى اجماع قاطع، على الشأن الكردستاني العام ، وغدت جاهزة للبت في أمر أقلياتها، فالفضوليُّ عينه قد يندفع ،مثقلا بسؤال أثقلَ : كيف سيُحَلُّ النزاع بخاصة على شنكال / سنجار، مع حزب العمال الكردستاني ومؤيديه، من أبناء الأقليات العراقية ؛بخاصة من الايزيديين؟. واللوحة ذات الخلية المشردَمة عينها، يمكن أن تنسحب لجهة عدم القدرة ،أو عدم الأهلية ،أو انعدام الإرادة عند المقدرة ،على المكون العربي السني في العراق ،مع اختلاف ان الاقليات لم تُبَدْ ،أو تشرَّد ،أو تسبى حرائرها إلّا بلوثة داعشية، استحوذتْ على ذهنية معظم الوجود العربي /

السني، فسلبته توازنه وسويته العقلية ،ودفعته باسم الإسلام السني ،كي يجهز على الأقليات ،ذات اللون المختلف/ المخالف، ويعلم القاصي والداني ان المكون السني أصلا متعدد ،متخالف الأرؤس والنظر والأرجُل ،لكن حيال مصاب الأقليات ،لا يختلف ورغم كل بون فكري شاسع كل عنصر داخل بنية المكون السني ،عن الآخر في المجاهرة، بقمع وصهر وتجاهل الأقليات وحقوقها، لأسباب قد تكون دينية، أو مذهبية أو عرقية متزمتة ،لذا فإن رهان الأقليات العراقية ،على إغاثة "الجار السني "، ليس فقط خاسرا وغير واقعي، بل هو ضرب من الخيال المجنح .إذا كان الأمر على هذا النحو ،بمن تستغيث الأقليات في التماس بناء حضورها وحقوقها ودورها عراقيا إذاً ..هل يمكن ،أن يكون للشيعة دور استنجادي، في إنقاذ ما تبقى من انقاض ،لأقليات عراقية عريقة ،وهل لأهل الشيعة كمكون أصلا رأي أو كلمة موحدة في العراق؟ في الواقع لا . ولا يمكن البتة ،التعويل على ألوان الطيف الشيعي ،فهي ماتزال منبهرة ،لا تصدق وبعد عقد من سني إدارتها للعراق انها انعتقت من استلاب ،وقمع الأخ العربي السني، لذا هي لا تتراءى إلّا حذرة ،تُغرِق وهي تمسك بالسلطات المركزية في الديكتاتورية مُبعّثَرة، بل تائهة بين مرجعيات متناقضة ،تتأرجح بين دينية ،أو مذهبية ،أو حزبية ،أو خارجية ،أو قومية أي: عربية وفارسية ،أو أحيانا قبلية، أو كثيرة أخرى ،لا

يتسع السرد الآن لتسميتها ،لذا وإن كان بعض الشيعة وعد شيعته ؛من " تركمان تلعفر "،بالسعي نحو إقرار إقليم مشترك لأقليات الموصل فلا وقت ،ولا رغبة وكذلك لا إمكان ،أو أهلية لدى "أهل الشيعة "،مثل سواهم من المكونات الكبرى في العراق، في رفع الحيف عن عراقيهم من أبناء الأقليات ..كلُّ الذي قُدِّم من واقع استبدادي ،تقزيمي ،فتناحري بين العراق ومكوناته العظمى ،حال ويحول دون توفر "تصور أو مشروع مستقبلي" ؛ خاص بعراق حر، ديمقراطي ،يشع بالمواطنة وحقوق الإنسان ..لا . فلا شيء يلوح في أفق العراق البعيد أو القريب، إلّا تعانفُ أقطابها الكبرى، بل تورط هاتيك الأقطاب، بعنف دموي ،ابادي بعضها إزاء بعض، أو مساهمةُ وتعجيل بعض هذه الأقطاب ،في استئصال وقلع أقليات أصيلة، تتصل بسومر، وبابل ،وآشور، وميديا من حضارة وتاريخ عراقها، أو سكوتُ كثير من "القروش" العراقية عن تلك و أيما سكوت؟!..من السكوت ما كان قبولا و ..من السكوت ما أباد .

قراءة في المُشرِّع العراقي و" البطاقة الوطنية "

يعلم الممعن ،ان المشرع العراقي ،لم يعد منسجما مع نفسه ،ولا متجانسا مع واقع العدالة المفترض ،الذي ينبغي أن يتمظهر ،ولو شكليا به ،فقد طفق يفوح بالدين والمذهبية ،وينقاد . بمعنى المطاوعة . سياسيا ؛أي حزبيا ،ويؤتمَر كتلويا / شلليا ،حتى ابتعد كلية عن دوره الإنساني ،الذي يناط به ،وغفل عن مسؤولياته الأخلاقية ،والمجتمعية ،والقانونية المتوجبة في السعي ،إلى تحقيق العدالة ،والالتزام بالإنصاف ،والتجرد ،والنزاهة والحياد ،كما ولا يخفى، ان من يمتلك إرادة التشريع في العراق ،أضحى يتلون بصورة طافحة، بالتحيّز السلبي تشريعيا ،لفئة على حساب أخرى ،أو يصطف إلى جانب مكون ما ،وفق ضوابط ل"عدالة انتقائية "، استحالت كثيرا ما إلى "انتقامية"، فدفعت كيما ينزلق من يُفترَض فيه، أن يكون منصفا ،إلى انتاج و تقرير وتثبيت ،ورعاية "حقوق ممتازة" ،وأخرى "ضعيفة" ،أو " متعالٍ عليها " ؛بل "كسيحة" في دولة العراق ،وفق معطيات ،لا تخرج في غالبها عن سنن الأبطش دينيا ،ومذهبيا وهوياتيا وعرقيا ،والمراقب الحصيف، يبلى كل هنيهة من تعقّبه ،بصدمة وَخِيمة ،جرّاء الفوضى التشريعية ،المتعمدة في العراق ،ويمنى ب "خيبة ظن " لا حدود لها ؛فانزلاقات السَّن مروّعة ،محاطة بنزعات

دينية ،كارثية ومهلوسة؛ بخاصة وانها تنطق باسم الدولة ولحسابها ،وتنتقم من رعاياها ،ان لم نقل مواطنيها ،حتى يغرق المراقب بفعلها في سوداوية لا مثيل لها ،فيسائل أو على الأقل يسأل : هل ما يزال يعتبر من استولى على الإرادة التشريعية نفسه مشرّعا ؟..كيف ! ..لمَ التحيّز إذاً ! وبمَ يفسر كل ذلك التعارض، مع نص ورح الدستور، الذي ينغمر هو نفسه بالخلل والمعايب المُبطِلة ،ثم بأيّ عذر يحاجج مجافاته المنطقَ الإنساني ،القويم ،المتواتر بين البشر ،وكيف يبرر كل هذا الميل والهوى والاصطفاف في اصداراته ؟!. وللتدليل على ذلك مثلا من الواقع المُعاش ،ما شُرِّع عن "البطاقة الوطنية الموحدة "، مع العرض ان البطاقة الوطنية بحد ذاتها، كبنك يوفر المعلومات، والبيانات الشخصية ل / عن الفرد العراقي، أمر محمود ،بل هي إحدى سمات الدولة الحديثة ،باعتبارها تسهم في التعرّف على الشخص ،وتزود السلطات المختصة بالتفاصيل الشخصية ،في خانة أو قيد كل فرد ،فضلا عن كونها خطوة حضارية، قد تدفع الى الاستقرار الوطني ،واستتباب الأمن ،فيما لو كانت النوايا صادقة ومخلصة، لكنها سُنِّتْ في العراق ، كيما تكرس النزعة الدينية ،وتؤصل عملية "نقض الأركان "،التي يمكن أن تؤسس عليها الوحدة الوطنية ،بين أطياف المجتمع العراقي ،المتعددة . لكن كيف..؟! وما هو هذا القانون الصادر ،الهادر

بالتفرقة والتميز ؟!

. قانون البطاقة الوطنية العراقية:

القانون الذي تبنّى ،توحيد "وثيقة الهوية الوطنية "،في العراق ،أو ذاك الذي عرف ؛بمسمى "قانون البطاقة الوطنية العراقية الموحدة "،مطعون فيه دستوريا وانسانيا وحقوقيا ووطنيا ؛فهو يتنافى مع أكثر من مادة في دستورِ عراقِ ما بعد صدام أو قبله أو خلاله ،ويعارض مبادئ حقوق الانسان المقررة دوليا ،وينأى عن المعايير الأخلاقية ،والقيمية المتعارف عليها ،بين المجتمعات البشرية ،كما انه لم يصدر عن إرادة تشريعية حرة ،بل عن نزعة سياسية شائنة ،ذات مخالب دينية إبادية ، ناهشة سلبت من هول وحشيتها ،"صفة المشرع" في دولة العراق المدنية ،عمن انتحل هذه الصفة جبرا ،فشرع يصدر هذا القانون ،أو ما يسمى بالقانون ،وعرّت المقاصد الكائدة ،وهتكت الدوافع غير الحريصة ،إلى درجة تحول معها المُرائي بمظهر المشرع ، إلى "داعية " وانقلبت جرّاءها قبة البرلمان ،إلى مركز ديني / دعوي ،يقوم بوظيفة الجامع أو الحسينية ،مؤطَر بغايات سياسية إبادية، تنكسر في التصادم معها الوطنية ،وما يمكن أن ينبني عليها من ولاءات ،وهنا قد يتساءل أحدهم إزاء ما تقدم : هل ثمة أدلة أو قرائن ،أم ان سوق هذا الكلام الاتهامي، لا يتجاوز هنا . ان يكون مجرد ضرب من ضروب الافتراء ،المغلّف بالبلاغة والإنشاء ،ويفتقر تاليا إلى الإثبات ؟!

عندها لابد من الاستعانة بالنصوص ؛حيث البينة في التفاصيل ،بل للتفاصيل وحدها، أن تدلل على مواطن الإبطال ،التي تعدم القانون المسنون.

مواطن الطعن والإبطال :

اولاً. في انفصام القانون بين الشرعي والمدني :

ينفصم هذا القانون هيكليا ،بين مواد شرعية ؛وإن كانت قليلة ،وأخرى مدنية ،وأغلب المواد المدنية ،لم تزد عن كونها إجرائية، تنفرد بالاستعراض التقني، بينما الجانب الأكثر مساسا بحياة الأفراد والعائلات العراقية ،قد تم قربانه ب"عقلية جهادية " ؛إذ أُقحِمت "الذهنية العَقديّة" في القانون ،فسلبته الصفة المدنية ،وأحالته إلى "وثيقة دعوية "بامتياز ،والذي يتحرى المواد (٢٠ . ثانيا، ٢١ . ثانيا ، ٢٦. اولا وثانيا) ، يتعرف دون تكلف على البعد/ المدى الإقصائي ،الإبادي ،في ذهنية الكتلة الأكبر دينيا، التي تسطو على العراق ،وتميّز بل تصرّح بالتفرقة ،بين عراقي وآخر ،على أساس الانتماء الديني ،وتعدم الفرد العراقي وأسرته ،حق الاختيار العقدي/ الديني ،فالقانون المثقل بمواد إكراهية ،يحمل تجاوزاً صارخا ،غير ملتبس ،على الخصوصيات ،ويكشف عن، مقاصد إلغاء الانتماء في العراق القادم ،إلى هويات مختلفة أو مخالفة ،فيصطف ؛إن عمدا أم عن قلة الاحتراز، إلى جانب المد الداعشي ،الذي أخذ يجتاح العراق بجنون وافتراس.

ثانيا ـ في المقاصد الدعوية :

هذا القانون المنفصم بين الشرعي والمدني، ينبئ بسفور، ان الهاجس الديني، هو الذي حرّك إلى تحريره، في هذا الزمن المتعثر، من حياة العراق ،وأثبت للمقتفي ،سعي بل اصرار من يسوِّق نفسه ،تحت يافطة " المشرع العراقي " ،إلى الدفع نحو أسلمة المجتمع العراقي ،في المستقبل ،وفرض . من ثم . اللون الواحد على العراق قسرا ،دون أدنى اعتبار لقرار صاحب الشأن ، فالروح الدعوية :

ـ تفوقت بجدارة في المادة(٢٠ ـ ثانيا)،التي تذهب "يعد اللقيط أو مجهول النسب مسلماً عراقياً مالم يثبت خلاف ذلك " ،وفعَّلتْ "إشكاليةَ فتنة" هنا، بخاصة إذا ما ثبت ـ لاحقا ـ للقيط ؛إنْ بعد بلوغه أو قبله، انه صابئي أو ايزيدي أو مسيحي ..هل يحق له آنها الرجوع عن " إسلامه المخمَّن . "

ـ وجهرت عبر المادة(٢١ ـ ثانيا)،بالتحيز . وهي تستعرض اجراءات تصحيح القيود التي تتعلق بالاسم الكامل واسم الأب أو الأم في القيود . فحجبت حق التصحيح بصراحة النص : " يستثنى من احكام البند [اولاً] من هذه المادة من أبدل دينه الى دين الاسلام ". ومنعت عبر عملية التفافية ،واضحة ،العراقيّ الذي أُكرِه بالإسلام ،أو تم قيده خطأ أو سهوا ،في السجلات المدنية ،من الرجوع عن واقعه الافتراضي أو الإكراهي أو حتى

السعي إلى تصحيح القيود ،فدلّست حتاما تخلط بين تصحيح "واقعة غير إرادية " ،أو عملية " الأسلمة القسرية أو الافتراضية " ،وبين "تبديل الدين " ،وذلك سعيا إلى إذكاء سعير الفتنة، أو تكريس الفرقة ،كثقافة مجتمعية في العراق "

ـ وعززت تقنين "حقوق ذات امتياز قطعية " للمسلم العراقي ،و"حقوق مهدورة للمختلف عنه في الدين، بصيغة وجوبية ،آمرة في المادة(٢٦ . اولا) ،فساندت التبشير بالدين الإسلامي ،وألزمت انه : " يجوز لغير المسلم تبديل دينه وفقاً للقانون . "

ـ ووثقت التجاوز تشريعيا ،في المادة (٢٦ . ثانيا)،على حقوق القصر ؛إذ منعتهم من تقرير أحولهم وشئونهم الشخصية ،لجهة العائدية الدينية ،بعد بلوغهم السِّن القانونية ،أو اكتسابهم الأهلية ،وجزمتْ : " يتبع الاولاد القاصرون في الدين من اعتنق الدين الإسلامي من الأبوين " ،فعرضتهم كما هو الحال مع اللقيط والمُكرَه بالإسلام والمُقيَّد خطأ أو سهواً في القيود المدنية ل"دعوى الردة "ومآلاتها الشرعية المعروفة . والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان ،حذاء هذا الغلو التشريعي / الشرعي الطافح على النصوص المفترَض فيها أن تكون مدنية :هل كان البرلمان ؛وهو يقر هذا القانون ،"دار فتوى شرعية"، في احدى إمارات" الخلافة الاسلامية" ،أم مجلسا تشريعيا في دولة مدنية ؟!

ثالثا ـ ومن مَطاعن الشق المدني في القانون :

ان ما يطعن القانون مدنيا ،هو انه غفل عن المهجرين والنازحين ،بالعنف أو جبرا أو فرارا ،من الإبادة والإفناء، جرّاء الهجمة الداعشية ،على الموصل وسهلها وسنجار وسواها ،من أرض العراق ،إلى مواطن أخرى داخل أو خارج العراق ،سواء ان كان المقصود بالأمر نازحا أم لاجئا ،ولا يقف القانون عند حد التخلف ،عن إفراد مادة أو فقرة من مادة قانونية ،بل عاقب بالغرامة كل من تخلف عن تأشير محل سكنه، في مكتب المعلومات التابع له، خلال المدة المنصوص عليها ،في المادة (١) من هذا القانون، دون أن يستثني أو يعذر وطأة أحوال وظروف منكوبي المأساة الابادية الكبرى التي خلفها وما يزال الإجرام الداعشي على أرض العراق أو حتى يشير ـ ولو تلميحا ـ إليها.

والسؤال الرئيس: هل كان القصد من الإغفال عن قضية بحجم هذه عمدا فمساندةً للدواعش تشريعيا أم ان للمسألة وجوها وأبعادا أخرى ؟

أيّا كانت الأبعاد والسياقات والأفهام ،فالذي ثبت : ان القانون لم ولا يدلل إلّا على لوثة تزمتية ،تبعد العراق عن كونه مهدا للحضارات البشرية ،وتنأى به عن أن يكون ساحة، تتعايش فيها الألوان المختلفة المتعددة عراقيا، لذا فان المصوِّتين إن سُنّة كانوا أم شيعة إن عربا أم كردا أم تركمان،فانهم في لحظة

التصويت،لم يكونوا مشرّعين بقدر ما كانوا دعويين مجحفين ،متقمصين "الدواعشية " بخاصة وان نفاذ هذا القانون ،الذي حُرر في ثوب مدني ،لا يرتب إلّا نتائج شرعية ،تنزل بلا هوادة على العراقي غير الملتزم / غير المنضبط بها مما يحتم :

التدخل القضائي العاجل :

فهذا التدخل وحده يتيح ،كي يباشر كل ذي مصلحة أو متضرر، بمقتضى المادة (٦) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥،بالتقدم إلى هذه المحكمة بإلتماس النظر في "عدم شرعية القانون" العاسف هذا، والمحكمة مطالبة بمجرد الإدعاء أمامها ،بمباشرة مهامها والالتزام بمسؤولياتها الإنسانية ،والأخلاقية ،والدستورية ،والقانونية ،وإلغاء المواد الشرعية من هيكل وجسم هذا القانون ،والقضاء . من ههناك . بعدم شرعيتها ،والّا يكون قد سرى هذا القانون الشرعي المجحف ،وأُبطِل . من ثمَّ . مفعول العراق كدولة ،ذات بصمات مدنية ،فاعلة ،صدّرتْ ذات يوم الحضارات إلى العالم ،الذي تمدّن في كثير من جوانبه عنه ...الكلمة الحاسمة ،لدى المحكمة الاتحادية ،وهي التي تقرر ،إن كان العراق دولة مدنية ،أم مسيرَّة ذهنيا بالفكر الدعوي ،الجهادي التكفيري ..لكن ينبغي أن تُرفَع " دعوى البطلان وعدم الشرعية " أمامها.

فمن يدفع بعدم الشرعية، مِن أصحاب الحقوق العراقيين .. مَنْ ؟

! الركلة لأبناء الأقليات

مدخل ثان

تظلمات و ..صنوف

من قهر ومظالم و.. وصاية:

١. مرافعاتُ سَبيّةٍ عراقيّةٍ صاخبةٌ في "مجلس الأمن "

٢ . سبية الرافدين؛ نادية و..فرعونيات مصر

٣ . عن نادية،"النوايا"ونوبل..قال الراوي

٤ . قائد "قوة حماية شنكال" رهن اعتقال هولير

٥ . شنكال رقعة.. مَنْ يحرك بيدقها الكردي

٦ . مؤتمر أربيل " واللعب على ورقة الأقليات"

٧ . همسات عن شنكال لأذن هولير

٨ . قهر سيمون ؛الطفلة الخطيفة بين القانون والواقع والتداعيات

٩. رجل الاعمال الايزيدي داؤد شمو أسيرُ جهاتٍ حكومية ام مجهولة

مرافعاتُ سَبيّةٍ عراقيّةٍ صاخبةٌ في "مجلس الأمن"

مَثُلت، من قرية "كوجو" المُبادة ، السبية العراقية . الايزيدية "نادية مراد طه "بتاريخ ١٦/ ١٢ / ٢٠١٥ أمام جلسة "مجلس الأمن الدولي" المعنونة ب "الإتجار بالبشر في الصراعات" ،كيما تدلي بمعايشاتها الفظيعة، ك "مُسترَّقة" في الحضرة الداعشية الفاحشة ،فحدّثت الشابة ،و لا حرج ،عن صور الاستعباد الجنسي ،والانتهاك الأخلاقي، والانهيار القيمي ،الذي تلقته في "مَداعِر" و"مَباغي "دولة الخلافة الاسلامية"، بكت نادية ،وهي تستحضر تلك الصنوف الشبقية ،من القهر والتعذيب التي أثقلت بدنها وروحها و آدميتها ،فأبكت رئيسة الجلسة ،والحضور وملايين مشاهدي شاشات التلفزة في العالم ،واستطاعت أن تمثل صرخةَ "المرأة العراقية" ،التي تم التجاوز بلا رأفة على انوثتها وإنسانيتها ،وأن تنبضَ بمعاناة "أقليات ميزوبوتامية" المنكوبة ،ب"الإبادة الداعشية" معا ،إذ تلتْ من وحي تجربتها الأليمة ، كإمرأة طُعنت في كرامتها وكبريائها، واستُعبدت وهي أنثى يافعة جنسيا ،على شاكلة "متاع" أو "مِلك يمين" أو "سبية" ،وأوضحت كيف رجّسَ الطغاة /الدواعش ،ومريدوهم الجبابرة بوحشية ، جسدها الفتي ،الناحل ،النبيل ، مستهدين بنصوص واجتهادات دينية ،و مُبتنين إجماعا شرعيا استقر بينهم ،على ان

هذه الفتاة وسواها من الايزيديات ،لَسْن أكثر من" غنيمة حرب "،محقَّرة وذليلة .

"غنيمةُ الحرب" نادية ؛هذه المُحَرَّرة لم تكن في القاعة الأممية أسيرة طليقة ،تخوض في المأساة الإبادية وحسب، بل استطاعت أن تترفّع على " جراح الذات "،وتسمو كي تكون محامية مقتدرة ،عن فسيفساء العراق المتنوع ؛كموروث إنساني، حضاري، تاريخي ،سائر في طريقه ،إن لم يُسعَف، إلى الإبادة.. هي بكت في الجلسة، و كأنها أخذت تندب مآثِر سومر وبابل وآشور وميديا، التي غدتْ قاب قوسين أو أدنى، من الزوال على "مذبح داعش"، كان تحشرجها بالبكاء ،بين فينة وأخرى بحد ذاته مرافعةً، تُنازِلُ به "الصمت الدولي المطبق"، وكان كلامها كله استغاثة ،تستعجل عبره المجتمع الدولي ،للتدخل الفوري وإنقاذ ما يمكن انقاذه ،من العراق المُنتهَك، المنهوك.. استطاعت هذه الفتاة الناجية ،أن تشحن الحضور الأممي ،من بعض اكتئابها ،وتنقل إليهم "الواقع البربري "،الذي كابدته بذاتها ،وما يزال كثير مضاعف، من الحرائر والمحصنات العراقيات ،اللائي شُمِلنَ قسرا، ب"الشريعة الداعشية" اللاإنسانية يذقن علقمه، وضمَّنتْ الأَمَة الفارّة نادية مرافعتها، التأكيدَ على ضرورة سعي المجتمع الدولي الحثيث ،نحو تحرير كل المسبيات العراقيات، من آلة الإبادة والقهر والبغاء داعش ،وألحت على التحرك الدولي الجاد

،من أجل إنهاء وجود "الدولة الداعشية" ،و العمل ،من ثم على المعالجة الإنسانية المتوجبة ؛إن أمنيّا أم اجتماعيا أم اقتصاديا / خدميا أم صحيا ،فضلا عن مناشدتها بوجوب خَصّ المنطقة ،التي تنتمي إليها مع أقليات أخرى ،بالحماية الدولية ،و بلزوم توصيف ما تنكب الايزيديون به ،جراء ابتلائهم بالنقمة الداعشية، ب ال "جينوسايد" ،وإفراغ ذلك في قرار دولي صريح.

الأسيرة الناجية "مراد طه "رافعت ،فكانت ناطقا عن كل مَنْ مسَّه ،" السرطان الداعشي" في العراق ،وقدّمت ،وهي المستضعفة ،ما عجزت أو توانت عنه المكونات، والمنظمات ،والأحزاب ،والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ،في كل من إقليم كردستان ،وعراق المركز ،وأثبتت ان المرأة العراقية ،ماتزال تتنفس برئة "سميراميس" ،وان مكونات الرافدين الأصيلة ،التي استحالت إلى أقليات مُستقوى عليها ،لا تغفل عن أن تحصّن نفسها ،وتقارب معضلاتها الحقوقية والوجودية الكبرى ، بمنهجية" حمورابي" ،لقد تجاسرت الشابة المُحرَّرة على معاناتها الشخصية ،ووضعت من قلب الحدث الشائن، الأفعال الداعشية بين يدي الأمم المتحدة، بلغة عربية بليغة ،وعرض حقوقي ،رصين قد يعجز عن صياغته، المتمرسون في الصنعة الحقوقية ؛حيث ألقت ،بذلك، الكرةَ ،وسط تقاعس إعلامي ،عربي فاضح عن التغطية، في المرمى الأممي / الدولي .

والسؤال المُسائِل حيال افضاءات "عرضحالها" الكئيبة، الهاتكة..ما الذي يمكن أن تقدم عليه، المؤسسة الأممية الأكثر فاعلية، في هذا الكون من قرارات ،حذاء سرد نادية قضيتها ومطالبها، التي طُرِحت على المائدة الدولية ،سوى دموع رئيستها والأعضاء ..هل يكون قرارهم بعد المداولات والمشاورات : "نادية" الناجية بكتْ ..نحن بكينا "ونكتفي بالنُّواح "!. .. هذا أغلب الظن ،أو" أعظمُ الإيمان" في قرارات "مجلس الامن" والدول الساطية..فثمة "سابقات" تفيد ان الأمم لن تتحرك ..لكن.. الغريق قد يتعلق بقشة و.. أيُّما قشة !.

سبية الرافدين؛ نادية و..فرعونيات مصر

"مصر يا امّة يا بهية..!"

استحضار قصيدة "أحمد فؤاد نجم" ،واستضافة "السبية العراقية نادية مراد طه".. لا أدري إن كان أحد الحدثين ،قد تداعى إلى ذهني حرا، مستقلا ،ثم التقى بالآخر بمحض صدفة ،أم بحركة إن بريئة أو مخاتلة ،هيأتها عوامل "نفسية ما"، في أعماقي..؟.. لا أدري ..! ففي الوقت الذي ،أقحمت فيه القصيدة الشعرية بنفسها، وعوالمها المتنوعة ،الغنية إلى دواخلي ،وشوهدتُ أهذي كعادتي بكلماتها الثرية ،على أكثر من صعيد ،وانفتح من ثم مع معانيها الفارهة، على آفاق ثرّة ،ودلالات جذابة ،تتجدد بلا تناه ،تناهى إذ ذاك إليّ ،ان السبية العراقية "نادية مراد طه"، المُحرَّرة من براثن داعش ،وغرائز رجالها المرضية ،أضحت في استضافة مصر ،فخامرني ،وأنا غير مصري، التباهي بأبهة مصر ،ومآثر "خوفو خفرع ومنقرع "،و "حضارة النيل" الولّادة ،بل جنح بي الخيال ،لأستمتع بالمنجز الشعري ،واستحضره مُحلّىً من صداح ،حنجرة "الشيخ إمام" ،وألبطُ نشوةً إلى أقصى الضفاف ،حتى تنامى ،أو طغاني احساس التكالب ،على حضارة "هبة النيل" ؛قديمها وجديدها ،وعلى

أصالة مصرييها ،فترنمتُ مُسلطَناً ،جرّاء تداعي معاني القصيدة الآسرة ،وخبر نادية العراقية ،الأسيرة الناجية، السّار..

" مصريا مة يا بهية "

ثم :

١

وقفت لبرهة بلا حراك ،أتأمل الفعل الحضاري في مبادرة الرئيس السيسي ،كرمز ،سياسي ،عربي تنبه فسارع إلى مواساة الناجية؛ نادية ،المثقلة بمطاعن السبي الداعشي البليغة ،والمعبأة بأوجاع قهر واستلاب إنسانيين ،فالقة من هولها، عاليا ،لّما استقبل الرجل / الزعيم ،فتضامن مع محنة الصبية العراقية ،"الرقيقة" ،"المسترقة" ،واستنكر الفاجعة التي انتشرت ،في ايزيديي العراق إنسانيا ،عازما ،هو الرئيس، بذلك ،السعي إلى جبر المشاعر، وجسر هُوّة الثقة ،التي أشاعتها الإبادة الداعشية ،بين المسلم وغير المسلم في العراق بخاصة، والعالم الإسلامي بعامة، حيث جسّد رئيس "أم الدنيا" / مصر، عمليا الدور الذي عجز عن اتيانه، أو حتى التلويح به ،رموزُ وزعماءُ العراق، دولةً وأقاليمَ ،وقومياتٍ وكتلاً ومؤسساتٍ؛ إن رسميةً ،أم أهليةً ،أم عشائريةً ،أم دينيةً ،أم مذهبيةً ،فدشن من فِطن فرعونيته ،نهجا جديدا في التضامن مع الضحية ،بمواجهة الطواغيت / الدواعش ..لذا تراقصت روحي النشوى ،فأسمعتُ في سري مرة

أخرى نفسي : " مصر يا أمة يا بهية ". وفرحتُ في خلوتي ب"الخبر" والقصيدة..

٢

أشيد بخطوة "جامعة عين شمس"، المصرية التي برهنت بحق ،انها من فيض حكمة "تحوت"، حين بادرتْ بإدارتها وطلابها وكوادرها التعليمية ،فسارعتْ إلى تخفيف المعاناة /البركان ،عن العراقية الناجية نادية ،وبرهنتْ بصدق انها " أرض النيل و الماعت "،ساعة تكرمت ،فخصت الشابة الايزيدية المنكوبة ،بمقعد دراسي في "قسم التاريخ" ،وآن شجب الناطقون باسمها ،الأفعال الداعشية الشائنة ،المقشعرة والمقترفة باسم الاسلام ،حيث قام المواسون الملتفون ،حول الصبية الكئيبة / المكتئبة، بعملية فصل بين الإسلام وداعش ،مندفعين إلى ذلك بحكمة ،من أفهامهم العقلانية ،أو لعلهم استندوا على :

٣

بيان الأزهر الذى أنتظره المراقبون والذين يرجون من الأزهر سرعة اصدار البيانات بالتناسب مع اهمية الاحداث لأن الأزهر كعهده دائما مؤسسة دينية ذات صوت معتدل يعبر بعقلانية خطابه ،الحدودَ والقاراتِ وكان لابد للأزهر من أن يدين داعش

التي تتصور أنها تنطق باسم الاسلام وتوظّف من ثم النص الديني ،وصور أو نماذج منتقاة ،بهيئة اعتباطية أو مزاجية أو انتفاعية، من التاريخ الإسلامي، في تبرير وجودها العاسف، و شرعنة أفعالها الهمجية، ورسم خروقاتها الإبادية اللإنسانية .
البيان / الإفتاء الازهري ،الذي كان منتظراً "جدا "،صدر يجرّم داعش فكان "انَّما هم خوارجُ وبُغاة"، ويدعو بصيغة وجوبية، الى محاربتهم :"يجب على ولاة الأمر قتالهم ودحرهم وتأمين الناس والشعوب من شُرورهم وفتنتهم المضلَّة"

٤

"البلاغ"، الذي قدمه أحد المحامين المصريين، إلى النائب العام ليسجل : أ . اعتراضا على شرح ،هذه "المرأة الغلبانة " مظلوميتها ،والمعاناة المريرة لسواها ،من المتجاوز عليهن ،من العراقيات اللواتي ،تحولن قسراً إلى متاع بخس، "بلا إرادة" أو "عقل"، بين يدي داعش.
ب . وسعيا إلى إبطال أو منع إغاثتها، حين استنجدت بمن هم في عمرها ،من الطلبة المصريين ،و"تعشمتْ" فيهم الخير ،على إثر دعوتهم كي يتحركوا ،إلى "مظاهرة "تساند وتتضامن ،مع قضيتها الإنسانية ضد داعش . هذا وقد أتهم "البلاغُ" ناديا المُهانة داعشيا " ، بمحاولة الإضرار بالأمن القومي المصري..

والسؤال: هل تشكل حقا تصرفات ناديا الضعيفة، وتحركاتها الحقوقية التي لا تخرج ،عن إطار القانون المصري، مساسا بأمن مصر القومي ،أم ان "أستاذنا المحامي"، لم يطفح على المشهد، إلّا كي يحامي عن "ايدلوجية ما"، أو يتحصل امتيازاً ،أو يتسلم حساباً مالياً من جهة ما ، أو يكنز شهرة على الأثر..؟!.

على كلٍّ، ف" مصر "ذات " التاسوع المقدس"، لن يُشكَل عليها كشف الملابسات، وفك الأحاجي ،وتفصيد النوايا ،واستبيان الدوافع إلى الأفعال والتصرفات، ولن يغيب عنها ،وهي تتحرى ،حزم "فرعون" وفطنة " يوسف" وإثمار "هاجر" ،كيما تقارب المأساة الانسانية ،التي استبدتْ مثل " تسونامي " ،ب نادية وعراقييها المُبادين ،الذين تجمعهم ومصر ،روابط تاريخية ،حضارية وإنسانية متمخضة ،هي الروابط، عن حقن النيل من "ماء" الرافدين، ويعززها توثيق اقتران ،"ابراهيم" العراقي ب"هاجر" المصرية يوما، مثلا لا حصرا..

اذاً ف نادية ليست إلّا وليدة تلاقح شريف، بين روح النيل ومزاج الرافدين ،ثم لا غرابة إن انشدتْ تستغيثُ :

" مصر يامة يابهية ".

ولا ملامة إن نادتْ مصرُ ناديا ،بل إن تنادتا وكلٌّ لا تقصد سوى الأخرى ،صادحتين في جوقة "الشيخ إمام " و"أحمد فؤاد نجم" :

"الزمن شاب و انتي شابة
هو رايح و انتي جاية
جايه فوق الصعب ماشية
فات عليكي ليل و مية
و احتمالك هو هو
و ابتسامتك هي هي ".

عن نادية*،" النوايا" ونوبل.. قال الراوي

الراوي الضخم!..

تقدم كفيل منفعل، جعل يضرب أرض (الچاي خانة) بخطى ثقيلة ،مبعثرة وعاجلة ،توقف ما أن بلغ المقدمة، تراءى يعدل من هياجه ؛فسوّى ياقته، ثم تلقف كرسيا صغيرا اقتعده، في مشهد درامي لكن مضحك، تساءل كعادته " ها يابه ،شكو ماكو " ،ثم طفق يجيب بنفسه على سؤاله اللغز ؛ أي يروي بلا تمهيد حدوثته ،فنبس ب:"مِنْ عجائب عراق هذا الزمان". ابتلع ريقا ما أن شُدِّت العيون إليه ، وفاض كمن يفرِّج عن كرب :" من العجائب ..إنْ قامت يا كرام رقيقة الرافدين نادية مراد كطائر الفينيق ،منبعثة الروح من بين أنقاض وتداعي (العراق الداعشي) ،حتى حصدت لدى (قيامتها) هذه ،(سفارة النوايا الحسنة) ،لكن (نوبل للسلام) خيبت الظنون"..

"بلى !".هز السارد البدين أرجاء القاعة الصغيرة ب"بلى !" واضاف: " قامت السبية الفاتنة ،مستجمعة قواها وأشلاء روحها ،من بين ركام وانهيار وتشظي العراق ،دولةً ومجتمعاً وتاريخاً وخُلقاً وشرائعَ وأدياناً وإنسانيةً ،وارتفعت ك قامة (مدنيات ما بين النهرين)عاليا". خفّض الرجل بضعا من ثورته ووضح :"..لا بل انتصبت ك منارة ،وسط تدني عراق القيم والحضارة، إلى قاع

(نزاع البزون والجريدي) ".عاد السارد يستطرد فائرا في حكيه او قل يهذي : "إذ ساس في العراق ،و قضى وأفتى ونظّر وشرّع، من هو أحط درايـة وفهمـا وخلقـا مـن(القـره قـوش) ،وأبطـش مـن (الحجاج) أو(صدام) ،وأغدر من (الكويفٍّ) نسبة إلى الكوفة ،وأجبن من (هجرس)" .رجع الحكّاء البدين عن حشوه ،واصل ب ملامح من عزيمة إدلاءاته :"بل قل سطعت الرقيقة العراقية، مستنكرة تمادي (القوميات المنتصرة)،هاتكة (الدِين الغازي) ،القاتل، (المُصطحَب) بالجمرة الطائفية الخبيثة، هذا الدين المُفاقَم ب(هوية دموية) مستبدة، بل ساعية في استبدادها، إلى تذويب وإلحاق بل إنهاء مفاعيل عداها من هويات ،بآفة (التبشير الجهادي)،المُستصنَعة أصلا لمباغٍ (اقتلاعية) ؛خاصة وشائنة" .أضحى يفرغ الهواء المتراكم ،من حوصلته على دفعات ،ثم واصل كلامه مبتسما ؛بل ملتزما بهدوء غريب:" في معمان هذي الأثناء القاتلة، وتلك المُبرَكنة شعت الحياةُ مجددا في نادية مراد، التي كانت استرقت بمعنى ؛استُئصِلتْ من جذورها بالنقمة الداعشية ؛حيث قيض لهذه الفتاة(المتجاوز على آدميتها)،أن تلملم شظايا ذاتها المبعثرة بتحد مُستميت ،و تنتصر على مقتوليتها وقاتليها ،ما أن انعتقت من السطو الداعشي المبارز مستثمرة الدين ،بخاصة حين أزمعت وبجسارة تحسب لها ،أن تستقوي بالحضارة العراقية ،وأن تنتصر لنفسها وسواها من

المستضعفين والمنهارين ؛بل المبادين ولترابها الوطني ،ولم يؤذِ وجودها المشع بعد انبعاثها الجديد " . تثاءب المتكلم وهو يضيف:" لم يؤذها جحود هيئة نوبل ".نظر إلى سقف قاعة (الچاي خانة) بتذمر، وأكمل متهكما : "صحيح ان الأمم المتحدة انتقتها (سفيراً للنوايا الحسنة)"،لكن هيئة(نوبل للسلام) تنكرت . يا كرام . لمغبونيتها و(قيامتها)، وخذلت تنكب المُستعبَدة العراقية الشخصي بالرق، بعد تفهّم تعرضها (الفردي والجمعي) ،للجز والمحو والاقتلاع ثقافيا واجتماعيا وإنسانيا" !. سكت القاص قليلا ثم فصّل: "ف نادية التي تلطخت أنوثتها بأختام داعش، وتلوثت روحها البكر بالاغتصاب والتجاوز ،وعُرِض جسدها الفتي ،النقي بإجازة من دين داعش ،وبذريعة الاختلاف، في أسواق النخاسة والبغاء والمجون الداعشية ،بعد التمثيل ؛أيما تمثيل على مرآها ومسمعها بروح وبدن والدتها ،وبعد إبادة عائلتها بل قريتها (كوجو) كلية ،وغزو(شنكالها وشيخانها) ،وترويع السكان الآمنين بالذبح كالخراف ،والحرق أحياء كانوا أو أشلاء ،وفرض الأسلمة بمعنى؛ التدعيش (إكراها) على ايزيديها، وسبي الحرائر والمحصنات منهم ك حظايا و(ملكات يمين)،وتجنيد الأطفال والقصر أو دعشنتهم ،وبعثرة ديموغرافية الأقليات" .غص صاحبنا بالبكاء وتحشرج يروي: "ناديا التي تجسد اليوم المرأة المسترقة ،وتستحضر العراق المنتهك ،وتنوب

عن الأقليات المبادة ،وتستصرخ الإنسانية أينما حلت أو ارتحلت، لدفع الإيذاء بل الإبادة عن عراقها وأقليات هذا العراق ،تُخَصُّ اليوم ب (النوايا الحسنة)،وتوسَم بامتناع (نوبل للسلام)عنها ". شخّصَ الحكواتي في حضوره القليل ثم تساءل والتهكم يسبقه" أي سلام كان يمكن أن تجتلبها الجائزة (النوبلية) للسلام، وأي سكينة سوف تبثها (سفارة النوايا الحسنة)". ارتعدت الأسئلة في أعماقه وتلاحقت زفرات الهواء الخارج من رئتيه فأكمل :"هل كانت (نوبل) ستزيل عن نفس هذه الصبية المنتهكة (العقد الداعشية) ،أو تبعث الروح في أمها المراق دمها ،أو تحيي قريتها المُبادة سبيا وحرقا وخنقا ومقابر جماعية ،عن بكرة ايزيديها، ثم..(النوايا الحسنة) هل تدفع سفارتها الإبادةَ ك جرم مستمر عن بني جلدة نادية وسائر أقلياتها أو على الأقل توقفها، هل تحيي عظام مَنْ في المقابر الجماعية، وتزود من ركب موج التهجير والنزوح بالأمن ،فيُغمَر النازح أو المهاجر القسريان ،بحنين العودة ،هل تحث السفارة (التشريفاتية) ،القوى الدولية والعراقية والإقليمية ،على استحداث صيغة توافقية تعنى بالأقليات وحقوقها ،وتستبطن ضمانات تنفيذية جادة ومكفولة أمميا ،وهل كانت (نوبل السلام) ستوفر ل روح نادية القلقةِ ،الطمأنةَ مجددا إلى الجار الجاحد ،(المستقوي بالدين)؛عربيا كان أم كرديا ،وهي تعلم علم اليقين، ان (حجارة الچبيرة .. من

الجار القريب) ". بلل الراوي ريقه بشربة ماء من كأس أمامه وساءلَ:".. ثم (النوايا الحسنة) أليست سفارة (خلبية) ،بلا مفعول ..وإلّا هل تلزِم القيادةَ الكردستانية ،بضرورة إعلان الأسباب الكامنة وراء تقديمها(شنكال النائمة)، وجبة فطور صباحية ،شهية لأمعاء داعش الهارسة ". استأنف الحديث واللوم يطغاه : "كان على نادية ،التي عبرت عن رغبتها في إحدى الجامعات المصرية ،بدراسة التاريخ ،أن تستخلص العبر من مقولة "الزير سالم "حين قال (أريد كليبا حيّا) ،وترفض من ثم (الكرسي الاممي)،غير ذي الجدوى ،وكذلك الجائزة الدولية ،وبعبارة أدق كان عليها أن تسخط في وجه الهيئتين الأممية و (النوبلية) وتجزم:

"أريد قريتي(كوجو) حية ،حاضرة ب بشرها وشجرها وحجرها بلا نقصان .. أريد شنكال ماقبل (داعش) وعراق سومر وبابل وآشور وميديا". تأوه المُحدِّث: " لكنها لم تفعل !". باعد عن خده دمعة، و راح يفسر : " أعني؛ نادية غفلتْ ".أزاح جثته الكبيرة عن المقعد الصغير، كي يغادر مجالسيه ،تاركا (حكايته) مفتوحة على الألم والإبادة، مضى خطوات ك ملسوع ،ثم توقف عند الباب ،أرتجفت شفتاه ونطق بلكنته العراقية :" (حچاية الإبادة .. ما لها نهاية.. ما لها نهاية !.) " ثم.. تسلل بلا أدنى وداع إلى الخارج.

❖. المادة مكتوبة قبل نيل السيدة ناديا جائزة نوبل حين تم ترشيحها في المرة الأولى فلم تنلها ثم نالتها في دورة لاحقة

قائد "قوة حماية شنكال" رهن اعتقال هولير

النائب الايزيدية فيان دخيل ،عن التحالف الكردستاني في البرلمان العراقي ،التي أبكت من على منبر البرلمان ،حين احتلال داعش شنكال ،الغريبَ والصديق ،والتي تراءت نشطة وفاعلة ،في شرح قضية الايزيديين للقاصي والداني ،ونجح دورها ربما لكونها من العنصر النسائي ،ومثلت من ثم "صرخة استغاثة"، بمواجهة حرب غير انسانية ضروس ،خاضتها داعش واستهدفت شعبها ونظائرها ،من البشر في المعتقد الديني ،بقصد اقتيادهم جميعا إلى الإبادة والإفناء والتحول القسري ،وصولا إلى الغاء الوجود ،ومحو الهوية والخصوصية ،أمام امتحان شاق .

والذي يعسّر على سعادة النائب الموقف ،إنها امتدحت غير مرة من فوق منبر البرلمان ،"قوة حماية شنكال" ،وعددت مآثر هذه القوة الايزيدية ،في الدفاع عن أرض العراق وكرامة المواطن العراقي الشنكالي ،بخاصة بعد أن تم امس❖اعتقال السيد حيدر ششو ؛قائد قوة حماية شنكال في دهوك ،وفق بيان صدر عن القوة نفسها ،وسمي ب " بيان استكار من قوة حماية شنكال " ،من قبل "آسايش " أي السلطات الأمنية الكردستانية . والسؤال البارز ههنا ؛ما الذي ستقوم به السيدة الحديدة دخيل إزاء الذي حدث ؟..أ ستدين الإعتقال التعسفي ،وتثبت عراقيتها

وإنسانيتها أم ستلتزم الصمت ،وفق ما يقضي به التقعر أو التقهقر الحزبي ؟. السيدة فيان دخيل ،التي حولتها ابادة شنكال إلى إمرأة من اسطورة في العراق والعالم ،أمام امتحان لا تحسد عليه ،فهي مطالبة أن تتدخل لدى حزبها، السليط على اقليم كردستان ،كي يطلق الحزب ومنظومته الأمنية، سراح السيد ششو ،وفي حال الامتناع وعدم الإلتفات إلى دعواتها ،هي مطالبة سياسيا ومجتمعيا أي شعبيا وكذلك إنسانيا، أن تتجه كما فعلت أيام احتلال شنكال ،أن تخاطب من جهة السلطات والمنظمات الحقوقية والدولية والحكومية والإنسانية والأممية، ومن جهة أخرى مؤسسات المجتمع المدني ،ثم الرأي العام الدولي والعراقي للتدخل والإغاثة ..وهي أي النائب دخيل مطالبة ،أن تحرر استقالتها حزبيا ،إن واجتها موانع ،أو واكب مطلبها عثرات وذرائع غير جادة ،في تبرير الاعتقال ،وهنا تجدر الإشارة ،ان التفاؤل لا يخالج المقتفي في هذا المنحى ؛بخاصة لدى تذكر الموقف الأخير الذي أبدته السيدة النائب أمام مجلس الامن الدولي ،واستحضار تراخي السيدة دخيل آنها ،أن تكون صوت شنكالييها والأقليات في محافظة نينوى . الموصل، وبعد ان غفلت عن مطلب الإدارة الذاتية ،للايزيديين والأقليات العراقية في شنكال وسهل نينوى ،إذ كان الأمل يحدو الجميع ،أن تنوب السيدة البرلمانية عن جرح الأقليات في العراق ،في المحافل

الدولية والعربية والعراقية ،لكنها . وقد رشح هذا التحفظ عن أكثر من مراقب . عجزت هذه المرة ،وكانت صوت حزبها ،حيث أؤمل أن تدعو النائب البرلمانية فيان دخيل المجتمع الدولي ،كي يضغط على المكونات والحكومة العراقيتين ،باتجاه تعديل الدستور العراقي ،بصورة يُحفَظ معها هوية وكرامة وأمن وحقوق وحريات أبناء الأقليات العراقية ،ويُحافَظ من ثم على عراقية الأرض ،وذلك بان يتم ؛إما سن نص جديد في الدستور العراقي ،لجهة رسم بمعنى إقرار اقليم جديد للأقليات في العراق ،وفق الآليات القانونية والدستورية السارية في العراق ،أو ان يتم تحسين الوصف الإداري والقانوني ،في مناطق تمركز الأقليات واستبدال مسمى "القضاء" ب مصطلح ،"محافظة غير منتظمة في إقليم " وحسب الحاجة والتوزع الديموغرافي للأقليات ،شريطة أن تكون الإدارة والأمن والجيش محليا ومن أبناء الأقليات نفسها ،لكن السيدة دخيل توانت ،عن أن تكون صوت شارعها ونبض أقلياتها ،وهنا السؤال الذي يطفح ..أجاء اعتقال السيد حيدر ششو ؛قائد قوة حماية شنكال الذي كان مطلوبا إليه ،ومنذ البداية أن يتجاوز الشخصانية ،ويشرك قوى شنكالية أخرى معه في تسيير الأمور ،صدى للكواليس ،التي حجبت عن المذكرة ،التي تلتها السيدة دخيل على منبر مجلس الأمن الدولي ،"مطلب الإدارة الذاتية" لغاية في نفس هولير ،أم ان الاعتقال

جاء على إثر الاتفاق الذي أبرمته "قوة حماية شنكال"،مع مكونات عراقية أخرى ،وانخراطها في "الحشد الشعبي" ،دون أن تمر على هولير ،فأثار ذلك حفيظة هولير ..ثم أخيرا وتبقى همسة لأذن الإتحاد الوطني الكردستاني.. ألم يكن السيد ششو ،وما يزال ،عضوا وقبلُ برلمانيا لدورة سابقة ،على قوائم الحزب في البرلمان العراقي ..ما الذي تبدل ..ألَا يستحق كادركم❖❖ أن تقفوا إلى جواره في محنته ،وتعترضوا لدى شركائكم في الحكم ،ليصار إلى إعتاقه ..أم ان الاعتقال تم بعد إذن رسمي ،من كرم موافقتكم !! .

❖. تم نشر هذه المادة بتاريخ ٢٠١٥ / ٤ / ٩

❖❖- السيد حيدر ششو كان عضوا وقت كتابة هذه المادة عضوا في حزب" الإتحاد الوطني الكردستاني" الذي كان يتزعمه جلال الطالباني

شنكال رقعة.. مَنْ يحرك بيدقها الكردي

الصراع السني / الشيعي ،امتد يقعقع على الرقعة ،التي تضم الايزيديين و سائر الأقليات ،واللافت في هذه المعامع ،أن ينشطر الكردي سياسيا ،ويتحول ،سواء عن علم أم سهو، إلى وقود مسعر لحرب مذهبية ،بين كل من تركية وايران . الزمن القادم ، قد يكشف عن حرب بالوكالة ،علنية ،من ملامحها ؛نشوب مركَّز من التقاتل الكردي /الكردي ،إثر انحسار الأحزاب الكردية، إلى "حجارة دومينو" ،في يد القوى الإقليمية المتنفذة : ف "السروك" مسعود برزاني ،الذي لم يكتف ب"الانسحاب التكتيكي "للبشمركة ،و"التسليم التكتيكي،" لكرده ال "خُلّص" من الايزيديين إلى أنياب داعش ،ابتدع ،كذلك، ما يسمى ب "بشمركة روج آفا " ،كبيادق للتكتيك ،وتحت الطلب التكتيكي، وشرع يستثمر اليوم هذه الفرصة، فأمر "البشمركة السورية" مؤخرا، ب"الزحف التكتيكي" إلى شنكال ،مراقبون رجحوا تكتكة أوامر الزحف هذه ،في المطبخ التركي، وأثناء" حج "رئيس إقليم كردستان مؤخرا إلى" أنقرة" ،فالرئيس برزاني ،الذي ليس فقط لم يفلح في حماية أقلياته العراقية ،بل تسبب في إبادتها ،يتحول بكل اسف إلى "دوق عثماني" ،ويعمل على إهراق "الدم الكردي السوري" ،تارة لإبعاد حزب العمال الكردستاني ،عن مناطق يعتبرها من محمياته ،وتارة أخرى تنفيذا لأجندات تركية

،وللبيان فإن مقتفيّ السيرة الحزبية ،والعائلية، والشخصية للسروك مسعود، يؤكدون أن الرجل لن يستصعب ،أو يتوانى عن خوض تجربة "حرب الأخوة" ،فقد سبح في تسعينيّات القرن المنصرم، في مستنقع "دم الأرحام" ،الذي أساله بنفسه ،في نزاعه الدموي مع حزب "الإتحاد الوطني الكردستاني ،"الذي يتزعمه الرئيس العراقي السابق ؛جلال الطالباني ،على أجندات حزبية ،وأهداف مرحلية ضيقة .العهد الدامي للزعيم الكردي الهادئ، يشير إذن ،ان الحرب "البرزانية . الآبوجية القادمة، على الايزيديين سوف تعصف ب شنكال وما حولها ،وستشكل شرارة مُوقِدة ل "فتنة كردية كبرى "، وستبعثر ما تبقى من الايزديين ،والمسيحيين، والصابئة ،والشبك وسواهم من الأقليات، إلى أمصار مجهولة ،ومصائر لجهة بؤسها غير معلومة، فرئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني ،يعاند ويدرك علم اليقين ،ان حزب العمال الكردستاني ،في المقابل شرس، ولن يتخلى وبسهولة عن مكتسباته ،ونقاط تمركزه في شنكال؛ بخاصة وان هذا الحزب قد أعلن ،فيما مضى وغير مرة ،عن جهوزيته في صد كل هجوم محتمل أو واقع ، وأيا كان مصدره . والحقيقة ان الواقع المأزقي المركب ،على المستويات الكردية والإقليمية والدولية ،وتعقد تشابكاته المتمخضة، دشّنَ تراكمات مؤلمة ،خلق تشعبات كثيفة مبهمة ،أفرز ولاءات ناتئة، وأفرد تحالفات جديدة ،قد تقود كلها

الكرد حزبيا إلى هاوية مدمرة ؛فحزب ال(ب ي د) ،الذي يقوده صالح مسلم ،تمكن بإيعاز من حزب العمال الكردستاني ،أن يخلق منظومة "دفاع ذاتي "عسكرية ،سياسية ،استجلبت نسبيا الأمن والاستقرار، وابتنى تصورا سياسيا، ل مستقبل سورية وأكرادها ، و تجدر الإشارة ،ان هذا الحزب المطعم بالفكر الأوجلاني ،العابر للحدود ،لم يستغن في مشروعه السوري ،عن الأحزاب الكردية السورية الأخرى وحسب، بل ساعدته قدراته الدفاعية والاستراتيجية والسياسية ،أن ينتقل الى "شنكال" العراقية ،ويستقطب شيعة العراق ،في حربها ضد داعش ،إلى تحالفات قد تبدو للعيان مرحلية، لكنها تسبطن آفاقا استراتيجية، لعراق ما بعد داعش ،وتتعلق ب "شنكال" و"تلعفر" ،وربما سهل نينوى أيضا ،ولكون ما قُدِّم وسواه ،يشكل نسفا لمشروع البرزاني ،وحلمه القديم /الجديد ،في ضم شنكال ،وسواها من "المناطق العراقية المتنازع عليها" دستوريا ،فقد التجأ الزعيم الكردي ،حسب مراقبين ،إلى حليفته الاستراتيجية ،وعدوة "العمال الكردستاني" اللدود ؛تركية ،وفتح أبوب كردستانه ،للأحزاب الكردية السورية ،غير المتوافقة مع نهج صالح مسلم وال "ب ي د " ،فاحتضنها ماديا معنويا واستراتيجيا ،وساند في تعزيز أدوارها ،ولو شكليا ،في المعارضة أو ما تسمى بالمعارضة السورية في الخارج ،وهلم جرا ..بل وهكذا دأبت هذه الاحزاب المقصيّة ،عن "الإدارة

الذاتية" الكردية في سورية ،تستمد قواها من "المنهج البرزاني" ،بمواجهة "المذهب الآبوجي"،الذي تمخض بدوره في سورية عن حزب ال "ب ي د" ،وغني عن البيان ان السيد مسعود برزاني الذي تراءى ك "دلاي لاما" روحي ،لهذه الاحزاب السورية "المطرودة" ،طفق يؤهل الجنود والضباط الكرد الفارين ،من الخدمة لدى النظام السوري ،ويعيد عسكرة بعض أولئك السوريين المنشقين ،عن صفوف العمال الكردستاني ،ويلزم تلك القوى السورية الشابة ،الفارّة من قانون التجنيد الكردي ،القسري إلى "المخيمات الكردستانية" ، ب ال "بشمركياتية" لصالح روج آفا ،بغرض تشكيل قوة عسكرية، تستطيع أن تمسك الأرض ،حال رجوع هذه الأحزاب المعارضة ،إلى وطنها الأم سورية ،وأقحم هذا المولود الجديد ،الذي سمّي "بشمركة روج آفا"،عن عمد في قضية شنكال وتحريرها ،فلقد أراد الرئيس مسعود ،أن يلعب حسب مراقبين ،وبتحريض تركي، ب ورقة "بشمركة روج آفا" في شنكال ،ب قصد التحرش ب " العمال الكردستاني" ،سعيا إلى إقصائه عن شنكال ،أو على الأقل إقلاقه ،غير مستوعب ،هو ال"سروك" برزاني ،ان المواثيق والتحالفات ،التي أبرمها "العمال الكردستاني" مع "بغداد الشيعيّة" ،بمساع ايرانيّة ،أخذت على عاتقها ،تسهيل إدراج " الغريلة "،وقوة حماية شنكال ،على لائحة "الحشد الشعبي" ،والسماح أو التغاضي تاليا ،عن بث وترسيخ

المظاهر والمضامين الأوجلانية؛ من فكر وعقيدة وعسكرة بين الايزيديين ،وربما مستقبلا بين عموم عرب وكرد العراق ،تنظيرا ل فرضية "الأمة الديمقراطية "،التي يجاهر هذا الحزب صباح مساء، في كل من سورية والعراق بنشرها ،هذا ورغم تصاعد انتقادات مفادها ان، أداء "العمال الكردستاني "لا يخلو من الاستعراضية ،وانه لا يرمي إلى توطيد الاستقرار، بقدر ما يبتغي توسيع دائرة مكتسباته الحزبية ،والعسكرية ،وتحسين سجله الإنساني دوليا واقليميا، فإن مطلعين يؤكدون ،ان الرئيس مسعود وحزبه ،أضحيا يتهيبان من أن تسحب "الفلسفة الأوجلانيّة " ،البساط من تحت أقدام "المذهب البرزانيّ" ،في كردستانه والعراق ،لذا فإن الرجل ،الزعيم يسارع إلى مضاعفة الجهود ،ليس فقط عبر التضحية بالايزيديين ،أو من في ضعفهم من أبناء الأقليات، بل بذل كل الغالي والنفيس ،بغية عرقلة أو صد "المد الأوجلاني" الداهم ،وليس استطرادا : هل تكون شنكال ،هنا، مدخلا للفتنة الكردية الكبرى ،وتكون ،تاليا ، بشمركة روج آفا أداتها وآفتها، ثم لمن سيكتب النصر أ ل ايران ام تركية ،بمعنى؛ أ ل "الأوجلانية" ام ل "البرزانية" ،وكيف ستتلقى الأقليات بخاصة ايزيديو شنكال وبعشيقة والشيخان النزال الكردي / الكردي ،على رقعهم ،ثم.. ما بالُ القوى الدولية الكبرى، من الاجندات المذهبية والكردية ،هل تتعامى عن "النيران

الدامية" ،التي تقصف مناطق تعتبرها هي "مناطق نفوذ" مستقبلية لها، و كيف ستتعاطى مع هذا الصراع المؤلَّب كرديا وإقليميا ،أم ان "الإعداد التدميري " هذا، تم اصلا نسجه بمعرفة الدول العظمى وفي كواليسها ؟!.. الزمن قد يكشف الحقيقة ،لكن هيهات أن يشفي الطِعان !

مؤتمر أربيل " واللعب على ورقة الأقليات"

المؤتمر الذي عُقِد ،في الثامن و التاسع من شباط ،هذا الجاري❖ ،تحت مسمى :" مؤتمر اربيل لإبادة الايريديين والمسيحيين " ، في اربيل، ورعاه الحزبان❖ ❖ المتنفذان في العراق ،الحاكمان إقليمَ كردستان ،تصدى . هو المؤتمر . لمسألتين بارزتين : إحداهما تتعلق بالإبادة الجماعية والتطهير العرقي، والأخرى بمستقبل الايزيديين والمسيحيين في العراق، ويبدو من الأخبار التي ترشحت ،عن الأجواء والمداولات ،التي سادت المؤتمرين ، والمقاصد التي ارتفع دخانها ،يعلو فضاءات القاعة الفاخرة، التي ضمتهم : ان الهدف المضمر من ابتداع مؤتمر كهذا ، كان حزبيا بامتياز ؛ بمعنى ان الحزبين الراعيين والمالكين الزمامَ ، رميا الى تأبط "قضية الايزيديين والمسيحيين" ، والسير . من ثم . بقضية الأقليات العراقية ،إلى جنيف مقصوصةَ الجناحين ، وفق أجنداتٍ مُسبَّقة الصنع ، وضمان الكلام . تاليا . باسم تلك الأقليات ؛ سواء في جنيف أم سواها ، من المحافل الدولية او الإقليمية أو العراقية ، بلا مُنازِع ، وقد دلَّ على ذلك :

- ان تشكيلة اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، وكذلك أغلبية المدعوين كانوا ؛ من منتسبي الحزبين ، ومن المحسوبين على الحزبين ، ثم تنوّعَ الباقون ، بين نازحين لاحول و لا قوة لهم ،

وضيوف قادهم الموقف الإنساني النبيل ،فتضامنوا مع الأقليات ونكباتها بالحضور.

- عدم تجانس، بل تهاتر عناصر الغاية أو الهدف ، من المؤتمر وتنافرها في لوحة العرض؛ حيث ظهر واضحا ، ان فقرة البحث في جرائم الابادة ، كان مُسوِّغا ؛أي ذريعة ؛أي ورقة ضغط ، لدخول المؤتمرين ، إلى قضية " مستقبل الاقليات" ، بصورة صارخة ، و رغم استثقال إحدى هذه الفقرات للأخرى ،وعدم تطابقها لنواحي المضمون ، والآليات ، وتناسب زمن خلطها مع بعض ،هذا عدا عن مسألة التطاول ، على السلطات والصلاحيات ، بخاصة وان إيجاد ركن أو توفير أركان جريمة / جرائم الإبادة والتطهير العرقي وما دار في إطارها، أو تقفي معالمها وآثارها ومخلفاتها ، أو البحث في ملابساتها وظروفها ،أو توصيفها ـ وهي محتوى الفقرة الأولى ،التي تداعى المؤتمرون لأجلها ـ تدخل . أساسا . في وظيفة ومهام القضاء ، سواء كان محليا - داخليا أم دوليا أم مختلطا ، أو هي من صميم عمل منظمات حقوق الإنسان الدولية - الأممية ،التي قد تستنجد، في اتمام عملها ببعض الأشخاص الاعتباريين ،أو الطبيعيين ،المهنيين محليا، وعليه فأيّا كانت الجهة الخائضة ،أو المتحرّية ، فان السعي يستلزم حقوقيين مُشبَّعين ، بالقوانين الدولية ، والتشريعات الداخلية / المحلية ؛إن معا أو بصورة منفصلة،

وتستدعي كذلك خبراء وعاملين ، في حقول جمع الأدلة ،والتثبت من القرائن ،ومعرفة أصول التحري والتوثيق الجنائيين ، لا سياسيين وحزبيين ومن لف لفهم ، وإلّا فإن رائحة الطبخة السياسية تفوح وتعلِّم على الطباخين .

- تصريح عبر توضيح ،نُشر وأسند إلى " قوة حماية شنكال " الايزيدية ، بيّنَ الموقعون عليه : إنهم حضروا المؤتمر وانسحبوا ،وتعللوا في موقفهم ب " طغيان الطابع الحزبي الضيق " ، و " تهميش دور المقاومة الايزيدية "، و" تهميش دور المجلس الروحاني الايزيدي الأعلى " ، و افتعال " ما يمكن تسميته بالفتنة بين الايزيديين والمسيحيين " ، والسعي إلى استخدام دور الايزيديين فيه - أي في المؤتمر -" ديكورا أو واجهة براقة لتجميل صورة المؤتمر وأهله ".

- تذمر مطران السريان ، في الموصل وكردستان ،من الواقع ،وهياجه على الحضور ،جرّاء الحال التي وصلت الأقليات العراقية اليها ،وقدحه ،على شكل مساءلة ، بل مطالبته كل المسؤولين ،في الدولة العراقية بالاستقالة، مادام انهم لا يقوون ،على حماية مواطنيهم .

..ثم.. فالأسئلة الطافحة . ههنا . على عرض الحال . بعد ما قُدِّم له من تدليل . والتي يمكن أن يجادل بها . أي بالأسئلة - أحدنا المؤتمرين ،ومَنْ وراءهم ، الفقرةَ الثانيةَ المتعلقةَ ،بمستقبل

الايزيديين والمسيحيين ..لِمَ لمْ يتم تداولُ حاضر الأقليات النازحة ،واتخاذ ذلك الحاضر نقطة هامة ومفصلية ،نحو مستقبلها ،على جدول أعمال المؤتمر ..لِمَ تم القفز من فوق الحاضر إلى المستقبل ..أ لم يكن ممكنا ،إدراج فقرة خاصة ،بحاضر هاتيك الأقليات المنكوبة ،بغية البحث في سبل تحسين ظروفهم المعيشية ،وتنشيط أسلوب التعاطي ، مع واقعهم الصحي والخدمي والإنساني ،البائس في ترديه ،ورفع توصية من ثم إلى حكومتي الإقليم والعراق في بغداد، بضرورة التعجيل في تحرير الارض، التي توطنتها الأقليات ،مذ كان العراق ؟! ..أ لمْ يستشعر المؤتمرون الناطقون باسم أحزابهم والداعون إلى المؤتمر ،ان وضع الأقليات الطريدة ،إلى زقاقات كردستان والعراق ؛ سواء آوتهم مخيمات قسرية ،مفتقدة إلى الشروط الاساسية ، أم لا ، في تفاقم مطرد ،وان الحياة سئمتهم ،فآثر قسم لا يستهان به منهم الفرارَ، كلاجئين إلى دول غربية ؛حيث لا عودة ،وقسم آخر على شفا التهجير، إن لم يتم التعجيل في تحرير أرضهم ..أيعرفون ذلك ،أم ان الحزبوية والشللية، قد أظلمت عنهم البصر والبصيرة ؟!..أيعلمون ذلك، أم ان التفاوض على المستقبل والمصير ،مع نازحين أشبه بمعتقلين أو اسرى في عراء وأزقة كردستان، هو الأهم ؟! ثم أيعلمون، ان الاكمة هتكت ما وراءها ،من مقاصد أو تعّمد في تأخير تحرير الأرض ،والاحتفاظ

بأصحاب النزوح القسري ،من الأطفال والشيوخ والمرضى والثكالى ، كرهائن للتناوش الحزبي على مستقبل تلك الارض ؟! أيعلمون ان شعارهم المضمر" تحديد المصير قبل التحرير" قد تكشّفَ ؟! مِنْ ثم و في هذا المنحى ،منحى التناوش الحزبي على مستقبل الأقليات ،أفاد " مراد قره يلان" ؛عضو منظومة المجتمع الكردستاني في حديث له متلفز عبر فضائية "روناهي تفي " : " ان على حكومة اقليم كردستان ان لا تهمش التنسيق مع قواتنا على الارض " وأضاف : " واذا لم تغير القيادة الكردستانية موقفها فإننا سوف ندرس في القيادة خيار الانسحاب من جنوب كردستان " ويقصد بجنوب كردستان ،الإقليم هل رمى "قره يلان" ، بطريقة غير مباشرة ،إلى ما تدبره الغرف الخلفية ،لأحزاب إقليم كردستان للأقليات ؛وبخاصة للايزيديين في شنكال ،وأدرك الرجل ان حزبه ؛ حزب العمال الكردستاني ،ورغم تضحيات قدمها مقاتلو الحزب . كما أشار "قره يلان "نفسه . يُحضَّر له أي للحزب أنْ " يخرج من المولد بلا حمص " فزعقَ يعترض على الحرمان والجحود !.. أيّا كان الموقف ،الذي غده لناظره قريب ،ورغم كل مايُدبَّر ويدار، فالسؤال الذي خلَّفه المؤتمر معلقا : أسيكون المؤتمر، بداية دخول إلى فتنة ،كما ألمح إلى ذلك بيان "قوة حماية شنكال" أم لا ؟ بمعنى: أ سوف تتفق الأحزاب الكردية المتنفذة ،فيما بينها

على صيغة توافقية ،تخدم الواقع الإنساني ،ومصلحة وظروف الأقليات في العراق ،وتلزِم بالمتفق عليه المكونات العراقية، أم ان الصيّغ ستتعدد ،وفقا للأنا الحزبية ،وستكون تاليا مدخلا إلى شقاق كردي / كردي على الحصص والأسهم والأنصبة ،بصورة مُستفحَلة يصعب معها تدارك الشقاق الناتج ،ويفتح الباب من ثم وبناء عليه ،على مصراعيه على دائرة صراعات مفتوحة أصلا: سنية / كردية ،كردية/ شيعية ، عربية / كردية ،أو نزاعات بمسميات قد تجهَّز على أرض تلك الأقليات وبمناسبتها، بخاصة وان للجميع ذرائعَ في التدخل ،تضارع في إقناعها محاججة جحا بالمسمار .

يبدو ان داعش جاءت بنقم ،ولن تخرج إلّا بنقم أدهى ،لاسيما وان التركة ؛تركة داعش الثقيلة، تستدعي مُصفيّا وورثة و أنصبة ..من سيكون المصفي ومن الوريث وكم سيكون النصيب ؟! التنازع لاح وهو ليس إلّا على الأدوار اذاً والحصص ..التنازع طفا وداعش ما يزال يمرح ويعبث ويقوى .

لا يسع السرد هنا إلّا ان يختم بسخط نيافة المطران "داؤود شرف "؛مطران السريان في الموصل وكردستان ،على قاعة المؤتمر والحضور والعالم و ..العراق ـ حسب تسريبات فيديو تناقلتها شبكات التواصل الاجتماعي . الفيسبوك . حيث تساءل نيافته قَرِفاً .." هل يوجد شرف في هذا العالم " فأجاب هو نفسه

و الإحبـــاط يحاصـــره ب.." لا أعتقـــد " ثـــم اســـتعلمَ مملوءا بخيبـة ظـن .. " هـل يوجـد شـرف للحكومـات المتتاليـة في بغداد".. فضفض المطران المُطارد عن معاناة الأقليات ثم ختم ب "عيب.. ما اقول غير عيب.. ويكفي بقى .. مهزلة صار هذا البلد مع الأسف ..مهزلة " واقتعد من يأسه وقلة الحيلة كرسيه يراقب .

أخيرا ليس للأقليات العراقية اذاً خلا أن يكرر أبناؤها حيال أصحاب الأجندات تقريعةَ "نيافة المطران ".."عيب ..ويكفي بقى"

*. المادة منشورة بتاريخ 2015 / 2 / 14

**. الحزبان ؛ حزب البرزاني والطالباني

همسات عن شنكال لأذن هولير

الدم الذي سال أو أسيل .. الرؤوس التي بُترت فعُرضت مع سائر الأعضاء مقدّدة أو متصلة ..الأطفال الذين يُتموا أو شُردوا أو تاهوا أو تمكن الموت لسبب أو آخر منهم.. النساء: الأمهات والصبايا اللائي سبين إلى غرائز الطواغيت والنخاسين أو اغتصبن على مرأى ذويهن ..الدور التي تهدمت على رؤوس من لم تمكنهم قواهم من الفرار .. الموتى /الشهداء الذين تفسخت بالمئات إن لم يكن بالآلاف رفاتهم، فنشرت رائحة الموت والفجيعة.. الفزع الذي عمّ ، فاستولى على الناجين ،النازحين وذاكراتهم، من خزن المآسي والفواحش والآلام ، فضلا عن إسلام الإكراه الذي نعق به الدواعش من العرب والكرد بالترهيب لأسرى شنكال في معتقلاتهم.. ثم الإبادات الجماعية الشاملة والمجازر البربرية ،التي لم تكن بغية الباغي منها ،سوى تغيير معالم الجغرافيا وإنسان وحضارة تلك الجغرافيا ..هل يذهب هذا الذي تقدم وسواه مما هو أدهى و لم يلم به هنا السرد سدى أو هكذا مرور الكرام ألَا يتفكر القائمون على الأمر في هولير : هل ما حدثَ حدثٌ عابر كي يمر عابرا ، هادئا أو من خلف الكواليس وهل ثمة بعدُ كواليس تستر ؟!

ألَا يعلم من في هولير انهم لدى اقتطاع الدواعش الموصل عن

كيان العراق أعلنوا - الواو تعود على من في هولير وليس الدواعش - إنهاء الإلتزام بالمادة ١٤٠ وتعقيداتها ثم قرروا الحاق شنكال بالإقليم هل غفل عنهم انهم أخضعوها لنفوذ البشمركة بغاية حمايتها والدفاع عن أرضها وعرضها وآمنيها وسوى ذلك من المزاعم الخائبة وإلّا فأين السكينة المزعومة من هولير التي فتحت العيون على كردستانية شنكال و اختلاف معتقد أهلها بالضم ثم فرت قواتها العسكرية والاستخبارية والحزبية بغتة تحت جنح الليل والشنكاليون نيام بلا أدنى اشتباك ثم ..من الذي أصدر قرار الانسحاب بلا اشتباك أصلا وهل كان القرار سياسيا / حزبيا هوليريا أم عسكريا ميدانيا ولمَ لمْ تُطلَب النجدة الكردية أو العراقية او الدولية أو الأممية قبل أن تسير شنكال إلى قاب قوسيها من الحتف أو أدنى..

من جهة أخرى هل ثمة وراء إفراغ السهل والجبل أي هل لبعثرة الديموغرافية وإعادة تشكيلها عند اللزوم أو بناء على الطلب علاقة عند هولير بتسليم شنكال النائمة ، المنومة.

إن المقتفي ذا الحصافة – يا مَنْ في هولير - ليشوبه الإرباك حذاء شنكال والأحداث الدامية التي أنهكت فانتهكت ويدرك معكم إن تفكرتم ان لجنة محلية كردستانية أو عراقية غير وافية ولا مؤهلة للتحري والتقصي عن ، أو التحقق من ، فالكشف عن الفاعل أو الفاعلين وتعقبهم وتحديد المسؤولية أو

الغوص من ثم في الحقائق والظروف وتقليب وجوهها وقرائنها وتغليب أدلتها بعضها على بعض بدقة وشفافية وحياد وموضوعية واستقلال. والسؤال الذي يمكن أن ينتاب هذا المقتفي هو ماذا لو اعترض المحققين المحليين انسدادت ما،توقف أو تعطل أو تعرقل التحقيق أو تسيّره إلى أبرياء .

الأمر برمته رهن أمر جناب هولير وقراره ..فالحقائق إن كنتم تبغون لها ان تنجلي لا يفكك طلاسمها إلّا تحقيق دولي أو أممي ،مهني، مستقل ،محايد فشفاف .

قهر سيمون؛الطفلة الخطيفة بين القانون والواقع والتداعيات*

مدخل حقوقي :

نظرا لضعف جانب الأطفال وقصر حيلتهم عن المطالبة بتأمين حقوقهم ،سعت التشريعاتُ الدولية الخاصة بحقوق الانسان ،إلى ضمان امتيازات للطفولة ،فأفردت اتفاقيةَ حقوق الطفل ،ملحقة ًببروتوكولين اختياريين، بغية تأطير حقوق القصر وغير البالغين هؤلاء، بصورة تخلو من كل تجاوز ،وتبرأ من أي تعسف ،وتترفع عما يمكن أن يحمل استغلالا او يُظْهِر تمييزا أو يُخلّف تحيّزا ،حيث تم التأكيد في الاتفاقية وبروتوكوليها ،على حقوق كاملة غير منقوصة للناشئين الواعدين :

" أ . في البقاء والنماء

ب . في الحماية

ج . في المشاركة" وفق ضوابط تصونها ؛أي تصون الحقوق من أي بتر، أو تجزئة أو تفاوت أو انتهاك أو جرح أو إضرار أو تأويل ،خارج المراد منها ،وترسّخ بعد ان تصون ،مصلحة مثلى لمن لم يبلغ بعدُ الرشدَ ،في سبيل انتاج بمعنى خلق طفولة متوازنة، ذات حماية من تعقيدات الحياة ،وعُقد البالغين ،لذا فقد جاءت النصوص الدولية في هذا السياق آمرة، وصيغ المخاطبة فيها

وجوبية، ودلالاتها قطعية ،ولغتها واضحة ،لا تحتمل مداخل ولا تخريجات خارج غاباتها ومساراتها واسباب سنها وصوغها، فالمادة" ٣٥ " من اتفاقية حقوق الطفل، دلت على منحاها الوجوبي ولهجتها الآمرة ،عبر الابتداء ب :" تتعهد الدول الاطراف بحماية الطفل من جميع اشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين ....."،ومن خلال نهج هذه المادة الإلزامي " تتخذ لهذه الأغراض الدول الأطراف بوجه خاص جميع التدابير الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع استغلال الطفل في الدعارة "،والممارسات الجنسية غير المشروعة ،أو اكراهه أو حمله بمعنى تشويقه عليها .

والصبغة الآمرة ذات المسعى الوجوبي الناجمة عن توافق ارادات دولية تأتي. وهي تحمي مصلحة عليا/ مثلى. لصيقة لا تنفك. كذلك . عن المادة ٣٥ من الاتفاقية ذاتها ،من أجل تحصين الطفولة ،وتحسين أمن الأطفال عبر النص على : " تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الوطنية الملائمة والمتعددة الأطراف لمنع اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم لأي غرض من الأغراض وبأي شكل من الأشكال " ،كما وان الاتفاقية الدولية ،وهي تعزز حزمها وجزمها ،لا يفوتها أن تستحضر في المادة ٣٦ مسألة عدم المساس برفاه الطفل ،حيث قالت :" تحمي الدول الأطراف الطفل من سائر اشكال الاستغلال الضارة بأي جانب

من جوانب رفاه الطفل " ،بل ولم تكتف اتفاقية حقوق البراعم هذه بذلك بل ألزمت الدول الأطراف

أن تكفل :

١ . عدم تعرض الطفل للتعذيب .

٢. عدم حرمان الطفل من الحرية بصورة غير قانونية .لتدلل في المحصلة انها . الهاء تعود الاتفاقية . تعبير عن توافق ارادات جادة وفاعلة ،وترتب من ثم وباعتبارها شريعة المتعاقدين ،التزامات تستوجب الوفاء ،وحقوقا تستدعي المراعاة بل عدم الخرق ،عبر مؤيدات هي اعتبارية بمعنى أخلاقية وانسانية قبل أي نعت آخر ،يمكن ان يسبق فيصف المؤيدات ،بيد ان ما يعيب النصوص الدولية ،هو افتقادها الى "قوة قانونية دولية "،تجبر المخل على تنفيذ التزاماته .

مدخل.. وإلحاق :

كي تثبت الدول جديتها ،لجهة احترام اراداتها ،عليها ان تلتزم ولو نظريا في دساتيرها وقوانينها الوضعية الأخرى ،بالتشبع من مقاصد ،بل مرامي ومضامين التوافقات المُجمَع عليها دوليا، وإلّا فإنها تظهر للعيان الدولي ،إن صح التعبير ،غير جادة في خوضها التزاماتها التعاقدية، التي أبرمتها بإرادة حرة هذا من الناحية النظرية ،لكن ما حال الواقع العملي ،وهل مجرد النص في دستور دولة ما ،تضمّن قوانينها الداخلية على ما اتفق عليه

دوليا، كاف لإثبات الصدقية بل الجدية، في اتيان هذه الدولة ذات العلاقة تنفيذ تعهداتها، التي تم التعاقد عليها ،وما الضامن ،في حال احتكار السلطات وغياب المؤسسات الديمقراطية ،على أرض الواقع في هاتيك الدولة.

العراق ـ بخاصة كردستان واتفاقية حقوق الطفل :

للبيان ان البحث هنا يقصد العراق وذلك :

ـ للخوض في قضية سيمون ،ذات الحول الثاني عشر.

ـ لوجود انتهاكات مسجلة صارخة ويومية ،لحقوق الانسان بعامة وحقوق الطفل بخاصة في العراق.

سيمون بين التداعيات والنصوص والتكييف :

سيمون عراقية /كردية ـ ايزيدية الدين تولد ١٨.٠٧.٢٠٠١ تم ـ حسب الروايات الانترنيتية ـ خطفُها واغتصابُها ، من قبل المدعو حسن نصر الله ،عراقي كردي مسلم ،الذي عمد إلى اشهار اسلام سيمون ،بغية تأمين "مظلة شرعنة "،تسهّل اجراءات السير بمعاملة زواج مسلم بغير مسلمة .

وقضية سيمون ذات ابعاد "مركبة " أليمة ،وذات تعقيدات خادشة للضمير الإنساني ،لجهة سِنّها واغتصاب طفولتها ،ولعل أسهل تلك التعقيدات ،هو اختلاف اسم الضحية الخطيفة الأول ،وتأرجحه بين سيمون وسيمان ،والإشكال الآخر غير السهل طبعا

ـ وهو ذو بعد حقوقي . والذي يلي مشكل الاسم ،هو الاختلاف على العمر : حيث ثمة من راح إلى انها في الحادية عشرة ..ومن قال بالثانية عشرة ..ومن أصر ان "العمر يفوق الخامسة عشرة" . وحبل المزاعم والروايات ،ما يزال لجهة الاختلاف على غاربه، لكن الأمر ،رغم إشكاله وأحوال اختلافه ،مقدور عليه إلى درجة كبيرة قانونيا، فالاسم مرد حله هو سجلات النفوس والأحوال المدنية ،وكذلك العمر يمكن تحديده أو مقاربته عن طريق الفحص الطبي، ذي الحياد والدقة الحرفية ،والواضح ان الاختلاف في روايات العمر ،يدلل على مهارة قانونية وبهلوانية في الصنعة الحقوقية ،يلعبها كل ذي مصلحة ،وذلك لأن العمر يرتب عواقب ،ويقاس على أساسه معطيات ،وتقدر على هوى ظروفه تكييفات ،وتوصّف به أفعال بل تجرم وتتم المعاقبة عليها ،لذا فكلٌ كما هو واضح يبني حجج روايته أو هكذا يبتغي ،ويسبب دفوعه والأسانيد وكذلك مؤيدات مزاعمه ،وفق العمر لمثلث من الأهميات :

ـ الأهمية الأولى :ان قانون الأحوال الشخصية العراقي ،يجيز الزواج لدى الثامنة عشر ،ويفوض الولي وهو في حالة سيمون القاضي الشرعي لدى الخامسة عشر .

ـ الأهمية الأخرى : ان قانون العقوبات العراقي ،يجرّم فعل التعدي على القاصر ،ويعاقب على الفعل الجرمي بعقوبات

،تتأرجح في شدتها حتى تصل إلى الحبس خمس عشرة سنة ،أو الاعدام حسب الظروف .

- والأهمية الثالثة ،وهي ذات اعتبار انساني تتمثل في السعي ،إلى كسب أكبر قدر ممكن من التضامن والاستقطاب .

اخفاق واعتراف:

على هذا السعي أن يعترف بإخفاقه ،رغم المحاولات الحثيثة والجادة في الضلوع ،ولو بشيء يسير من النصوص ؛سواء الدستورية أو القانونية المحلية ،التي تُعنى بالطفولة في كردستان ،بغية الاستشهاد بها في واقعة سيمون ،لهذا السبب وباعتبار كردستان فرع من الكل العراقي، واقليم في الدولة العراقية الاتحادية ،وتتحمل بكونها جزءا من كل، التبعات والالتزامات الدستورية والتشريعية الاتحادية في العراق، ويسري عليها تاليا ،وفقا للقواعد والأصول الناظمة ،عراقيا للعلاقة بين الاقليم والمركز ،كل ما يسري على العراق كدولة اتحادية ،من مسئوليات حيال مواطنيها في الداخل ،أو في الخارج ،لذا فان الحركة ،ههنا ،ستقتصر بكل أسف على ما أبداه المشرع الاتحادي في العراق ،دون المحلي الكردستاني حذاء الطفولة ،لكن قبل الغوص في ذلك، ينبغي ومن باب الإنصاف الإقرار ،ان سيمون حالة تدلل على مئات الحالات ،بل على ظاهرة تستفحل ،الا وهي" انتهاك الطفولة" ،ليس في كردستان وحسب ،بل في

العراق وعموم البلاد العربية ،وأكاد اقول الاسلامية .
فالعراق الذي انضم إلى اتفاقية حقوق الطفل مؤخرا ،وارتضى بتبعاتها وتفاصيل الحقوق المندرجة فيها ،حَسَّن شارعه ،ولو نظريا ،صورته إزاء الطفولة ،فنص على كفالات قانونية وحمايات دستورية ،كان استشفها هو الشارع من المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان بعامة، وحقوق الطفل بخاصة ،حيث التزم في المادة" ٢٩ أولا . ب " ب :" تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم " وحظر حيث استشف في المادة ٢٩ . رابعا العنف بالقول :" تمنع كافة اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع ".
كما سن استمرارا لتجميل صورته قانون رعاية القاصرين رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٠ ،وراعى شئون الطفولة في قانون الإدعاء العام رقم ١٥٩ لعام ١٩٧٩ ،وأورد أحكاما خاصة بغير البالغين في القانون المدني، وحدد كما مر سابقا عمر الزواج في قانون الاحوال الشخصية بالثامنة عشر ،وأجازه لدى الخامسة عشر بعد إجازة الولي استثناء ،وجرّم خطف القاصرين وعاقب على ذلك بعقوبات شديدة .
مما يعني ،ان النصوص العراقية اذا ما قورنت بالسويسرية أو الالمانية أو الإفرنسية ،لضاهتها من النواحي النظرية ،أو حتى

تفوقت عليها في رأفتها ،ووداعة انسانيتها ،ومراعاتها للحقوق ،وهجرانها لكل عقوق ،او تجاهل ،او تنصل ،او محسوبية ،بيد ان الواقع يكشف بلا تحرج ،عن زيف كل مزعم ،ويفضح دون محاباة ،صنوف الادعاءات التي يتمذهبها ،كل متشدق بحقوق الانسان ،وذلك لإن النصوص . وفق مصادر تعنى بحقوق الانسان . تُقدَم وتُؤخَر وتُعطَل ،او تطبَق وفقا للمصالح والأهواء وأصحاب الامتيازات إلى درجة يمكن فيها للنص الواحد ،مهما بلغ من سمو درجته، ان يلقى إعمالا أو هجرانا ،حسب مقترفي الأفعال وأشخاصهم وأحوال اقتدارهم .

الواقعة وكردستان :

لاشك ان الفعل شائن باعتباره استهدف الطفولة ،ودوافعه انانية ناتئة ؛لكونه خرج عن الآداب والقيم والأعراف الإنسانية ،وعواقبه وخيمة غير محمودة؛ لتطاوله على الأخلاق والقوانين والأديان والفلسفات والرؤى الموضوعية ،التي لا تختلف ،وإن اختلفت الأزمنة والأمكنة ،في استهجانها وتجريمها وإدانتها لفعل كهذا وأيما إدانة.

وهو بلا ريب أربك العراق كدولة ؛لجهة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته ،وتعهداته في الخارج والداخل ،إن كان يحترم على أرض الواقع تلك التعهدات، كما انه . وهنا حطنا الجَمّال . أثقل على كردستان فمهد بل أحدث شرخاً في علاقة الكردي

غير الايزيدي بأخيه الايزيدي ،الأمر الذي دفع بالبرلمان الكردستاني ،وهو يستشعر الخطورة ،أن يخصص . على ذمة المنشور انترنيتيا . بضعا من وقته، لتجاذبات المسألة ،ثم يتراجع ما أن يستهول الأمر ،ويتحفظ على إبداء موقف جاهز ،فيحيل العبء بكل ثقله على القضاء وحده، حيث آثر حل القضية بالطرق القانونية ،وفق زعمه المنوه إليه انترنيتيا ،عوض عرضه على جلسة نوابه، فما الذي كان يمكن ان يقدمه البرلمان الكردستاني، إزاء مّظلمة كهذه، قُدمت له . حيث أخمن . بناء على شكوى ،أو اقتراح أحد الأعضاء ؟ ثم هل يمكن اعتبار سكوته عن البت فيها تنصلا.. ألم يكن من واجبه ومن باب حماية الطفولة، أن يخرج بتوصية ما، على صورة استهجان ،أو عدم رضى أو حتى استغراب ..ألا يعلم البرلمان وأعضاؤه المشرعون فرادى وكتلا ،ان تقديرا او مداخلة ولو شكلياً عن قبته ،كان من الممكن ان يخمد حساسيات طفحت اجتماعياً ودينياً ،أو يسهم في تهدئتها بين الكردي/الكردي.. ثم ما الذي يعنيه بالطرق القانونية ،هل تمرر العبارة ايحاءات ما إلى القضاء ،وهل الطرق القانونية التي رمى إليها هي التي أوحت . على ضوء المذكور في موقع بحزاني نت . بإرسال وفود وجاهات، إلى عوائل الخاطف والخطيفة ،هل حملت تلك الجاهات إكراهات ما، ان لم نقل تهديدات ،ثم من باب حل المسألة بطرق القانونية ،إلى أي

مرحلة وصلت إليها الملاحقة الجزائية ،هل تم توقيف الخاطف مغتصب الطفولة ،وهل الخطيفة سيمون في مكان آمن من تعذيب تجويع أو ترهيب أو تعكير لبراءة عمرها ،وهل حقا القضاء في كردستان مستقل ،بل هل هنالك أصلا فصل للسلطات ،أم ان الدولة الأمنية المشبعة بالحزبية والعشائرية والشخصانية هي السائدة، في كنف" ديمقراطية متشدق بها" ،لا تقوم على المواطنة والحقوق.

وللتاريخ والتوضيح ،فإن هذا البحث المتواضع ،لا يتحامل و لا يستهدف اطلاقا النيل من الادارة الكردستانية وسلطاتها ،بقدر ما يريدها ،أن تحسّن من أدائها ،وأن تكون أهلا للسيادة التي تمارسها ،والشرعية التي تدعي إنها تمثلها ،بحيث تتحرر من المحسوبيات التي غدت تشوهها، وتنفتح بكل جدية على المحاسبة والمكاشفة والشفافية، وعلى ذهنيات الدولة المدنية الحديثة ،والسير نحو الديمقراطية الليبرالية والمواطنة ،بعيدا عن كل قمع أو ابتزاز، أو مصادرة ،أو تلاعب بالقوانين ،أو تهرب من تطبيق النصوص على حرفيتها ،ومقاصد شارعها ،ولإن الشيء بالشيء يذكر ،وحسب متابعات وتقفيات شخصية متواضعة، ثبت إن النائب العام المصري ،أحال العديد من المتهمين في دعاوى الزواج، من قاصرات إلى المحاكمة ،وأصدرت المحاكم المصرية ،حيث ثبت على عدد كبير من المأذونين والمحامين، الذين قاموا

بعقد قران تلك الزيجات ،أحكاما بالحبس ،كما وأعتبرها المحامي العام المصري ،جرائم من نوع الاستغلال الجنسي ،لذا وعليه ينفجر السؤال ،أين "المحامي العام" الكردستاني والعراقي الاتحادي ،و أين مواقفهم القانونية، باعتبارهم يمثلون صوت الحق في المجتمع ،أين مذكرات الاعتقال والتوقيف القانونية ،ثم ألا يشكل خطف قاصر واغتصابها فعلا مجرما عندهم ؟ .

الحديث لا ينتهي ،ولا يسعه أخيرا إلّا أن يستذكر قول الرسول {ص} ،حين جاء أبوبكر وعمر يخطبان فاطمة لعلي... "انها صغيرة" ، ويذكّر من ثم الخاطف وعاقدي القران الشرعي أو العرفي ،وكذلك القضاء والنيابة العامة في كردستان والعراق بمقولة نبي الإسلام محمد " ص" ... " إنها صغيرة"

سيمون ودبفوار:

لعل للصدفة يد ،في مطابقة الاسم الأول للخطيفة سيمون ، لاسم سيمون دبفوار ،ولعل للقدر كذلك يد أن تنشأ مشتركات بين "سيمون" و"سيمون" ،فدبفوار. سيمون سعت إلى التعبير عن الوجود ،وأسست مذهبها عليه، وكذلك الخطيفة . سيمون ، فتشت وما تزال لنفسها ولطفولتها المغبونة عن وجود، فهوت في انتفاء من وجود ،كما وتشترك السيمونان/ السيمونتان ،بإن دبفوار ألهمت سارتر وآزرته ،وان الخطيفة حفزتْ مئات الأقلام ،من المنتصرين لها في العراق وخارجه لتبني

قضيتها ،مع فارق ان سارتر كان ليبراليا خالصا في تمذهبه ،في حين إن من هبَّوا يدافعون عن سيمون الخطيفة ،تمظهروا محكومين بمشاعر متعددة ،ومستويات ثقافية وحضارية وإنسانية متنوعة، ولعل التدافع الفوضوي أحيانا لدى بعض المدافعين ،بل صدوره عمن لا يملك أهلية الخوض الثقافي، أو القدرة على المحاورة بالصورة المفترضة، أخل كثيرا ،فقضية سيمون ببساطة شديدة ،ليست في حلبة مصارعة حرة ،ولا في ساحة لخوض حوار بيزنطي ،بل القضية إنسانية بامتياز ،حتى لو تعددت صفاتها ،وتنوعت التوصيفات والأبعاد فيها ،وحتى لو استبطنت ،هي القضية عسفا ،أو خلّفت غبنا ،أو ألحقت ظلما ،فهي عادلة و"قضية رأي عام "بامتياز ،جاوزت حدود الجغرافيا والدين والعائلة ،وحلقت بإنسانيتها المقهورة ،إلى فضاءات أرحب ،تليق بها وتشرعن جوانبها الأخرى ،وإن خاض أحيانا غيرُ المتقنين من أهلها في بحرها .

❖ المادة منشورة بتاريخ ٧ / ٢ / ٢٠١٣ .

رجل الاعمال الايزيدي داؤد شمو أسيرُ جهاتٍ حكومية ام مجهولة*

الميليشيات باتت تتحكم في مفاصل الدولة ،وتحكم قبضتها دون إذن دستوري قانوني ،على السلطات الرسمية في الدولة العراقية ،بصورة لم تعد تخفى على المراقب .

وغالبية هذه الميليشيات ،تنطلق من "أجندات خارجية" ،وتتعامل مع المواطن العراقي ،بروح فوقية ،وذهنية "عصاباتية "منفعية ،ولا تلتفت إلى الكفاءة أو الأهلية أو المواطنة الصالحة ،أو ما يقدمه المواطنون في أي ميدان كان من خدمات إنسانية عظيمة لوطنهم العراق.

ولهذه المليشيات ،أن تقدم على اختطاف أو قمع أو إبادة أو قهر ،أي فرد أو جهة ،بمبرر حقيقي أو مفتعل ،أو حتى دونه .

ولكون العراق دولة "ميليشياتية "فإنه ينبغي على كل رجل فكر أو سياسة أو تجارة أن يحسب على واحدة من هذه الميليشيات وإلا فمصيره لن يكون أفضل في المعاملة مصير رجل الأعمال الإيزيدي المختطف أو الأسير "داؤد شمو".

دعوة إلى التضامن وفك الأسر :

المكونات العراقية ،وأحزابها وعشائرها وسلطاتها ،وجماعات المجتمع

المدني ،وكذلك أئمة الفتيا والرأي والعقل والسياسة، لدى كل المذاهب والأديان والنخب الوطنية ،في العراق مطالبة ،على اختلاف مشاربها ،ومسمياتها ،ومفاعيلها، وانتشارها ،وصلاحياتها ونفوذها ،بتحمل مسؤولياتها الوطنية والأخلاقية والانسانية ،بصورة جادة ،والسعي . من ثم . حثيثا ب لا توان أو مواربة ،إلى إنقاذ حياة وحرية أخيهم ،في المواطنة والانسانية ؛ "داؤد شمو" وصون آدميته ،فالرجل تاريخه آمن ،مسالم وفاعل ،يشهد على البناء والوفاء ل تراب وهوية العراق؛ حيث أترابه في الميدان التجاري وإدارة الأعمال يشهدون :انه كان ذا أفكار فذة ،في انعاش وتطوير عجلة الاقتصاد العراقي، ومناهضة أزمات الركود والكساد، والتضخم والانكماش في هذا الاقتصاد ،فالسياسي والاقتصادي ؛"مهدي الحافظ "عبّر على الفور ،في شريط فيديو مصور ،منشور على صفحة "بابل" الالكترونية، عن سخطه وقال:" هذي مو دولة في العراق ..هذي معناه استباحة لحرية البشر ..لحقوقهم ..لإمكانية مساهمتهم في تطوير القطاع الخاص " . وأشاد "الحافظ "بكفاءة الرجل المختطف ؛ الأسير :" معلوم لدى وازارة السياحة ولدى الحكومة بإنه صاحب آراء ومشاريع مهمة في تطوير العراق " . كذلك فصّل "الحافظ ":" داؤد شمو ايزيدي لكنه عنصر مفتوح يحب الوطن والمواطنين من جميع الطوائف ". ولكون هذه الظاهرة ليست بسيطة كما

أشـار إليهـا "الحـافظ" وأكمـل يغـص بالبكـاء: " لا ينبغـي الاستهانة بها ". فإن الحكومة العراقية ،معنية بالكشف العاجل ،عن مصير رجل الأعمال المختطف من وسط بغداد ،ومكلفة لاعتبارات دستورية وقانونية ،في الحفاظ على أمن وسلامة وحرية مواطنيها ؛ومنهم داؤد شمو، التزاما بالمادة (١٥) من الدستور العراقي ..بل ان تلك الحكومة ملتزمة ،بحماية كرامة وانسانية عراقييها ؛سندا للمادة(٣٧ . اولا وثانيا)من الدستور نفسه، وفي جميع الأحوال ،سواء أكان "داؤد شمو" معتقلا لدى السلطات العراقية ،أو مختطفا من قبل إحدى الجماعات المسلحة ،المتنفذة ،أو عصابات المال في العراق ،وأيا كانت أغراض الخطف ،إنْ ابتزازية ،أم انتقامية تتعلق بالعمل أو الانتماء أو الدين أو المحسوبية ،وأيّا كانت الجهة الميليشاوية الخاطفة ، فإن الأمر سيان لجهة التزامات الحكومة العراقية ؛فهي ليست في حل من "مسؤولياتها الوجوبية "،بل يقع على عاتقها ،ويكون من صميم واجباتها ،التحري الجاد والمثمر ،والكشف العاجل . من ثم . عن الواقع الذي آلتْ اليه حال السيد "داؤد شمو" ،وإلّا تكون قد صدقت مقولة" الحافظ" :" هذي مو دولة في العراق ..هذي معناه استباحة لحرية البشر"..

❖. المادة منشورة بتاريخ ٢٦ / ١١ ٢٠١٦

مدخل مبعثر في ...
متفرقات مبعثرة
من قهر وأنين :

١ . عدالة الرافدين الرسمية تنحدر إلى ...

إعدام ضحية بمعنى ناجٍ ايزيدي وكأنه من داعش

"خالد سرحان الايزيدي قضية رأي عام "

٢ . في..."پروپغندا" داعش والإرهاب "فضائية الجزيرة " أم

إعلام داعش ..شنكال مِثالا "

٣. في داعشية المخيمات ومسلوبية الناجين المهجرين

عواصف شاريا وتقصير كردستان

٤ . في ...وصاية ذوي القربى على ذوي الإبادة

جعجعات كفاح محمود أو عقوقيات

٥ . في هيام سبية بد اعشي أو ... قصة حب داعشي لسبية

٦ . ثرثرة على ضفاف "الناجيات الايزيديات واطفالهن"

٧ . على ضفاف((ابناء الدواعش))وفتوى المجلس الروحاني

الايزيدي

" عدالة الرافدين" الرسمية
تنحدر إلى... إعدام ضحية؛
بمعنى ناجي ايزيدي ،
وكأنه من داعش

خالد سرحان "الايزيدي" قضية رأي عام

اعتقد الشاب الايزيدي ؛خالد سرحان ،ما ان بلغ "زاخو" اقليم كردستان ،بعد الذي تلقاه من إبادة، استهدفته وكل ايزيديه ،بالقتل والسبي والتهجير ،والاكراه على تغير الدين ،وتلويث عقول من في عمره من الناشئة ،المستولى عليهم بالفكر الجهادي التكفيري ،انه غدا واهله في مأمن من أنياب الإرهاب ،لكن ظنونه لم تصدق ،فسرعان ما عصفت رياح محكمة جنايات نينوى بما أمله ،إذ لاحقه قضاة تلك المحكمة تجنيا ،وجرّموه بعد توقيف تعسفي دام قرابة سنتين ،بفعل لا علم ولا ضلوع له البتة به .المضحك المبكي ،ان خالد الضحية هنا أدين وعوقب بالإعدام ،بموجب "قانون الإرهاب "،الذي لم يُسَن أساسا في العراق للمقهورين الايزيديين .كيدية التجريم عبر استغلال قوانين الدولة ،لم تعد تخفى على أحد إذاً ،ومقتفو حقوق الإنسان يلاحظون ،ان قرار تجريم ومعاقبة واحد مثل خالد ،لم ينم إلّا عن ذهنية جهادية تكفيرية سلفية، فالعراق ،بحسب هؤلاء ،ما يزال كدولة وسلطات ،مغمورا ب "خلايا" و"أوصال" و"أفكار" و"عقول" داعشية، لا يتورع عناصرها ،و متبنو عقائدها عن قلب الحقائق وتحريفها ،وتلفيق الأباطيل، واقتراف الكبائر بحق المستضعفين ،وإساءة استخدام السُلط ،بل الاندفاع متخفين وراء

تلك السلط ،إلى تقويض أركان الدولة العراقية، ونخر ما تبقى فيها من مظاهر للمواطنة والإنسانية ،ويتحفظ أولئك المراقبون ،فقرار الإدانة لم يدوَّن إلّا بحبر تكفيري ثأري متحيز ،وشاهد التحفظ ان "الشك" يهلهل وسط مجريات ووقائع وتفاصيل الدعوى ،بينما تغاضى القضاة عن الإحساس به ،كمسلمة نظرية وعملية كبرى، تنهض عليها العلوم القانونية ،والقضائية ،والفقهية في العراق والعالم .المتحفظون يعيبون على القضاة تدليلهم الفاسد، ومخالفتهم لأبسط قواعد العدل والعقل والمنطق البشري السوي، و يستنكرون الاستخفاف بالعدالة و"النظام القانوني" ،اللذين استقرا على إنْ: " لا جريمة اذا أصبحت الأدلة يشوبها الشك وتحيط بها الشبهات وان الشك يفسر لمصلحة المتهم والحدود تدرأ بالشبهات "في العراق.

أدلة "الشك" والبراءة : المقتفون أنفسهم يسجلون ،ان المحكمة أجهضت عن عمد ،في قرار الإعدام ،تقدير وتقييم بيّنات ومعطيات، ووقائع وشهادات وقرائن وأدلة منتجة ،احتواها الملف ،إن بصورة رسمية أو إيحائية، فالقضاة لم يلتفتوا ،مثلا، لدى المناقشة في القرار، إلى شهادات إدارة ،ورجال أمن ،وسكان "مخيم قاديا "/"زاخو"،المبرهنة بلا لبس ان" المحكوم عليه" ،كان ينشط وقت ارتكاب الجرم، على مرآى حشود كبيرة ،في استذكار ابادة شنكال؛"سنجار"في هذا المخيم، حتى احتجزه مؤقتا رجال أمن

المخيم ،بذريعة تصويره الفعالية الحزينة والغاضبة ،دون إذن مسبَّق .وهنالك من يتساءل، بنبرة لا تخلو من تهكم: هل ثبت للقضاة المبجلين، ان المحكوم عليه امتلك وقتها بساط علي بابا مثلا ،أو حاز مصباح علاء الدين، أو تحول إلى مخلوق خارق، فظهر عضويا وعيانيا ،يساهم في زاخو في الاحتفالية التأبينة ،ويشترك في الآن عينه ،على مبعدة ٢٠٠ كم ،في "مجمع خانصور"،في القتل؟ ويتابع المتهكمون: كيف قفز القضاة، على تقدير قرائن" الزمن" و"المكان" و"المسافة" ،هل خذلتهم فطنتهم؟ .هذه تساؤلات للحقيقة مشروعة ،فالمحاكمة لم تكن عدا قرقوشية ،وإلّا كيف راق للقضاة ،ان يتخلفوا في قرار يقضي بالإعدام ،عن إبداء مناقشة حقيقية وجادة، لأقول المحكوم عليه، وطلبات ودفوعهم محاميه ،ثم كيف تقرر الإعدام، على مجرد مزاعم أدلى بها شاكٍ مصاب، كان يرافق المغدور ،نقلا عن "أهل المنطقة"، ألم يكن من واجب المحكمة، ان تتحرى عن قرائن وأدلة ذات مفعولية، لمَ لم تسع إلى تفكيك طلسم "أبناء المنطقة "،إلى عوامله الأولية ،وتستفسر، من هنالك ،عن اسمائهم ومحال إقاماتهم وتفصيل هوياتهم ،ثم هل شوهد المحكوم عليه حقا يقود سيارة ؟.الظاهر ان شمو سرحان، نفى على فضائية كردية، الزعم ب "صلاحية" ولده للسياقة بتحد: "انه معتقل وللمحكمة التثبت، بمعرفة أهل الخبرة والاختصاص من ذلك."

في خلفية القضاة وأهلية الشاهد: ينحدر قاضيان من سنجار، ويتمذهبان ب"السلفية" ،وفق قائد قوات ايزيدية في سنجار الجبل؛ "قاسم ششو"،الذي اتهم اعدادا من" عوائل "القاضيين و عشيرتيهما، بالتطرف ودعم داعش في الغزو على الايزيديين، وإذا صدقت اطلاقات"ششو"،فإنها تعرّي الدوافع التكفيرية للقضاة، في الاعتماد على مزاعم غير قطعية، أساسها" الاشتباه" ،ل"شاهد منفرد "افادته "نقلية افترائية" ،ثم غير مفيدة لظروف: أولها انه روِّع بصدمة نفسية ،اثر تعرضه لعملية ارهابية، أودت بحياة قريبه واصابته بطلق ناري ،وما يزال يفتقد إلى التركيز والتوازن النفسي ،ويقاسي" اضطراب ما بعد الصدمة" ،وثانيها ان وازعه العشائري ،يحتم عليه كموروث عرفي، الثأر ولو ب"التجني الكيدي "،وثالثها ان الشهادة تفتقد الى قرينة ،ولو بسيطة ،تعززها ،بل ثمة دواحض كثيرة تكذبها ،وتفضح من ثم "نزعات" قضاة خالفوا مهنيتهم ،وصدّقوا مثلا لا حصرا ،ان المحكوم عليه نصب مع آخرين" سيطرة " ؛أي "نقطة تفتيش "،وهم يعلمون يقينا لكونهم ينتمون للمكان ،ان سنجار وقراها وتجمعاتها ونواحيها ،أفرغت منذ غزوة داعش كليا من ايزيدييها ،وباتت الى اليوم ساحة صراع مفتوحة ،يسيطر عليها قوى ومليشيات وأحزاب عديدة متنازعة ،لا يؤذن حتى للنملة ان تدبَّ ،على تلك الأرض دون موافقة ،فضلا عن نصب "سيطرة."

المظلومية تحولت إلى "قضية رأي عام" : مغدورية خالد ،عبرت لمرارتها حدود العراق ،وتحولت بمبادرة من شخصيات وجمعيات ومنتديات ايزيدية ،فاعلة وموزعة في أوروبا ،والولايات المتحدة ،ودول أخرى ،وبتضامن جاد من أصدقاء ،تتعدد صفاتهم ،تتنوع وظائفهم ومفاعليهم في تلك الدول ،إلى "قضية رأي عام "في العراق والعالم ،وباتت" الأروقة الأممية "تتداولها في إطارها الإنساني ،وتسعى جاهدة نصرتها.

التمييز وما بعده : العيون كلها في الداخل والخارج ،تشخص إلى عدالة "محكمة التمييز" ،تترقب تقرير فسخ "الظلم" ،وإعادة الملف الى محكمة نينوى لتصويبه. و"محكمة التمييز" ،ههنا ،أمام امتحان عسير ،ويعول كثيرا، رغم تفشي الفساد والمحسوبية و الشللية ،والمليشياوية والعصبية والتحيّزين الديني والمذهبي ،على نزاهة وحيادية ونباهة قضاتها ،ودقة حرفيتهم في استخلاص "الشك" الطافح على الدعوى، وضبط كواليسها ،والتعويل لا يأتي هنا من فراغ ،فالقاضي "شريح" العراقي ،قضى ذات يوم ،حسب مصادر تاريخية ،لإعرابي بمواجهة عمر ،وانتصر للعدالة في خصومتين على علي، مرة ليهودي واخرى لنصراني ،...ثم..

بعد فسخ القرار، و عودة "القضية" إلى محكمة الموضوع، ينصح مشاورون قانونيون خالدا ،ولضمان افتراضية محاكمة أكثر

عدالـــة ،أن يتقـــدم وكـــلاؤه إمّـــا بطلـــب "رد القضـــاة" ،او "مخاصمتهم" ؛أيهما حسب الحال أفضل ،فتغيير هيئة المحكمة وفق المشاورين ،بات بعد كل ذلك الجبروت ،من ضرورات عدالة توجب إغاثة ملهوف ،لسان حاله "والسَّماءُ والأَرضُ شاهِدَتانِ على الظالم."

في..
" .. بروبغندا " داعش والإرهاب

"فضائية الجزيرة" أم إعلام داعش..شنكال مثالا

لم يعد خافيا، ان داعش تعتمد في استراتيجيتها ،في إبادة المختلف / المخالف ،على عنصر المباغتة ،وبعث رهبة الإفناء في الخصم الافتراضي ،وهي تسخر المال الهائل، في سبيل ذلك ،سعيا إلى نكس الضحية وإقعائه نفسيا ،قبل الوصول إليه، هلعا ورعبا وإثارة ،وداعش تتخمُ بأساليب الدعاية و"الپروپغندا"،وقدرات الحرب النفسية الأخرى ،وتمتلك من الوسائل ،والآليات وأدوات التأثير؛ وما يتعلق بها من خبرات ،تأبتطها داعش عبر تجنيد آلاف مؤلفة ،من المفكرين والمنظرين وأهل الاختصاص، فخططها التدميرية مدروسة نظريا ،وطابورها الخامس جاهز عمليا ،يسبقها كي يروج لمقاصدها الإبادية ،على نحو يؤثر في الضحية ،ويسلبها قدرة الدفاع عن النفس و المقاومة ،وداعش لا تكتفي بذلك بل تندفع بحرفية فائقة ،على قلب الحقائق ،وتحويل صورة الضحية ،المسلوبة إلى جلاد قاتل ،عبر استخدامات خداعية ،وممارسات احتيالية ،و افتعالات تحريفية متقنة ،وأفعال "الدولة الدواعشية" ،تدل عليها وتدينها، دون العوز إلى البرهنة بدليل أو قرائن ،ولكون الوازع الأخلاقي ،والقيمي والإنساني مفقود ،فإن السلوك الداعشي مستهجن/ مرفوض بالقطع ،لا يفسره خلا الويلات

،والفظائع و المجازر ،التي تدلل على الإجرام وتدين مجرميها ؛من فاعلين ،ومحرضين ومساهمين وشركاء ،و لكن الذي أثار الاستغراب أكثر، و ما يزال، أن تتبنى مؤسسة إعلامية ،بحجم قناة الجزيرة ،الترويجَ للعقلية الداعشية ،ودعمَ المشروع الإفنائي، التدميري ،القائم على ابتناء" نظرية القطب الديني الواحد "، تلك النظرية التي تعتبر الآخر، "خصما لدودا" ،ينبغي "إفناؤه" ،أو "إلغاء هويته بالقسر" ..ثم ..وخلافا للواقع ،الذي أوحت الجزيرة لمتلقيها به ،منذ تأسيسها، انها تقوم على الرأي، والرأي الآخر، حيث استحدثت برامج " الاتجاه المعاكس " ،و " أكثر من رأي" ،وأنتجت سواهما ،من البرامج والتقارير ،التي كانت تقوم في ظاهرها ،على تنوع "الآراء" ،و"الإرادات" ،و"الخيارات المتقابلة "،فإنها انقلبت على أهدافها المعلنة، وأخذت تقامر بسمعتها، وحضورها و مكانتها، التي كانت تحصلتها ؛فاستمالتها "أهواؤها الجامحة "والإغراءات ،حتى استحالت إلى "ناطق رسمي"، ب"اسم داعش "وفي خندق استراتيجياتها الإبادية الأمامي، فتحركتْ تفبرك الحقائق ،من "الجبهات الإعلامية"، وتشوه الأحداث وتخرجها عن صحتها ،بغية تسويغ "النقمة الداعشية المَرضية" ،على الإنسانية، وتصويرها على إنها " إنقاذ " ،أو " رحمة للعالمين " .

ويبدو ان الجزيرة ،كانت تمارس الفتنة الإعلامية ،منذ زمن ،تحت ذريعة حرية الرأي والتعبير، ويُحسَب "اكتشافذاك" للرئيس المصري الخليع ؛حسني مبارك ،آن تنبه إلى ذلك ،فتهكم وهو يومئ بإصبعه ،إلى المبنى المستطيل الشكل ،بلهجته المصرية الساخرة ،الفكيهة ،خلال إحدى زياراته الرسمية ،إلى دولة قطر: " يا ساتر ..من علبة الكبريت دي ! ." ..

كنّى الرئيس مبارك ،عن جهوزية وتحفز الجزيرة الدائم ،إلى ايقاظ الفتنة ب "علبة الكبريت"، مستوحيا العبارة ،من استطالة الشكل الهندسي لمبناها ،ومن فعلها التحريضي ،لكن الجزيرة أو "علبة الكبريت"، حسب ما استُلْهِم به، ذات يوم الرئيس مبارك، لم تقف عند إثارة وإشعال الفتن وحسب، بل اخذت تفصح مع بروز داعش ،عن رسالتها الخفية وهويتها الكامنة ،وتتنكر للمهنية في نقل الخبر والمعلومة ،فشرعت تمارس في علاقتها مع داعش ،دور "وزارة إعلام دولة الخلافة "،وتؤدي ،من ثم ،وظيفة "الصّحاف" ،وزير إعلام "صدام حسين" ،الذي كان العالم في جهاته الأربع ،ينتظر بياناته الفكاهية ،ومقولاته الدونكيشوتية ،غير الواقعية والكاذبة ،عن الموقف القتالي للجيش العراقي ،كان الصحاف ،عذرا على الإطلاق، يكذب وفي أحسن الأحوال، يتوهم ويعتقد، ان الناس من حوله يصدقونه ،حتى صدّقَ ،وهو يعلم انها كذبة ،بنفسه ،عملا بتوصية "جوزيف غوبلس" ؛ وزير إعلام المانية في

العهد الهتلري ،الذي قال: "اكذب، ثم اكذب، ثم اكذب حتى يصدقك الناس... وحتى تصدق نفسك "والجزيرة التي تبنت فعل "الصحاف" ،ووصية "غوبلس" ،فقدت مصداقيتها ،وعَلِمَ جمهورها انهم إزاء أداء ،ليس فقط بمتحيز، بل يُمارَس عبره تشويه الحقائق ،بقصد التشويش من جهة ،والإرهاب الإعلامي المقترَن ،بفبركة الصوت والصورة من جهة أخرى ،وصولا إلى التلاعب ،بقصص دماء ،وجراح ،وآلام ،ومآسي ،ونكبات الضحايا ،والمنكوبين ،وتوظيفها وفق ما تقتضيه مصالح

الجلاد/ داعش...

وبتفصيل أكثر:

ومن هذا الإرهاب الإعلامي ،القائم على الفبركة ،والمثقَل بالتحريف المتعمَد ،مثلا لا حصرا ، ان الجزيرة انتصرت ،عبر تقرير افترائي لداعش، وأرادت أن تُظهِر القوات الايزيدية المغلوب على أمرها، التي لا يؤهلها ،أصلا ،عديدها ولا عتادها ،ولا ظروفها اللوجستية ،والعسكرية ،والمعنوية بمظهر المعتدي الغاصب ،والجزيرة ،هنا، تجاوزت على الصواب ،و" سوَّلت لها يعاقيبها" ،أن تُجاريَ التحريف المفتعَل ،وغاب عنها ان القوات / القوى الايزيدية، التي حررت شنكال لم تعمل بصورة منفردة، بل في إطار التنسيق ،الذي باشرته البشمركة الكردستانية، والقوات العراقية، وليس بصورة اعتباطية ،أو مزاجية، أو خبط عشواء ،بل

في إطار علاقة التبعية ،والتنسيق العسكري ،والسياسي ،الذي تحكمه ضوابط والتزامات ،هرمية وافقية ،وصكوك وتعهدات عسكرية وميدانية، معقدة ومتداخلة ،على المستوى العراقي والكردستاني والدولي / العربي، لذا فقد خان الجزيرةَ فطنتُها، ولم تميّز : انه لم يكن ولن يحدث ،أن يكون هنالك بتاتا للقوى الايزيدية ،متسعٌ للتصرف الفوضوي ،العشوائي الإعتباطي ،ولا فرصةٌ، أو وقتٌ لبروز الأخلاق الإنتقامية، الهمجية ،كالتي أفصحت عنها داعش ،ومريدوها، وحاضنوها البربريون ،إذ لا يمكن ،في كل الأحوال ،قياس سلوك القوى المنضبطة ،بمعاير وتراتبيات مختلفة ،على روح أو ممارسات داعش ذات " الإبادة الكيدية البدائية "،لذا كان على الجزيرة أن تفطن ،وتحرص كثيرا على مهنيتها، فتحترم ،من ثم وهي تنقل الخبر ،عقلية المشاهد، فواقع المعركة ضد داعش ،ومنطق إدارة خوضها ،والتحضير المسبَّق لها ،في بوتقة تنسيقية مشتركة، بين قوى كردية ،وعراقية ،ودولية/ عربية ،يتحددُ بين جنباتها ،موقع كل قوة / مجموعة، يكذب الحال الذي أرادت الجزيرة ،أن ترسله إلى المتلقي ،حيث كان على الجزيرة ،أن تعلم ،وهي تفبرك ،أن عمليات إعتاق شنكال ،من براثن داعش لم تجر ،إلّا في آفاق مفتوحة ومنفتحة على مؤسسات إعلامية، أجنبية ،وعربية ،وكردية مستقلة، كثيرة ،وربما جهات حقوقية ،عالمية ،ولم

يصدر إن وثّق أحد ،عن استهداف كيدي، متعمد ،من قبل الوحدات الإيزيدية ،كما دلّست الجزيرة، كان التقرير المحابي ،بمثابة رصاصة رحمة أخيرة ،في نعش مصداقية الجزيرة ،حين توهمت ،أو على زعم "غوبلس" كذبت على جمهورها، فأخرجت أعمال "الدولة الداعشية "،من سلب ونهب وإحراق للمعابد والمنازل ،على الطريقة الهوليودية / الداعشية في "فلم تقريري "افترت به على الايزيديين ،وألصقت عمليات خطف الرجال والنساء ،ب " الكتائب الإيزيدية " ،كي تُمظهِر هذه الكتائب، مساويةً للدواعش في الفعل والقيم، أو بمظهرها في القوة والبطش والتخريب.

كشف التدليس :

لكن مبادرة التكذيب ،وكشف التدليس ،تلقّفها المتلقي باللغة العربية ،من "قناة الحرة "،التي تطوعتْ فدخلت شنكال ،على اثر التحرير ،أو مع القوات المحررة ،وأكدتْ انها لم تلحظ أي انتهاك ،وأن داعش هي التي أقدمت ،على "التفخيخ التكتيكي " للمنازل والأحياء ،قبل فرارها من شنكال ويمكن الاطلاع هنا على رابط "فضائية الحرة" و هي تدحض تقرير الجزيرة .

الجزيرة تجنّت اذاً على الحقيقة ،ولفقت دسائس بالبهتان ،على الضحايا المهزومين ،وقطعت كل صلة لها مع واجبها المهني

،فحقيقة اصطفافها الداعشي، لم يعد خافيا وإلّا.. فأين كان نقلها اللامتحيز ،كما تزعم ،حين سلّمت أحدى كتائب حماية شنكال، ثلة من الدواعش الكرد؛ مضافا إليهم داعشيا حلبيا ،إلى قيادة البشمركة ،ليصار إلى محاسبتهم قانونيا لا اعتباطيا ،أمام القضاء في الإقليم أو في العراق .. أين اختفت الجزيرة ؟! قد يتساءل مشاهدو فضائية " روداو" البث الكردي ،التي حاورت الدواعش الأسرى ،باللغة الكردية والعربية ثم تتوالى الأسئلة حائرة، لدى المشاهد المنصف ،على شكل وخزات وجدان : أين كانت الجزيرة ،التي تنعتُ نفسها ب "المنبر الإعلامي الحر ،" حين غزت جحافل الهمج والبربر ،أرضَ العراق وسورية ،وأبادت وهتكت الأعراض المحصنة، فاغتصبت الأرض، وأفنت السكان الآمنين وهجرتهم ،أو اكرهت من استعبدتهم ،من رجال ونساء ،بمعتقد وقيم جديدة قهرا..؟! وكيف تخلت عن معايير العمل الحر، المستقل .. وهل تتفق الاستقلاليةُ و الازدواجيةَ ؟!..المساءلاتُ، والاسئلةُ، والتساؤلاتُ جميعها، برسم الجزيرة، واستقلالية الجزيرة ،واصطفاف الجزيرة إلى جانب داعش !.

في...
داعشية المخيمات ومسلوبيّة
الناجين المهجّرين

عواصف شاريا *وتقصير كردستان

الأمطار التي هطلت قبل أيام، فدهمت بغزارة وعنف كردستان العراق ،أتلفت من رعونتها، خيام النازحين المشادة ،في بلدة شاريا . دهوك ،وحجبت اكثر من ٢٠٠٠٠ نازح ،أشبه بمعتقل أو أسير، بينهم مرضى من الدرجة القصوى، وأطفال وعجزة ومعمرين ،من الوصول إلى المراحيض ،وبيوت الخلاء والمطابخ ،التي نصبت على مبعدة، تزيد عن ١٥٠ مترا عن خيام الإقامة ،وأعاقت لأيام ،من تحضير وجبات الطعام الأساسية ،كما منعت حسب شهود عيان، بسبب الأوحال والطرقات غير المعبدة، من إسعاف الحالات المرضية الاضطرارية ،الطارئة، وسط تراخي السلطات الكردستانية، أو العراقية وتقاعسها معا عن واجب تقديم العون، والامتناع من ثم عن التدخل الإنساني ،وكأن مخيم شاريا الدهوكي، الكردستاني ،العراقي يقع في (هونولولو)،أو(الربع الخالي) ،أو (صحراء نيفادا) ،أو لكأن شاغلي هذا المخيم وسواه من البشر ،قد قدموا من(الغابات المطيرة)،او من (الأسكيمو)،أو من (أدغال افريقية)،الذين اعتادوا القساوة ،فاستأنسوا الحياة الوحشية، التي يمكن أن يخلفها الطقس ،أو تتمخض عن صرامة العيش ،وطيش الفصول .

وتجدر الإشارة :إن جميع نازحي مخيم شاريا ؛من ضحايا حرب الإبادة الداعشية ،على شنكال ـ الموصل ،وجلهم من الايزيديين ،الذين كما يشير الواقع ،ان عراقيتهم كمواطنين ؛أو حتى رعايا، لم يتوانوا ساعة عن الواجب ،لم تشفع لهم ،وأيضا كرديتهم القحوح ،المزعومة ،التي تجيّرها الأحزاب والسلطات الكردستانية ،كشماعة انتفاع ،لم تحمهم أو تستنزل رأفة بمغدوريتهم ، و لا يخفى هنا ،ان السلطات الرسمية في كردستان ،التي أسلمت شنكال ،بلا أدنى مقاومة ،ماتزال تُمطِر الشنكاليين، بوابل من الوعود ؛لكن الخلبية، التي فحواها :انها أي؛ السلطات الكردستانية تعد العُدة ،من أجل تحرير شنكال ـ الأرض، وتتخذ من ثم من الوعد والتسويف ،مشجبا تعلّق عليه تقصيرها، في إصلاح أحوال النازحين ،الصحية والخدمية والإقامة، والحقوق الأخرى عليها، لديها .

والسؤال الرئيس : متى التحريرُ يا كردستان ،أو يا عراق ..هل حسب المأثور العراقي بعد خراب البصرة ؟! ..لعل الجواب يضمره المَثل ،الذي تواتر عن لقمان الحكيم :(على الوعد يا كمّون).. أو يخفيه تهكمٌ ،قد يبديه واحد من الشوام ؛نسبة إلى شامي ،وهو يعتذر من فظاظة الوقع) :"عيش يا كديش حتى ينبت الحشيش" .)، وقد يعتذر السرد هنا من متلقيه ،عن أي خدش للمشاعر، لكن أمطار شاريا ،كشفت عن عورة

حضارية ،عند الإدارة الكردستانية ،وعن عوار إنساني لدى السلطات العراقية، المركزية ،وعبّرت عن تفاقم مأساة ..عن كارثة إبادة استفحلت ؛نجمتْ عن تسيّب ،أو مؤامرة ،أو فساد أو سوء إدارة، وها هي ذي تستعصي، حتى بلغ السيل الزبى ،وتسلل الطمي والوحل والصقيع ،إلى داخل خيام الفارين ،المستضعفين ،الذين لم يعد لهم حول ولا قوة ،و لا مأوى ؛ بخاصة وقد انتهكت خيامهم ،وتبللت أغطيتهم والأرائك ،وفسدت الأطعمة ،أو نفدت و.. أُهدِرت الكرامة وانكسر الشرف.. دون أن يقشعر جرّاءها في المسؤول؛ أي صاحب القرار ولو شعرة، أو قيد شعرة ..!!

*. شاريا بلدة في شمال كردستان

في...
وصاية ذوي القربى على ذوي الإبادة

جعجعات كفاح محمود* ، أو..عقوقيات

اختلطت المعايير ،حتى ضاع حابل شنكال، بنابل هولير إذاً..! فلقد تطوع الأستاذ كفاح محمود، في مقال له، منشور على الزميلة بحزاني نت، يصوب من قلمه ،طلقات أكثر إيذاء من الأفعال الداعشية نحو أصحاب المآسي في شنكال،والناطقين باسمهم ،أو الباحثين لهم عن حلول ،بعد أن سُدَّت الآفاق جميعها ،في وجوههم وتعثرت السبل، لاسيما و هولير أدارت ظهرها لإباداتهم، وما نجم عن تلك الإبادات ؛من كوارث ومآزق ،بل مآس إنسانية ، تقشّعر روح البشرية .

كان الأستاذ كفاح . والحق يقال . فيما مضى، ذا فكر معتدل ،يفرض على المتلقي ،موضوعية طروحاته ،وإن كانت تستبطن تلك ،اختلافاتٍ أو مخالفةً ،لكن يبدو ،إن المعايير قد اختلت لديه؛ بخاصة بعد أن استُكريَّ، إلى قصر " سروكاتية الإقليم" ، ينظّر ك"مثقف بلاط "، لبقاء العائلة الحاكمة، وديمومتها على هولير.. أخمِّن الأستاذَ كفاح عالما: ان الدول والمجتمعات تدار انما بالكفاءات والمؤهلات ،لا سنداً على "أمجاد السلف"، "والسيّر العائلية" والبهلوانات الشخصية، ذات التضليل، ويعزز تخميني ذيّاك ،وأنا أبرهن بكل تواضع لأستاذي كفاح، أن أسأله كي يجري . وهو الإعلامي والناشط . مقارنة بين إدارة السيد

نيجيرفان** ،ذي الحسب ،وإدارة السيد برهم صالح ،ذي الكفاءة والتأهيل العاليين. مع عدم الإساءة إلى نسبه. في رئاسة الحكومة الكردستانية، ومن تلك الخلاصة التي ننتظرها ،من الأستاذ كفاح ،نبحر سويا ،على مرأى القارئ الكريم، إلى ان الادارة التي تعتمد على معطيات " كان أبي" أو" كنتُ يوما " ،التي يمثلها ابن النسب العالي؛ نيجيرفان وتفتقر إلى الأهلية السليمة ،بل تعدم المؤهلات الثقافية والاكاديمية ، لن يؤخرها. ال"ها" للإدارة . شيء عند المساس ،أن تقدم مصالحها العائلية والشخصية ،على الأرض والوطن والشعب والحزب ..والمقتفي ،ذو البصيرة الفاحصة ،تجابههُ كلّ آن، زلاتٌ أخلاقية ،أو مسلكية، أو مهنية ؛أو قل تجاوزات إنسانية ذات عمد، يمنع من ظهورها ،وجود رقيب أو حسيب فاعلين ،على أصحاب السلط في هولير.. فمن الذي يختلق الأزمات اذاً.. أ ليس جاهلو الإدارة، و ذوو الرعونات، وأصحاب المنافع عند الممارسة؟ ومن ذا الذي تسبب . من ثَمَّ . في أزمة شنكال، التي أسماها الأستاذ كفاح.. مَنْ منع تسليح الأهلين فيها.. من الذي حضر يستعرض فتوته ويرهب الآمنين، ثم اكتشف بغتة ،عدم جهوزيته ؛بمعنى صلاحيته للقتال ،ففرَّ لدى الخطر، بعد ان كان تعهد ،بالحماية والدفاع ..ألَا يَشتَمُّ السيد كفاح مع من يَشتَمّ ، ،من الانسحاب الهادئ ،الذي اقتُرنَ بتسليم الآمنين؛ من مرضى وعجز ونساء وأطفال ونيام، بصورة

علنية إلى الموت والتنكيل بالجثث والتجويع والتهجير، رائحةَ الصفقة..ألم يتساءل الكاتب المثقف هنا، وهو مستشار رئاسي في الاقليم: لِمَ لمْ تعلن حكومة الاقليم أو رئاستها ،بجلاء عن عجزها ،عند اقتطاع الموصل وتضع تاليا بغداد وكذلك المجتمع الدولي أمام المسؤوليات ،عن طريق طلب المدد صراحة، حيث كانت تحفظ ماء وجهها، و تتفادى المساءلة ،التي قد تتعرض لها قانونيا؛ وقبل ذلك: أخلاقيا وعرفيا .. ثم همسة أخرى ،لأذن الاستاذ كفاح ؛وهو المثقف، ذو الجوانب المتعددة ،أو هكذا يتمظهر: ماذا لو: ان جريمة إبادة شنكال، وقعت في دولة ،من التي تحترم الإنسان ،وحياة وكرامة وحقوق وحرية الإنسان ..هل كان يُكتَب لها الديمومةُ ،التي ينظّر لها الأستاذ كفاح ..ثم إذا الأبصارُ غُضّتْ ،عن موضوعة الاستقالة أو الإقالة ،تمشيا و"نظرية القيادة الضرورة "التي يروج لها مثقفو البلاط ..هل لدى الأستاذ كفاح ،بوصفه مُنظِّرا رئاسيا ،تبريرات عن عدم اتيان الإقليم ؛ولو ببيان أو تعقيب كَبُر أو صَغُر أو توضيح أو اعتراف ، وأن بالتلميح ،بالعجز أو اعتذار للمنكوبين وذوي الضحايا وأصحاب الألم ..هل كرامة الإنسان وحيواته ،عدا عن الحقوق والحريات رخيصة إلى هذا الحد ،لدى القائمين ك" قادة ضرورة " على أمر كردستان ..أم انهم و"مثقف البلاط" ؛السيد

كفاح منهم يعلمون يقينا، ان ما في جعبهم ،لن تجتذب الثقة بها ،لكونها واهية وغير ذات اقناع ...

ومن جهة ثانية فإن "الجعجعات" ،التي وصفها أستاذ" بلاط السروك"، ب"الفارغة"، لم تكن سوى صرخات ألم ،وقد أثمرت في الأروقة الدولية . بخلاف الزعم . لكونها صادقة ،غير فارغة ،ولا ذات " سموم" ؛بل نابعة من قلب المأساة ،ومنطلقة من "سيناريوهات" حماية حياة الآمنين، التي تقاعست هولير، بروح "مفبركة "عن واجب تبنيها ،أو قل امتنعت فضلا عن استجلاب الأمن والحقوق والحريات ،فالاستغاثة التي نعتها الأستاذ كفاح ب" الجعجعات الفارغة"، لم تكن "فاقدة للعقل والرؤية"، بل أدركت "بربرية" و"همجية" الحملة، التي استهدفت وماتزال العنصر الايزيدي ،الذي تنادى وأحرار العالم ، ثم استغاثوا جميعا لا "ثرثروا" كما راق للسيد كفاح يُشهِّرَ بهم.. ومن باب التوضيح ،وإذا كانت إبادة شنكال ،قد اقتُرنت بتعاطف دولي، فإن ذلك لم يكن مطلقا ب"فعل دبلوماسية الرئيس برزاني، وعلاقاته الدولية" بل :

. لإن المأساة وقعت كبيرة ،والإبادة نزلت واسعة، سافرة ،والجريمة اقتُرفت متجاوزة محليتها و إقليميتها ،وأضحت تمس السيادة الدولية ؛فهددتْ الأمن الدولي ،وحطّت من الإنسانية بفظاعة لا توصف.

. ولإن الايزدي الذي . تكرّم كبير منظري بلاط الإقليم بنعته من هبته بكلمة "الكوردي ". استنفر؛ فصرخ من شدة وقع الهول، صرخاتِ مُباد ،فأسمع صوته للجهات الرسمية ،والإنسانية والحقوقية، ومؤسسات المجتمع المدني ، في كل أنحاء العالم المتمدن ،بخاصة في أوربا وأمريكا ،عبر المظاهرات الواسعة والمنددة ،والاتصالات المتنوعة وكل حسب وصوله .

ثم يسترسل؛ بل يترسّل الأستاذ كفاح ،عبر جمل منمقة، تفتقد إلى الواقعية، فيتطرق إلى امتداح شجاعة البشمركة ووصفها ب"البواسل "،مُدلِّلا على حَوجَته إلى إفاقة من أحلام يقظة وردية ، حيث يغلبه السرد ،وكأنه يخبر عن "قوات المارينز الأمريكي" مثلا ،غير ملتفت: ان الماء كذّبت الغطاس في شنكال ،هذه التي كانت بمثابة السراط ،الذي شرخ الصورة النمطية ،التي كانت لدى كل كردي عن البشمركة ،أو لعل الرجل يعيش الماضي ،فيفصح عن البشمركة قبل أن تفسدها السياسة ؛أقصد الحزبياتية ، وتقعيها عن حيويتها وروحها الثورية التي .

يا طالما . قصها علينا الأجداد يوما الأستاذ كفاح وهو يلمّع صورة العائلة ،التي تسببت في إبادة شنكال و استسباء حرائرها ،وقتل أطفالها و تدعيش مخطوفيها ؛ أي أسلمتهم على المذهب الداعشي، يستحيل لدى شنكال التي كانت تعشم ،بكلمات عزاء وجبر خواطر، إلى ابن عاقٍ طعنة الولد العاق تستحضر مشهد

"بروتوس" حيث شنكال تداري جراحها و تعذل.." حتى أنت" يا كفاح !.

لكن ورغم كل تداع فشنكال تبقى ..بل أبقى..أبقى .. وأبقى!!.

*. السيد كفاح محمود مستشار الرئيس مسعود برزاني والناطق الإعلامي باسمه

**. كان السيد نيجرفان برزاني وقت كتابة هذه المادة رئيسا للوزراء في إقليم كردستان

في...
هيام سبية بداعشي ،أو...

"قصة حب داعشي لايزيدية"

" هل حقاً يمكن ان يولد حب في أروقة الدم والذبح التي أسسها التنظيم المتطرف؟"

بذا من سؤال، أو حيرة أو تعثر، ذُيِّل الخبر الذي ،نشرته قبل عقد من الأيام ؛يقل أو يزيد ، كُبريات وصُغريات صحف ومواقع عربية عديدة، نقلا عن موقع "بوزفيد" الأمريكي، والجواب بلا مماحكة أو مواربة ،ان الواقع والتوقع ،و ظاهر الأفعال الإرهابية الشائنة ،التي تمثلت بقطع الرؤوس ،والتمثيل بالأشلاء ،ومصادرة الأرواح والأشياء والأموال، دون تفريق بين البشر والحيوان والجماد ،وسوى ذلك من الإبادات ،التي اقدم عليها الداعشيون ،تفند ما أشيع ،عن حكاية حب عفيفة، يمكن أن تكون ،جمعت الداعشي أبا قتادة، إلى ايرين الايزيدية ،وتحيل القصة إلى خطف ثان ،من نوع ابتزاز لخطيفة، كانت استُسبيت ،ففقدت الحول والقوة ،واضحت لا تسير بل لا تنقاد ،إلّا بإرادة السُباة ،البغاة ،الباعة.. هذه حقيقة تكشف، ان تزويق عملية الخطف الثانية هذه، بأغلفة هيام وعذرية، واختلاق "حَكّوية "، محاطة بآفاق غير منتهية، من عشق وتجاذب روحيين، مطرزين بنبل عاطفي، فيه تطاول على الحقيقة؛ بخاصة وان متلقيا، لا على التعيين، مُنصِفا ،قد يسأل أو يسائل: هل المقام ؛مقام ايرين ،المرأة

،السبية ،التي فقدت لتوها أهلها ،وربما زوجها أو خطيبها ،أو أعزتها، واقرباءها ،وكل أبناء جلدتها، في محيط قريتها ،والقرى والبلدات والمدن المجاورة ،بطريقة هوليودية ،صادمة ومشينة ،مقامُ عشق؟! وهل الأسلوب ،الذي وصل به أبو قتادة المزعوم وأشياعه، إلى النسوة الايزيديات ،وغير الايزيديات الأسيرات ،وما لازم الوصول ،من إرهاب وفزع وكسر أمن ،وزهق للأرواح، وانقلاب على القيم الانسانية السائدة وتدميرها، يمكن أن يدعو ايرين ومن في الأسر معها ،إلى الإعجاب و الميل ،و من ثم التعلق ،أو الانجذاب العاطفي عن طيب خاطر ،إلى واحد من مثل السفاح أبي قتادة، الذي كان السبب والأداة في المأساة ..إن صدق طبعا أبو معاذ المهاجر الداعشي الراوي؟! .. ثم من جانب آخر: هل لأبي قتادة السابي ، البائع ،الذي تمرّس على سلخ البشر أحياءً، وانتزاع القلوب والأكباد والأمخاخ الإنسانية ،واستمراء هضمها، قلبٌ يمكن أن يرق للمرأة والجمال والأنوثة ،أم انه لا يزيد ، حيث تشي الحقائق ، في نمط تفكيره وتقفي غرائزه ،عن شخصية مَصّاص الدماء؛" دراكولا"، يخنق ضحاياه بعد أن ينال غرضه، ثم كيف ينظر "العاشق الولهان " المُفترَض . بين مزدوجات غير منتهية. إلى ايرين ؛هل هي عنده أكثر من أَمَة ،عن غنيمة حرب، فوعاء شهوة أو حاوية يلطخها بقاذوراته ؟! .

.. من غير المُوفَق ولا الإنصاف اذًا ،ووفق معطيات ظاهر الحال وباطنه ،اطلاق وصف "الحبيبين " ،على ايرين المُنصعِقة من هول الوقع، وأبي قتادة الأرعن، ذي أفعال من قتل وإرهاب وبيع نساء ،أو السير إلى ايجاد نقاط تلاق ،بين هذه الأقصوصة غير المتكافئة ،في عناصرها وبنائها وطقوسها وأشخاصها وروايتها ،وقصص حب مشهورة ،فاضت بإنسانية رحيبة ،من شكل "قيس وليلى" ،و"روميو وجوليت"، و"عنتر وعبلة" ،التي ملأت الارض اعتبارا واقتداء ومريدين ،فطُبعتْ بهالات من احترام اشبه بقدسية لدى كل سامع او سارد أو قارئ او متخيل ،لكن قد يتبادر الى احدهم فيبادر: ألا يمكن ان تكون ايرين ،استدرجت ابا قتادة المندفع ، اصلا ،اليها غريزةً لا حبا ،واستثمرت بفطنة منقطعة النظير، هذا الاندفاع الشهواني ،ودفعته ان يفر بها ،ويخلّصها من افتتاح عروض دولة الخلافة الاسلامية المزعومة ،على جسدها ،كمشروع للبغاء والدعارة والمجون، والإغراء باسم الله ؛إله داعش ولحسابه ؟! مع ان الترجيح الاصوب ،ان ايرين المغلوب على امرها، قد تعرضت الى خطف ؛اي سبي ثان بعد السبي الاول ،وتنقلت كضحية من فم ذئب "دراكولا"، الى انياب "دراكولا" آخر، عطلته غرائز مرضيّة عن ان يكون انسانا، فقد يكون . ومن باب فسح المجال للرأي الآخر. مع المبادِر السائل حقٌ، وتكون تاليا شهرزاد ؛اي ايرين ،تمكنت من الامير الشبقي، الطائش و"الهمام" .

بين مزدوجات . وصيرته بين يديها كغلام، لكنها ؛اي ايرين ينبغي ان تصبح . حقاـ شهرزاد ،في اتزانها ورجاحة عقلها ،وتقليب وجوه المسائل ،ورسم استراتيجات فك اسرها ،وتعلمَ ان ابا قتادة هذا، داعشي داعر، يخلو من كل انسانية ومشاعر، وانها عنده انحدارٌ من قوم كافر ..وتعلمَ ..عليها ان تعلم و تحاذر من المخاطر .. كل هذا او ذاك ان صدقت رواية "ابو معاذ" ،الداعشي ،المهاجر.

قهر ما بعد داعش ؛كدولة ..

ثرثرة على ضفاف "الناجيات الايزيديات وأطفالهن"

مقدمة المأساة :

تلاشت "الدولة الاسلامية في سورية والعراق" ،التي اصطلح عليها ب داعش ؛كسلطة خلافة إلى غير رجعة ،بصورة رسمية ،لكنها دثرت معها، الكثير من القيم والأعراف والمثل الانسانية الايجابية ،التي كانت تجمع المجتمعات والشعوب والأديان والمذاهب والأقوام ،في البوتقة الانسانية ،عبر توارثها جيلا عن جيل، في سورية والعراق، فقد تم التجاوز على الأقليات الدينية غير المسلمة، بالإبادة والقتل والسبي والأسلمة والتهجير ،وقضية الاستهداف الداعشي للايزيديين ،توضحت للقاصي والداني ،فداعش أحيت مسميات كانت نائمة ،على رفوف التاريخ الاسلامي ،مثل "النخاسة" ،و"الجواري" ،و"السرايا" ،و"الإماء" ،و"الحظايا" ،و"ملكات اليمين "،وسواها من التعابير التي عفا عليها الزمن ،وتخلى عنها البشر منذ زمن بعيد ،وتحولت المرأة الايزيدية المستعبدة بذلك ،اعتمادا على نصوص واجتهادات دينية ،وسندا على "حوادث مشهورة "في التاريخ الإسلامي، إلى سلعة بل أداة لتفريغ الشهوة والغرائز الحيوانية ،لدى رجال "الدولة الإسلامية في سورية والعراق"، والمؤمنين بعقيدتها السلفية المتطرفة ،ومن آثار الانتهاك الداعشي على المرأة

الايزيدية، بعد تحريرها، تنكّبُها بمواليد الحمل السفاح وثمرات الاغتصاب والزنا ،الأمر الذي أخذ يضاعف مأساة هذه المرأة المستلبة المسكينة ،ويفاقم من معاناتها الإنسانية ،وقد تفهم "المجلس الروحاني الايزيدي الأعلى" ،ولأول مرة في تاريخ الايزيديين ،القضية والمعاناة الإنسانية المريرة ،فأصدر "فتوى" تقضي باحتواء الايزيديين ،من الناجيات والناجين ،لكن مواليد "الحمل السفاح" والزنا الداعشي، شكل مأزقا بل مأساة مركبة، ذات أبعاد إنسانية وأخلاقية وحقوقية قانونية فضلا عن دينية .

الأبناء من ثمرات الاغتصاب الداعشي :

" الاباء أكلوا الحصرم أمّا الأبناء فيضرسون "،مع ان كلمة "آباء "كبيرة ولا تنطبق على الدواعش "الشبقيين"، لكن هكذا يقضي المثل ،ولعل مطلقو المقولة ،لم يقصدوا بالآباء دعّار وفسّاق "الدولة الاسلامية"، ومشرعو الرذيلة والفحشاء والمنكر فيها ،الذين لم يكونوا سوى عَبَدَة لغرائزهم الحيوانية ،حيث استولوا على المرأة الايزيدية ؛تملكوها كجارية ؛فانتهكوا أنوثتها ؛اغتصبوا جسدها الطاهر ،بعد أن أفتي على مستوى رقعة الدولة الداعشية ،بتحويل الأنثى الايزيدية إلى مجرد "ملكة يمين "؛بمعنى وعاء لتفريغ الشهوة القذرة والشبق الحيواني ليس إلّا ،لذا فليس من الإنصاف ،وصف شذاذ الافاق ،و" شعيط الأرض ومعيط "ها أولئك، ب آباء ،فقد كانوا فجّارا تجارا ،لم يفكروا

وقت انقيادهم ب" الغرائز السفادية " بالأبناء، الذين تمخضوا كثمرة لفسقهم ودعاراتهم ،و لا بما قد يلحق أولئك الأبناء، من عقد اجتماعية ونفسية ،وعار ،وأنساب مشينة ؛ك "ابن زنا" ،" ابن حرام " ،"لقيط "،أو ما قد تواجههم من اشكالات حقوقية- قانونية / دينية / انسانية كبرى.

صورة عن ذات ايزيدية منافحة، لكن مختلة ،بعد داعش، في مرآة ذاتها

على ضفاف((ابناء الدواعش))
وفتوى المجلس الروحاني الايزيدي

في سابقة غير معهودة في المجتمع الايزيدي ،تصدى "المجلس الروحاني الايزيدي الأعلى"، لقضية أبناء السبايا الايزيديات ،المحررات اللواتي حملن سفاحا ،من الرجال "الدواعش" ،ب"بيان" و"توضيح "،ف الوثيقة الخطية التي صدرت، بتاريخ ٢٤ نيسان ٢٠١٩ تحت مسمى ؛"بيان" وتم ترويسها من الزاوية العليا. اليمنى ،ب كليشة "المجلس الروحاني الايزيدي الأعلى "،و مُهِّرت من الأسفل ،بتوقيع السيد "وكيل الأمير" /"رئيس المجلس الروحاني الايزيدي الأعلى "، أثارت جدلا كبيرا في الوسط الايزيدي وخلفت ما يشبه مبارزات ؛"مع / ضد" ،كبرى على حلبات التواصل الاجتماعي، والمواقع الانترنيتية الايزيدية ،حتى كاد أن يتمخض عنها . نظرا لحساسية الموضوع . "تخندقات " و"اصطفافات " و"تكتلات" و"شللية " و"شروخات اجتماعية "حادة على أرض الواقع ،فبادرت . إذذاك . الجهة التي أصدرت ذلك ال"بيان "،وحتى لا تتحول التبعات إلى هوة، إلى اصدار وثيقة أخرى ،لاحقة أسمتها "توضيح "،سعت فيها إلى شرح موقفها ومقاصدها ،من اصدار ال"بيان" الصادر بتاريخ ٢٤ نيسان ٢٠١٩ ،ونأت بالنفس عن المعممة التي دارت ،و ترتبت على ال"بيان

"،وسعت في ال "توضيح"، إلى إلقاء اللائمة في اثارة زوبعات الفتنة ،على "ما تم نشره في بعض وسائل الاعلام "،واتهمت الجهة صاحبة ال "توضيح"، منشورات وسائل الاعلام بإنها: "تشويه وتضليل للحقائق ويتعارض تماما مع مبادئ وأركان الديانة الايزيدية والأعراف الاجتماعية " ..لذا، فهنالك مَن ساند مِن الايزيديين ،قلبا وقالبا ، ال "بيان "،وعارض على الأثر ،الموقف المتراجع في ال"التوضيح"، صراحة وعلنا ،و.. هنالك من طعن في كليهما ،فوصفهما "ب "المتخبط "، و"العشوائي"، و" المتسرع "،و "اللاعقلاني" ،و"المخالف للموضوعية" ،والماس بأحكام "النظام العام" في الدين الاسلامي ،والقانون العراقي معا، عدا عن وصفه ب"عدم الانضباط لغويا "،ويمكن ان تتلخص نقاط المعارضة ب:

اولا . لناحية معايير الشكل واللغة:

أ . ال"بيان " وال "توضيح" ،كلاهما ،لا يشكل سوى "فتوى" ،لكونهما صادران عن "ارادة دينية "،لا يكون بياناتها ،وتوضيحاتها ،وقراراتها، ومواقفها ،وحركاتها ،وسكناتها ،وهذياناتها ،وأخطاؤها ،وعثراتها إلّا فتوى أو "فِتْو"، كما يصطلح عليه الايزيديون ،ولعل المراقب يلاحظ، إن اطلاق أي تسمية مغايرة ل" فتوى / فِتْو "،لا يعتبر إلّا تحايلا على التعبير الصحيح .

ب . اللغة و العبارات والدلالة : لم تكن اللغة في ال"بيان" ،وكذلك ال"توضيح" موفقة، ولا ملائمة لمكانة وقيمة وأهمية

وثائق، تتبناها جهة مثل المجلس الروحاني الايزيدي الأعلى ،فقد أثقلت الوثيقتان بالأخطاء اللغوية ،والعثرات الدلالية ،ولم تخلُ ؛حتى من الكلمات النافرة ،هذا من جهة ،ومن جهة أخرى ،فقد استخدمت الجهة التي صاغت ال" بيان "،بتاريخ ٢٤ نيسان ٢٠١٩ عبارات فضفاضة ،تحتمل أكثر من تأويل وتفسير ،ومن ذلك . مثلا . ورود عبارة " بخصوص النسوة الناجيات وأطفالهن "،من دون بيان: هل المقصود ب"أطفالهن " ؛أولئك الأطفال الايزيديين الذين تم سبيهم، أم الأطفال الذين تمخضوا ك "ولادات غير شرعية "،عن الاغتصاب الداعشي ،أم كليهما ،ثم أثار هذا التساؤل ضجة كبرى ،فأصدر السيد "وكيل الامير" ،ال "توضيح "الميمون، ف زيد الطين بلة ،حيث تعقدت الصورة عوض أن تغدو أكثر وضوحا ،وهنا ثمة من يتساءل : لِمَ لم يصدر البيان والتوضيح كلاهما ،في وثيقة واحدة ،في جسم واحد ؛بمعنى لماذا تم اللجوء إلى "إخراج" وثيقتين ،أحداهما أصلية ،والأخرى متممة تبعية ..هل سهوا أم أن للأكمة ما وراءها ؟ السؤال يشتعل في الرؤوس كالنار في الهشيم .

. وفي عبارتي، "و كيل الأمير "،و"رئيس المجلس الروحاني الأعلى "،اللتين احتوتهما الوثيقتان ،يثار ما يلي : غير معروف ، من الذي دل السيد حازم تحسين بك ،على صفة "الوكيل "،ولا كيف انتقاها ،فقد كان يتلقب حال حياة والده ؛"الامير

تحسين بك"، ب"وكيل الأمير "،ورغم ان العبارة ،كانت تثير التباسا وحساسية ،من النواحي الحقوقية والقانونية ،فأن "الدلالة العرفية" المترسخة بصورة خاطئة ،في الذهنية الاجتماعية ،منذ العثمانيين عن "الوكيل"، انها قد تعني حائز" التفويض التام "،أو مقتني" الإنابة الكاملة عن الارادة " ربما يشفع هذا "المعنى العثماني" ل"الأمير حازم "،ويبرر من ثم تجاوزه على المعنيين الاصطلاحي واللغوي .

على كلٍّ ،وأيّا كان المراد من اطلاق صفة "الوكيل "،فان الإشكال الذي كان يقف ،عند الحد الاصطلاحي والدلالي ،تطور ؛أي تحول بوفاة "الأمير تحسين بك "،إلى حرج تمثيلي / حقوقي كبير ،بخاصة وقد استمر السيد حازم ،يحتفظ بصفة "وكيل" ،إلى ما بعد وفاة والده الأمير ،فمعلوم حقوقيا، ان "الوكالة" وفي الأحوال العامة، تنتهي بوفاة الموكل ،وعليه كان على السيد "حازم تحسين بك" ،ومن يدلي عليه بالمشورة ،أن يتداركوا خطورة القضية من الناحية العملية، ويفتشوا. من ثم . عن "صفة حقوقية" أخرى تدلل على النيابة عن الإرادة، وتلائم واقع الحال ،كأن يستصدر . مثلا . من "المجلس الروحاني" قرارا خاصا ،بعد وفاة والده "الأمير تحسين بك"، بتكليفه مؤقتا بتسيير شؤون الإمارة ،إلى حين البت بأمر تنصيب أمير جديد ،أو تنصيبه هو شخصيا ،ولم يُكتفَ بذلك بل ان الحرج الحقوقي

اتسع أكثر ،وذلك حينما عمد السيد حازم ،إلى نعت نفسه في البيان وال " توضيح " ،ب"رئيس المجلس الروحاني الأعلى "،فهنالك من يتساءل :هل السيد حازم "عضو "أصلا في المجلس ،حتى ينعت نفسه ب "رئيس" ألا تحتاج عضوية المجلس الروحاني ،ومن ثم رئاسته ،ولو من النواحي الشكلية ،اجراءاتٍ وتدابيرَ معينةً؟. السؤال برسم السيد "وكيل الأمير "؟!. هل يراني أحدهم انحرفت عن موضوع الناجيات وابنائهن؟ .. ربما! لكني مازلت في صلب الوثيقتين : ال" بيان" و ال" التوضيح" ،وشكلياتهما الوجوبية.

ثانيا. النواحي الموضوعية:

من يقرأْ ال"بيان" وال"توضيح "، يرَ بوضوح ان الجهة صاحبة الفتوى ،لم تتدارس الموضوع بصورة جادة ووافية وواقعية ،كما انها لم تقدر. آنها . النتائج المحتملة بشكل صحيح ،فموضوعي ،ولعل تركيز ال "توضيح"، الذي ترتب على ال "بيان" بشدة ،على السعي نحو "تبرئة ساحة" المجلس الروحاني ،وتحوله إلى "صك دفع تهمة "عن هذا المجلس ،بل وتبنيه . من هنالك . "لهجة اتهامية مضادة "،ترتكز بدورها ،على نسب فعل التشويه والتضليل ،إلى " ما تم نشره في بعض وسائل الإعلام "،من أجل تحصيل تبرئة ساحة "المجلس الروحاني " من المسؤولية، يشكل قرينة دالة ،على ورطة كبرى أوقع المجلس نفسه فيها، فالمجلس

الروحاني لم يحسب خطواته بدقة ،وتعرض للموضوع بصورة فوضوية اعتباطية . غير محسوبة العواقب ،فخالف بذلك:

١ . أحكام الشريعة والفقه الاسلاميين : الشريعة الاسلامية لدى المذهبين السني والشيعي ،يحرّمان أن "ينسب ولد المسلم الى غير المسلم " ؛ف"الولد للفراش" ،والفراش كان زمن الولادة داعشيا . أو أقلها . اسلاميا بامتياز ،لأُم "سبية" ،تناوب عليه . الهاء تعود على الفراش . رجال دواعش ؛أي "مسلمون " في "الدولة الاسلامية "،ووفق أحكام الجهاد ،التي يقر بها مع الاختلاف ،في أمور تفصيلية وجزئية ،مسلمو الأرض قاطبة؛ من سنة وشيعة وما بينهما أو حولهما من مذاهب .

٢ . القوانين العراقية: لقد خالف ال"بيان" وال "توضيح" ،أحكام القوانين العراقية، التي صيغت على ضوء الشريعة الاسلامية ،فمجهول النسب واللقيط ،يعتبران في القوانين العراقية ،ذات الشأن ،مسلما ليس إلّا ، و عليه :

ـ فالمادة ٤٥ من قانون رعاية الأحداث، تنص: "يعتبر الصغير مجهول النسب مسلما عراقيا ما لم يثبت خلاف ذلك " .

. والمادة ٣٢ . ٢ من قانون الأحوال المدنية تقول : "

١ . ...

٢ . يعتبر اللقيط مسلما عراقيا ما لم يثبت العكس. "

إذن فمأساة المرأة الايزيدية العراقية ،الناجية وأبنائها من "النسل الداعشي"،مركبة في وجعها وارهاصاتها الانسانية ،وتكاد تتحول بفعل الواقع المستعصي ،غير الرحيم ،المتمخض عن "النصوص التشريعية" العراقية "الغليظة"، والفكر العقدي "الإسلاموي"،غير المتسامح ،والذهنية الايزيدية المنغلقة ،غير التبشيرية ،إلى عقيمة ،وكان على المجلس الروحاني ،أن يفهم هذه الوجوه الثلاثة ل"معادلة المأساة "،قبل ان يفتي ،فلعله أي المجلس ،كان يهتدي ، ربما ، بالتشاور مع الجهات العراقية والكردستانية، والنخب الايزيدية إلى حلول قد تحقق مصلحة ما للأم المنكوبة ،والأولاد "القرابين " معا .

الكاتب / إبراهيم سمّو

ibrahimsemo@hotmail.de